

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية



الموضوع:

اثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية
-دراسة حالة الجزائر-
2009-2000

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

تحت إشراف الدكتور:
جمال خنشور

من إعداد الطالبة:
نور الهدى بلحاج

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	➤ ا.د الطيب داودي
مقررا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	➤ ا.د جمال خنشور
ممتحنا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	➤ ا.د حدة رايس
ممتحنا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	➤ ا.د بلقاسم ماضي

المخلص:

ضمن حزمة السياسات الاقتصادية الكلية تركز الدول على السياسة التجارية الخارجية لان أي من الدول لا تستطيع إتباع سياسة اكتفاء ذاتي في مختلف القطاعات، وبالتالي استحالة العيش في معزل عن بقية العالم، ومع ظهور العولمة الاقتصادية أصبح تحرير التجارة من كل القيود حتمية لكل الدول وليست اختيارا، ضمن فضاء دولي متعدد الأطراف وتحت إشراف منظمة دولية هي احد ركائز هذه العولمة وهي المنظمة العالمية للتجارة .

والجزائر كغيرها من الدول النامية تبنت إستراتيجية التحرير، وعمليا وقعت على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهي في سعيها الحثيث للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، فرغم الطفرة المالية المسجلة بداية من سنة 2000 وتحقيق توازنات كلية، ورغم الوفرة المالية تبقى المخاوف حول التحرير التام وأثاره على الاقتصاد والمؤشرات الاقتصادية الكلية.

الكلمات المفتاحية : التجارة الخارجية ، تحرير التجارة الخارجية ،المؤشرات الاقتصادية الكلية، سعر الصرف، البطالة.

Au milieu de l' ensemble de politiques macroéconomiques ,des Etats se base sur la politique de commerce extérieur, parce que ces derniers ne peut pas réaliser la politique d'autosuffisance dans les différents secteurs et l'impossibilité de vivre dans l'isolement du reste du monde, avec l'avènement de la mondialisation économique, la libéralisation du commerce de toutes les restrictions devienne inévitable pour toutes les nations et non pas un choix, en l'espace d'un international multilatéral et sous la supervision d'une organisation internationale qu' est l'un des piliers de cette mondialisation : l'Organisation mondiale du commerce.

Et l'Algérie, comme d'autres pays en développement a adopté une stratégie de libération, et pratiquement signé un accord de partenariat avec l'Union européenne, en plus sa volonté de rejoindre l'Organisation mondiale du commerce, malgré le boom financier enregistré au début de l'année 2000 et parvenir à atteindre de l'équilibre macro.

Malgré l'abondance financière les préoccupations financières restent sur la libéralisation totale et ses effets sur l'économie et les indicateurs macroéconomiques totales.

Mots clé : commerce extérieure ,libre échange ,les indices macroéconomiques, le taux de change, le chômage.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء:

إلى والدي الكريمين عرفانا وتقديرا وامتنانا انحنى لهما

أطال الله لي في عمرهما

سندي في هذه الحياة زوجي العزيز: طارق إلى

وفاء، أمينة، خلود، أمير إلى إخوتي الأعزاء:

إلى حبيبة قلبي وبهجة روعي :

نهى

ستبقيين دائما في عيني صغيرتي

إلى صديقتي التي اعتبرها أختا لي: حنان

إلى كل عائلتي وعائلة زوجي

شكر وتقدير:

قيل قديما لأحد الحكماء: نراك تقدر وتحترم أستاذك أكثر تقديرا لأبيك،
فرد عليهم "إن أبي سبب حياتي الفانية وأستاذي سبب حياتي الخالدة".
إذا فبعد الله عز وجل أتقدم بجزيل الشكر و الامتنان إلى أستاذي المشرف الدكتور خنشور جمال على
صبره وسعة صدره ،ومساعدته وتوجيهاته القيمة جزيل الشكر.
إلى جميع أساتذتي من الطور الابتدائي إلى المرحلة الجامعية دون استثناء.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الملخص
	الإهداء
	الشكروا لتقدير
II-I	الفهرس
III	قائمة الجداول
5	قائمة الأشكال
5	قائمة الملاحق
ا-ج	مقدمة عامة
1	الفصل الاول:الاطار النظري لتحرير التجارة الخارجية
3	المبحث الاول:نظريات التجارة الخارجية
3	المطلب الاول:النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية
11	المطلب الثاني:النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الخارجية
18	المطلب الثالث:النظريات الديناميكية في التجارة الخارجية
25	المبحث الثاني:المفاضلة بين الحرية والتقييد في سياسات التجارة الخارجية
25	المطلب الاول:السياسة التجارية بين الحرية والتقييد
27	المطلب الثاني:اساليب السياسة التجارية الحمائية
34	المطلب الثالث:اساليب السياسة التجارية التحريرية
43	المبحث الثالث:تنظيم تحرير التجارة دوليا
43	المطلب الاول:ظهور الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT
51	المطلب الثاني:اتفاقية الجات 1994 وتطوراتها اللاحقة
63	المطلب الثالث:تاسيس المنظمة العالمية للتجارة
72	الفصل الثاني:الاطار النظري للمؤشرات الاقتصادية الكلية الكمية
74	المبحث الاول:المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية
74	المطلب الاول:الميزان التجاري
75	المطلب الثاني:سعر الصرف
81	المبحث الثاني:المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية
81	المطلب الاول:الناتج المحلي الخام

94	المطلب الثاني:التضخم
103	المطلب الثالث:البطالة
111	المبحث الثالث :اثر تحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد
111	المطلب الاول:اثر التجارة الخارجية على الناتج المحلي الاجمالي
120	المطلب الثاني:اثر تحرير التجارة الخارجية على التضخم
122	المطلب الثالث:تحرير التجارة الخارجية والبطالة
144	الفصل الثالث :الدراسة القياسية لاثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2009.
146	المبحث الاول:اسباب ومراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر
146	المطلب الاول:ضغوطات الظروف الدولية
147	المطلب الثاني:الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر
150	المطلب الثالث:مراحل تحرير التجارة الخارجية
154	المبحث الثاني :التوجهات الاقليمية والدولية للسياسات التجارية للجزائر
154	المطلب الاول:السياسة التجارية الجزائرية مع الاتحاد الاوربي
169	المطلب الثاني:الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة
173	المطلب الثالث:تحليل التجارة الخارجية الجزائرية
180	المبحث الثالث :الدراسة القياسية لاثر التحرير التجاري على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر
180	المطلب الاول:المنهجية الاحصائية المستخدمة
184	المطلب الثاني:دراسة اثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية
192	المطلب الثالث:دراسة اثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية
182	الخاتمة العامة
186	قائمة المراجع
195	الملاحق

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
4	بيان الميزة المطلقة	01
6	بيان التكلفة النسبية	02
8	الحالة الاستثنائية من قانون التكلفة النسبية	03
14	الاحتياجات من رأس المال والعمل في الولايات المتحدة الأمريكية (أسعار 1948)	04
47	جولات الجات 1947-1994	05
116	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي و التجارة في العالم 2000-2009 .	06
140	رزمة عملية التخفيض الجمركي في اطار اتفاقية الشراكة الاوربية الجزائرية	07
176	تطور سعر برميل البترول الجزائري خلال المرحلة 2000-2009	08
154	التوزيع الجغرافي لصادرات ووردات الجزائر بالنسب المئوية	09
160	الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2000-2009	10
160	نسبة انفتاح الاقتصاد الجزائري على الخارج	11
161	حساب النموذج-اثر التحرير التجاري على الميزان التجاري	12
164	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار للفترة 2000-2009	13
165	حساب النموذج-اثر التحرير التجاري على سعر الصرف	14
168	الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال الفترة 2000-2009	15
169	حساب النموذج-اثر التحرير التجاري على الناتج لمحي الخام	16
172	معدل البطالة المسجلة خلال الفترة 2000-2009	17
173	حساب النموذج-اثر التحرير التجاري على البطالة	18
177	نسب التضخم خلال الفترة 2000-2009	19
178	حساب النموذج اثر التحرير التجاري على التضخم	20

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل:	رقم
161	الانفتاح الاقتصادي و الميزان التجاري	01
163	العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والميزان التجاري عن طريق معادلة الانحدار الخطي البسيط	02
164	الانفتاح الاقتصادي و النمو في سعر الصرف	03
167	العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والنمو في سعر الصرف عن طريق معادلة الانحدار الخطي البسيط	04
168	الانفتاح الاقتصادي و النمو في الناتج المحلي الخام	05
171	العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والنمو في الناتج المحلي عن طريق معادلة الانحدار الخطي البسيط	06
172	الانفتاح الاقتصادي و النمو في معدل البطالة	07
175	العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والنمو في معدل البطالة عن طريق معادلة الانحدار الخطي البسيط	08
177	الانفتاح الاقتصادي و الميزان التجاري	09
180	العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والميزان التجاري عن طريق معادلة الانحدار الخطي البسيط	10

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التسهيلات الممنوحة من قبل الجزائر والاتحاد الأوروبي لدخول السلع الزراعية إلى أسواقهما بموجب اتفاقية الشراكة.	194
02	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2009-2000	195
03	التوزيع السلعي للصادرات من 2009-2000	196
04	الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2009-2000	197
05	دراسة اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو في الميزان التجاري	210
06	دراسة اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو في سعر الصرف	211
07	دراسة اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو في الناتج المحلي الخام	212
08	دراسة اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو في معدل البطالة	213
09	دراسة اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو في معدل التضخم	214

مقدمة عامة:

تعتبر التجارة الخارجية احد حقول النمو الاقتصادي وذلك من خلال الصادرات التي تمثل منفذا لتصريف الإنتاج عبر الأسواق الخارجية وبالتالي التأثير على حجم الإنتاج والعمل فضلا عن تحقيق مورد من الصرف الأجنبي،بالإضافة إلى الواردات التي تغطي الاحتياجات المحلية غير المشبعة . ولتنظيم وتسيير التجارة الخارجية تطبق سياسات تجارية هي عبارة عن قواعد وأساليب محددة، وان استقرار الفكر الاقتصادي المعاصر في مجال السياسات التجارية يشير إلى أن هناك سياسات تتأرجح بين التحرير و التقييد تعمل بها الدول حسب مقتضيات مصالحها وظروفها الاقتصادية.

ففي مرحلة متقدمة سادت حماية التجارة بفضل أفكار مدرسة التجاريين وفي مرحلة تالية سادت حرية التجارة الدولية بفضل أفكار ادم سميث ثم عادت من جديد لتنشط سياسة الحماية بعد الحرب العالمية الثانية ومن اجل العودة إلى سياسة حرية التجارة الخارجية و على اثر مؤتمر بريتن وودز المنعقد في الولايات المتحدة الأمريكية تم الاتفاق بين الدول للمشاركة على تنظيم السياسة التجارية الدولية من خلال طرح فكرة لمنظمة التجارة الدولية ،فأنشئت الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية الجات لتخفيف القيود والانفتاح التجاري سنة 1947 ،حيث تعد هذه الاتفاقية بمثابة معاهدة دولية متعددة الأطراف ،تبلورت وتطورت لتحل محلها في سنة 1995 المنظمة العالمية للتجارة.

والجزائر كدولة نامية تواجه صعوبات مختلفة للاندماج في الاقتصاد العالمي وما يفرضه من تغيير للسياسات الإستراتيجية وضغوطات دولية ،وهذا ما أدى بها إلى اللجوء الى المؤسسات الدولية، والرضوخ إلى املاءات ،رغم أنها كانت مجدية على مستوى التوازنات الكلية،إلا أنها كانت وخيمة على المستوى الاجتماعي.

فسياسة تحرير التجارة الخارجية كانت من نتائج هذه الإصلاحات فهل حضرت الجزائر جيدا لهذه السياسة كي تستفيد من نتائجها وتتلافى سلبياتها.

الإشكالية العامة: إن تحرير التجارة الخارجية له آثار وتداعيات وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ماهو اثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال الفترة 2000-

2009؟

ومن هذه الاشكالية نطرح الاسئلة الفرعية التالية :

- كيف روجت نظريات التجارة الخارجية لسياسة تحرير التجارة.
- ماذا نقصد بالمؤشرات الاقتصادية الكلية،وما هو اثر تحرير التجارة الخارجية على بعض هذه المؤشرات.
- كيف كان مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر،وما هي آثاره من خلال قياس الأثر على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

وللإجابة عن هذه التساؤلات المطروحة، تندرج الفرضيات التالية:

- تقوم التجارة الخارجية على أساس مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي.
- سياسة تحرير التجارة أثبتت عالميا نجا عنها وقدرتها على زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال إستراتيجية تنمية الصادرات.
- هناك علاقة ارتباطية بين تحرير التجارة الخارجية والمؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.
- أدى تحرير التجارة الخارجية للجزائر إلى تحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية.

-أسباب اختيار الموضوع:

- أهمية السياسة التجارية التي هي واحدة من مجموعة سياسات الاقتصاد الكلي .
- التعرف على سلبيات وإيجابيات التحرير بالنسبة للجزائر يعطي بالضرورة الحلول الكفيلة بمعالجة المشكلة أي أننا نعرض المشكلة على مكبرة كي توضح لنا الرؤية وهذا نصف الحل بالنسبة لنا.
- بما أن قرار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة حتمي ولا رجعة فيه بالنسبة لها، فلا بد من الواقعية والاهتمام أكثر بالسياسة التجارية وتطوير المزايا النسبية الكامنة التي تملكها الجزائر.

-أهداف الدراسة :

- إبراز الإطار النظري للتجارة الخارجية وسياسة تحرير التجارة الخارجية كتوجه استراتيجي ودورها ضمن حزمة السياسات الاقتصادية الكلية، وفهم إستراتيجية الجزائر في مجال السياسة التجارية .
- إبراز المؤشرات الاقتصادية الكلية على المستوى الخارجي بداية بالميزان التجاري والذي يعتبر مرآة عاكسة للتجارة الخارجية لأي بلد، وسعر الصرف الذي هو أداة الربط بين الاقتصاد المحلي و الخارج، أما بالنسبة للمؤشرات الكلية الداخلية فنجد أهم المؤشرات للدلالة على أداء الاقتصاد الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة.

-أهمية الدراسة:

- تتبع أهمية الدراسة من أهمية التجارة الخارجية والمكانة التي تحتلها السياسة التجارية في اقتصاديات الدول التي تحقق معدلات نمو ايجابية .
- التوجه العالمي نحو تحرير التجارة الخارجية، واعتبارها احد متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- تعتبر المؤشرات الاقتصادية الكلية عن الأداء الاقتصادي .

-المنهج المتبع:

-المنهج الوصفي عند التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بتحرير التجارة الخارجية والنظريات المفسرة للتجارة الخارجية وما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية الكلية من مفاهيم ونظريات.
-المنهج التحليلي والقياسي من خلال استخدام العلاقات الإحصائية و الجداول و إحصاءات التجارة الخارجية والمؤشرات الاقتصادية الكلية ومن إسقاطها على الواقع الاقتصادي.

-هيكل البحث:

قسم البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول نتعرض فيه للإطار النظري للتجارة الخارجية وسياسة تحرير التجارة ثم تنظيم تحرير التجارة دوليا وهذا في اطار مؤسساتي دولي يعتبر المرجعية الأولى للسياسة التجارية والإطار منظم وفق أسس ومبادئ واتفاقيات دولية والسياق التاريخي للانتقال من الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية إلى المنظمة العالمية للتجارة.

الفصل الثاني: خصصناه للمؤشرات الاقتصادية الكلية الكمية وتأثير التحرير التجاري عليها بحيث قسمنا المؤشرات الاقتصادية الكلية الكمية إلى مؤشرات داخلية و خارجية بداية بالميزان التجاري وسعر الصرف ثم ذكرنا المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة.

أما الفصل الثالث وهو الفصل التطبيقي فقد أردنا الإحاطة بموضوع تحرير التجارة في الجزائر من كل الجوانب بداية بالظروف خارجية و الداخلية التي أدت بالجزائر إلى تغيير التوجه من الرقابة والاحتكار الدولة إلى التحرير التام ومراحل هذا التحرير ثم ذكرنا توجهات السياسة التجارية في الجزائر ومحاولات الاندماج في الاقتصاد الإقليمي والعالمي

بدا باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي والمسعوي الحثيثة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ثم قمنا بقياس درجة انفتاح الجزائر لنجد الأثر على المؤشرات الاقتصادية الكلية المذكورة في الفصل الثاني، خلال مرحلة الدراسة من 2000-2009.

-الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات تطرقت للموضوع من عدة جوانب مختلفة مكتملة لبعضها البعض او تخصصت في جانب معين نذكر منها:

1-دراسة نوركسي (NURKSE)، دراسة (Feeder) (1983)، دراسة بلاسا (Balassa) (1991)، دراسة (Sachs- Warner) (1995) : أوضحت أن الصادرات تعتبر محرك النمو الاقتصادي، حيث طبقت دراسته جغرافيا على عدد من الدول النامية، وكان دليل توجه التجارة الخارجية

المطبق هو دليل توجه التجارة المعرف على أساس الاختلاف بين الصادرات الفعلية المتنبأ، ودلت النتائج على الدول التي تتبع سياسة الانفتاح الخارجي تكون أسرع في النمو.

2-دراسة كل من ماركس Marx ،ميردال MYRDAL ،بريبشPREBISCH:

حيث أشاروا إلى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في الإنماء الاقتصادي للدول النامية في ظل السيطرة الكبيرة للدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية وما تمارسه هذه الدول من استغلال ونهب لثروات الدول الفقيرة الضعيفة،بالإضافة إلى المنافسة الكبيرة بين هذه الدول للسيطرة على الأسواق ومناطق النفوذ في العالم وتحكمها في رأس المال.

3-دراسة Hoekman,B and Winters,L Alan (2005) :

تعد هذه الدراسة من ابرز واحداث الدراسات التي أكدت على وجود علاقة ايجابية بين العمل و التحرير التجاري على الأقل في المدى الطويل ،لما توفره من آثار ايجابية على سوق العمل ،فمن المتوقع إن تحرير التجارة سوف يؤدي إلى انكماش لبعض القطاعات و التوسع في قطاعات أخرى .بالإضافة إلى الدراسات التابعة للبنك الدولي منها:

*دراسة للبنك الدولي عام 1980:مست هذه الدراسة أكثر من 50 دولة نامية مركزة على ضرورة تكيف هذه البلدان مع التحرير التجاري ،وكشفت إن نسبة البطالة الانتقالية بعد تحرير التجارة تنخفض بمستويات كبيرة في عدد من البلدان النامية ،أن هي عملت على معالجة مشاكل التكيف مع التجارة الحرة،

*دراسة للبنك الدولي عام 1995 :وتعتبر هذه الدراسة من أشهر الدراسات التي سلطت الضوء على العلاقة بين التحرير التجاري وسوق العمل ، وترى الدراسة أن التحرير التجاري وسيلة لتحسين أوضاع العمال في الدول النامية وتطويرهم إلى عمال مؤهلين ،وعليه يجب على هذه الدول تبني سياسة تشجيع الصادرات ،وبالتالي إحداث زيادة في الطلب على العمل إما سياسات إحلال الواردات المطبقة في بعض الدول النامية كانت على حساب الأجور و العمالة وتوضح هذه النتائج من خلال تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم في عام 1995.

4-عبد العزيز عبدوس، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول-دراسة حالة

الجزائر-، أطروحة دكتورا غير منشورة ،جامعة ابي بكر بالقائد تلمسان،2010/2011.

تناولت الدراسة تحليل الدور الذي تمارسه سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر في رفع او تحسين القدرة التنافسية ،وبيان مدى أهمية هذه السياسة على المؤشرات التنافسية الاقتصادية ،كما تهدف الى تقدير درجة الانفتاح للاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول:
الفصل الأول:
الاطار النظري
لتحرير التجارة الخارجية

تمهيد:

تحدث التجارة الخارجية بين بلدين بسبب اختلاف الأسعار أي إذا كانت الأسعار النسبية في حالة ما قبل حدوث التجارة مختلفة ، و عليه فان اختلاف الأسعار النسبية هو المحفز و المحرك الأساسي للتجارة ، و الذي بدوره يعكس التغيرات في التكاليف ، أو بمعنى أوسع يقوم التبادل التجاري على أساس مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي ، و لهذا برزت نظريات التجارة الدولية التي تدعو إلى مبدأ تطبيق الحرية التجارية ، و لقد كانت المدرسة الكلاسيكية هي السباقة في تفسير كيفية قيام التجارة الدولية بين الدول و آثارها الايجابية على اقتصاديات الدول، ثم جاءت المدرسة النيوكلاسيكية وبعدها المدرسة الديناميكية التي سايرت التطورات العالمية، وكلها دعت الى الحرية التجارية لتعظيم الرفاهية، بالمقابل دعا أنصار الحماية التجارية إلى حماية الصناعات الناشئة وتقييد التجارة الخارجية ، وبين مؤيد ومعارض لتحرير التجارة الخارجية دار سجال كبير توج بتأسيس المنظمة العالمية للتجارة لتنظم الشؤون التجارية الدولية رافعة راية تحرير التجارة الخارجية من كل القيود.

كل هذا سوف نتطرق اليه في الفصل الاول من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الاول: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.

المبحث الثاني: السياسات التجارية.

المبحث الثالث: تنظيم تحرير التجارة الخارجية دولياً.

المبحث الأول: نظريات التجارة الخارجية

نظريات التجارة الخارجية تبحث في أساس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة و من اجل هذا تتعرض النظريات لشروط تقسيم العمل الدولي و تخصص الدول في مختلف وجوه النشاط الاقتصادي كذلك تتعرض النظريات لكيفية توزيع الفوائد الناجمة عن تقسيم العمل الدولي بين الدول المشتركة في تقسيم العمل الدولي في إنتاج سلعة معينة⁽¹⁾.

وتدعو هذه النظريات إلى مبدأ تطبيق حرية التجارة الخارجية ولقد كانت النظرية الكلاسيكية هي السباقة في تفسير كيفية قيام التجارة الخارجية وأثارها الايجابية على الدول.

المطلب الاول: النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية

ظهرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية في اواخر القرن الثامن عشر و اوائل القرن التاسع عشر، ومن اهم اقطاب هذه النظرية ادم سميث، ديفيد ريكاردو، جون ستيوارت مل، وقد ظهرت ردا على افكار التجاربيين.

ولم تكن التجارية اوالمركنتيلية نظاما فكريا ،وانما كانت في المقام الاول نتاج عقول رجال الدولة وكبار الموظفين ورجال المال والاعمال في تلك الايام وقد امتدت حوالي 3 قرون، منذ حوالي القرن 15 حتى منتصف القرن 18، وينتهي بوضوح ببداية الثورة الصناعية⁽²⁾.

ويرى التجاريون ان اهم طريق لدى بلد ما لكي يصبح غنيا وقويا هو ان يصدر اكثر مما يستورد و يسوي الفرق بين الصادرات و الواردات بتدفق المعادن النفيسة الى الداخل وبالتالي على الدولة تنمية الصادرات وتقييد الواردات أي التدخل في الحياة الاقتصادية.

فكانت المراسيم والتشريعات المركنتيلية في واقعها العملي تتضمن فرض رسوم جمركية و فرض قيود اخرى مختلفة على الواردات⁽³⁾.

وقد هاجم الكلاسيك اراء التجاربيين وسياستهم و اخذوا على عاتقهم بيان فوائد التبادل التجاري بين الدول و توافرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية على ثلاثة امور: (4)

تحديد ماهية السلع التي تدخل في التجارة الخارجية اي اسباب التجارة الخارجية.

تحديد نسب التبادل بين تلك السلع التي ستستقر في التجارة الخارجية أي النفع العائد لكل دولة.

(1) جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية و التنمية، دار هومو للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2000، ص 21.

(2) جالبريت (ج.ك)، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة أحمد فؤاد بلع، عالم المعرفة، الكويت، 2000، ص 45.

(3) المرجع السابق، ص 54.

(4) زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي "نظرة على بعض القضايا"، الدار الجامعية للطباعة و النشر، لبنان، 1998، ص 46.

كيفية تحقيق التوازن في العلاقات الدولية اذا ما طرا ما يخل به.

نظرية الميزة المطلقة: ADAM SMITH:

في عام 1776 نشر ادم سميث كتابه الشهير "ثروة الأمم"، و الذي احتوي الكثير من الأفكار التي تستدعي الاهتمام، أهمها ثلاثة عناصر أساسية حددت في الفصل الأول، العنصر الأول هو فكرة القوى الأساسية التي تحرك الحياة والجهود الاقتصادية، بمعنى طبيعة النظام الاقتصادي، والثاني هو كيف تحدد الأسعار وكيف يتم توزيع الدخل الناتج عنها في شكل أجور وربح وربح. وأخيرا هناك السياسات التي تدعم بموجبها الدولة وتعزز التقدم الاقتصادي(1).

وفي خصوص التجارة الخارجية هاجم التجاريين وسياستهم التقييدية و دعا بدلا منها إلى التجارة الحرة باعتبارها أحسن سياسة لدول العالم ويرى سميث انه بالتجارة الحرة يمكن لكل دولة أن تخصص في إنتاج تلك السلع التي لها فيها ميزة مطلقة و يستورد تلك السلع التي لا تتوافر له فيها ميزة مطلقة (2). أوضح ادم سميث ان ثروة الأمم لا تقاس بقدرتها على تراكم المعادن النفيسة ولكن تقاس بقدرتها على الإنتاج و لذلك فان أي جهود تبذل لزيادة ثروة الأمة يجب ان تنصب على زيادة قدرتها الإنتاجية(3). كما يرى سميث ان التبادل ليس لعبة المجموع يساوي الصفر أي الذي نربحه يساوي الذي يخسره الشريك،فالفائدة لكل شريك ليست مشروطة بالحصول على فائض تجاري،ان التجارة الخارجية تسمح بزيادة وتيرة رأس المال(4).

ولإيضاح رأي آدم سميث نفترض مثال دولتين هما إنجلترا والبرتغال، وأنهما ينتجان سلعتين هما القماش والخمر، إن ثمن هاتين السلعتين قبل قيام التبادل كان كالتالي :

جدول رقم 01 : بيان الميزة المطلقة

المنتوج	إنكلترا	البرتغال
برميل خمر	4 سا	3 سا
وحدة قماش	1 سا	2 سا

المصدر: عبد الرحمان يسري احمدواخرون،مرجع سابق،ص23.

كل بلد يتخصص في إنتاج المنتج الذي يمتلك فيه ميزة مطلقة، أي نفقة إنتاج أقل ويصدره، ويستورد المنتج الذي لا يمتلك فيه هذه الميزة، ووفقا للجدول السابق فإن إنجلترا تحتاج إلى ساعة عمل

(1) جالبرايت (ج.ك) ، المرجع السابق،ص77

(2) دومنيك سالفاتور، الاقتصاد الدولي،ترجمة محمد رضا العدل،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1993 ص 10.

(3) عبد الرحمان يسري احمدواخرون،الاقتصاد الدولي ،قسم الاقتصاد ،كلية التجارة،جامعة الاسكندرية،2005،ص23.

(4)ALAIN SAMUELSON ,ECONOMIE INTERNATIONALE CONTEMPORAIRE,SERIE D'ECONOMIE EN PLUS ,OPU,ALGER,1993 ,P66.

واحدة لإنتاج وحدة قماش وتحتاج إلى 4 ساعات عمل لإنتاج برميل خمر، معناه أن برميل خمر يتبادل مع 4 وحدات قماش في أسواق إنكلترا، وبالمقابل فإن البرتغال تحتاج إلى ساعتين لإنتاج وحدة قماش و3 ساعات عمل لإنتاج برميل خمر، معنى ذلك أن برميل الخمر يتبادل مقابل 1.5 وحدة قماش في أسواق البرتغال . حسب مبدأ التقسيم الدولي للعمل والتخصص، ومع اعتبار ثبات تكلفة الإنتاج، تقوم إنكلترا بتوجيه عناصر إنتاجها لإنتاج القماش وتعتمد كلياً في استهلاكها للخمر على البرتغال، الذي يقوم بتوجيه كافة عناصر إنتاجه لهذا الفرع، ويعتمد كلياً في استهلاكه للمنتجات على إنكلترا. فإذا كان المعدل الدولي للتبادل هو: 1 برميل خمر مقابل 3 وحدات قماش، هذا المعدل يقع بين المعدلين الداخليين، وفي هذه الحالة، يحقق كل من إنكلترا والبرتغال فائدة من التبادل، فإنكلترا تحصل على برميل خمر من البرتغال مقابل 3 وحدات قماش بدلاً من 4 وحدات كما هو في المعدل الداخلي، فتوفر وحدة قماش. أما البرتغال فتصدر برميل خمر لإنكلترا مقابل 3 وحدات قماش بدلاً من 1.5 وحدة، وتحقق مكسب قدره 1.5 وحدة قماش(1) .

باتباع هذا المبدأ فإن توظيف الموارد سوف يكون أكثر كفاءة و ستنتمكن الدولتين من الحصول على كمية أكبر من السلعتين مما يؤدي في النهاية إلى تعظيم الإنتاج و تعظيم الرفاهية(2).
فالتغلب على ضيق السوق المحلي وإيجاد المجال الحيوي لتصريف الإنتاج عن حاجة الاستهلاك المحلي هو وظيفة التجارة عند سميث (3). وبهذا التبادل سوف تكون النتيجة اتساع سوق القماش أمام المنتجين الإنجليز، وسوق الخمر أمام المنتجين البرتغاليين، وتخصص كل دولة وتزيد إنتاجية العمل في الدولتين وبالتالي يزداد الناتج الكلي بهما. وبهذا يمكن لكل دولة أن تحصل على حاجتها من السلع من أكفاً المصادر الإنتاجية وأرخصها، وتحقق كسب من التبادل الدولي. ولكن ثار التساؤل عما سيكون عليه الحال إذا ما كان هناك دولة محرومة من كل ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة إذا ما قورنت بالدول الأخرى، هل تأخذ مثل هذه الدول بسياسة الاكتفاء الذاتي؟ الواقع أن تحليل سميث لم يجب على هذه التساؤلات، ولقد تعين الانتظار لأكثر من أربعين عاماً حتى أتى ريكاردو ليحجب عنها في نظريته عن التجارة الدولية و التي عرفت باسم "نظرية التكاليف النسبية"(4).

(1) تم اقتباس هذا المثال من : جودت عبد الخالق، المرجع السابق، ص64.

(2) عبد الرحمان يسري وآخرون، مرجع سابق، ص24.

(3) موسى سعيد مطروا وآخرون، التجارة الخارجية، ط1، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان الاردن، 2001، ص31.

(4) محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص25.

نظرية التكاليف النسبية: DAVID RICARDO

فحوى هذه النظرية* في انه اذا سادت حرية التجارة ، فان كل دولة تتخصص في انتاج السلع التي تستطيع انتاجها بتكلفة منخفضة نسبيا عن غيرها من الدول الاخرى وتستورد السلع التي ينتجها الخارج بتكلفة منخفضة نسبيا أي يتمتع في انتاجها بميزة نسبية و مؤدى ذلك ان التجارة الخارجية تقوم اذا اختلفت التكاليف النسبية لانتاج السلع بين الدول(1)

- فروض النظرية :

يعتمد ريكاردو على مجموعة فرضيات أهمها(2):

1 - التبادل الدولي يقوم على سلعتين، و بين دولتين.

2- تجارة فقط على اساس المقايضة.

3- تكاليف النقل صفرية.

4- العمل تام الحراك داخل القطر الواحد ومنعدم الحراك تماما دوليا .

5- المنافسة الكاملة في اسواق المنتجات و عوامل الانتاج.

6- داخل البلد تتبادل السلع حسب كمية العمل الضرورية لإنتاجها .

7- تكاليف انتاج ثابتة .

8- لا تغير تقني .

9- لا تؤثر التجارة مع العالم الخارجي على توزيع الدخل داخل البلاد.

ولتوضيح ذلك قدم ريكاردو مثالا عدديا:(3)

فأخذ بلدين هما إنجلترا والبرتغال وافترض أن باستطاعة كل منهما إنتاج سلعتين هما المنسوجات و

القمح وفقا للجدول التالي :

جدول رقم: 02: بيان التكلفة النسبية

المجموع	المنسوجات	القمح	
220 سا عمل	100 ساعة عمل	120 ساعة عمل	إنجلترا
170 سا عمل	90 ساعة عمل	80 ساعة عمل	البرتغال

المصدر: دومينيك سالفاتور، مرجع سابق، ص22.

في إنجلترا، نفقة إنتاج وحدة واحدة من القمح تكلف 120 ساعة عمل وإنتاج وحدة واحدة من

* في عام 1817 نشر مؤلفه الشهير "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"، الذي اورد فيه نظرية التكاليف النسبية.

(1) جمال الدين لعويسات، مرجع سابق، ص25.

(2) دومينيك سالفاتور، مرجع سابق، ص22.

(3) تم اقتباس هذا المثال من: محمود يونس واخرون، مرجع سابق، ص34، 35، 36.

المنسوجات تكلف 100 ساعة عمل، أما في البرتغال، فإن إنتاج وحدة من القمح تتطلب 80 ساعة عمل، ووحدة من المنسوجات 90 ساعة عمل. ومن الواضح أن تكاليف إنتاج المنسوجات والقمح أقل في البرتغال منه في إنجلترا، وحسب منطق الميزة المطلقة لأدم سميث، فإنه لا يمكن أن يقوم تبادل بين البلدين، أو أن البرتغال تحتكر إنتاج السلعتين، من أجل هذا عليها أن تنتج وحدتين المنسوجات و وحدتين قمح وهذا يكلفها 340 ساعة عمل. وبما أن الاقتصاد يعمل في مستوى التشغيل الكامل، يصبح هذا غير ممكن حسب ريكاردو، لأنه يتطلب تحول رأس المال والعمل الإنكليزي إلى البرتغال وهذا مناقض للفرضية الثانية. لهذا يقول ريكاردو أن التبادل لفائدة البلدين بشرط وجود اختلاف بين معدل التبادل الداخلي للسلع.

في البرتغال :

1 وحدة من القمح تستبدل مقابل $0.88=90/80$ وحدة المنسوجات .

في إنجلترا :

1 وحدة من القمح تستبدل مقابل $1.2 = 100/120$ وحدة المنسوجات .

لا يكون من مصلحة البرتغال ان تخصص في انتاج المنسوجات رغم انها تنتجها بتكلفة مطلقة اقل من تكلفة انتاجها المطلقة في إنجلترا لان التكلفة النسبية لهاكبر من التكلفة النسبية للقمح ،فالعبارة اذن بالتكلفة النسبية و ليست المطلقة.

عند قيام التبادل ينتج البرتغال وحدتين من القمح، ويستبدل وحدة منه والتي كلفته 80 ساعة عمل مقابل وحدة منسوجات التي تحتاج منه 90 ساعة عمل، وبذلك يوفر البرتغال 10 ساعات عمل، أما إنجلترا فسوف تنتج وحدتين من المنسوجات، وتقوم باستبدال وحدة من المنسوجات التي كلفتها 100 ساعة عمل مقابل وحدة قمح التي كانت ستكلفها 120 ساعة عمل، وبذلك تكون قد وفرت 20 ساعة عمل وهو ربحها من التجارة .

حالة استثنائية من قانون التكاليف النسبية(1):

توجد حالة استثنائية من قانون التكاليف النسبية حيث لا يمكن قيام التجارة بين دولتين اذا كانت درجة التخلف المطلق للدولة المتأخرة في مجال انتاج السلعتين متماثل حيث لا توجد ميزة نسبية الدولة في مجال أي من السلعتين.

(1) عبد الرحمن يسري و اخرون،مرجع سابق ،ص42.

جدول رقم 03: الحالة الاستثنائية من قانون التكلفة النسبية

المنسوجات	القمح	
4 ساعة عمل	6 ساعة عمل	إنجلترا
2 ساعة عمل	3 ساعة عمل	البرتغال

المصدر: عبد الرحمان يسري و اخرون، مرجع سابق، ص42.

فبحساب نسب الانتاجية في مجال السلعتين نجد:

$$\text{(المانيا/مصر) المنسوجات} = 3/6 = 50\%$$

$$\text{(المانيا/مصر) القمح} = 2/4 = 50\%$$

و تساوي نسب الانتاجية في مجال السلعتين في المانيا بالنسبة لمصر يعني عدم وجود ميزة نسبية لمانيا في انتاج أي من السلعتين فلا يمكن قيام تجارة حرة بينها و بين الدولة الاخرى.

نظرية القيم الدولية: JHON STIOUART MILL

ان عجز نظرية النفقات النسبية في بيان الكيفية التي يتحدد بها معدل التبادل الدولي الفعلي، حيث اقتصر على مجال تحده قيمة تمثل الحد الأدنى واخرى تمثل الحد الأقصى و ان قيمة معدل التبادل الدولي يتراوح بينهما و بالتالي لم تستطع ان تحدد مقدار الكسب الذي يحصل عليه الطرفان ، لذلك جاءت نظرية جون ستيوارت مل لتبرز فكرة الميزة النسبية عوض التكاليف النسبية ، ففي كتابه عن مبادئ الاقتصاد السياسي الذي نشر في عام 1848 م . كان اهتمام جون ستيوارت مل منصبا على جانب الطلب في التجارة الخارجية ، وهو ما أهمله تحليل ريكاردو بصفة خاصة على نسبة التبادل الداخليين وتتحدد بالعرض والطلب على السلعتين او ما اسماه الطلب المتبادل للدولتين(1).

فعند عرضه للنظرية ركز ج.س.ميل على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل في كل منهما كما فعل ريكاردو، مقيدا باستخدام الوحدات الحقيقية غير النقدية و الاسعار النسبية معبرا عنها بهذه الوحدات.

يفترض جون ستيوارت مل ان إنجلترا و المانيا تنتجان كلا من الصوف و التيل وان تكاليف الانتاج قد تحددت بحيث ان نسب التبادل في حالة العزلة أي عدم وجود تجارة بين دولتين: (2)

في المانيا: 10 ياردات من الصوف = 20 ياردة من التيل.

في إنجلترا: 10 ياردات من الصوف = 15 ياردة من التيل.

في إنجلترا:

(1) محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجما، مرجع سابق، ص38، 39.

(2) تم اقتباس المثال من المرجع: محمود يونس، مرجع سابق، ص30، 31.

تكلفة 10 ياردات من الصوف (بوحددة العمل)=تكلفة 15 ياردة من التيل.

$$\leq \text{ثمن الصوف معبرا عنه بالتيل} = 10/15 = 1.5.$$

$$\leq \text{ثمن التيل معبرا عنه بالصوف} = 15/10 = 3/2.$$

في المانيا:

تكلفة 10 ياردات من الصوف (بوحددة العمل)=تكلفة 20 ياردة من التيل.

$$\leq \text{ثمن الصوف معبرا عنه بالتيل} = 10/20 = 2.$$

$$\leq \text{ثمن التيل معبرا عنه بالصوف} = 20/10 = 2/1.$$

و لما كانت التكاليف النسبية للصوف في انجلترا اقل منها في المانيا ($2 > 1.5$),

و التكاليف النسبية للتيل في المانيا اقل منها في انجلترا ($3/2 > 2/1$),

فستخصص انجلترا في انتاج الصوف و المانيا في انتاج التيل ولكن اين ستحدد نسبة التبادل الدولي ؟

يفترض ج.س.مل انها من الممكن ان تتحدد على سبيل المثال عند:

10 ياردات من الصوف = 17 ياردة من التيل.

أي بين نسبتي التبادل في حالة العزلة.

ويكون طلب انجلترا على التيل = عرض المانيا من التيل،

و طلب المانيا على الصوف = عرض انجلترا من الصوف.

و نتيجة لذلك سيستمر هذا السعر الدولي هو السعر السائدي السوق بين الدولتين.

و خلاصة تحليل جون ستيوارت مل: (1)

1- عند قيام التجارة الخارجية بين دولتين في سلعتين فان القيمة الكلية لطلب الدولة الاولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية تتساوى مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الاولى.

2- طالما انه من غير الممكن تقرير قاعدة عامة لاذواق و احتياجات المستهلكين، فانه من غير الممكن القول مقدما عند أي نسبة سيتمكن تبادل السلعتين، الا اننا نعرف الحد الاعلى و الحد الادنى لنسبة التبادل أي نسبتي التكاليف في كل من الدولتين.

3- سيعتمد موقع معدلات نسب التبادل على الطلب المتبادل في كلتا الدولتين، وكذا على مرونة هذا الطلب، فمن ناحية اذا كان طلب احدى الدولتين على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية (عند ثمن معين كبير) في حين ان طلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الاولى (عند نفس الثمن) فستميل شروط التجارة لصالح الدولة الثانية و العكس صحيح.

يرى ج.س.مل ان البلدان الصغيرة مرتبطة اكثر بالتجارة الخارجية بسبب نقص التنوع في مصادرها

(1) امين رشيد كونه، الاقتصاد الدولي، ط1، مطبعة الجامعة، بغداد، 1980، ص36.

فالتجارة الحرة تعمل على تقريب الأسعار إلى الأسعار الداخلية في الدولة الصغيرة ، فالبلد الكبير يربح نسبيا اقل من البلد الصغير⁽²⁾ .

تقييم التحليل الكلاسيكي:

لقد تعرض التحليل الكلاسيكي في تفسير التجارة الدولية للنقد الشديد ، من طرف العديد من المفكرين الاقتصاديين، ويمكن إيجاز هذه الانتقادات في النقاط التالية:

أولاً: تفترض إن التبادل التجاري بين الدول إنما يتم على أساس المقايضة ،حيث انصبت تحليلات الكلاسيك على حالة دولتين و سلعتين ،وتجاهلوا تكاليف النقل وتمتع عناصر الإنتاج بالسيولة الكاملة داخل الدولة الواحدة ،وان الإنتاج يخضع لقانون النفقات الثابتة ،وان قيمة المبادلة تتحدد على العمل المبذول في الإنتاج ، أي على أساس نظرية القيمة- عمل، وبالتالي فهي تحصر تكلفة السلعة بما تتطلبه من عمل لإنتاجها، مهمله بذلك باقي عوامل الإنتاج الأخرى مثل الأرض، رأس المال، التكنولوجيا والتنظيم والتي تدخل هي بدورها وبشكل مباشر في تحديد قيمة السلعة.

ثانياً:تفترض النظرية إن التخصص في بلد ما يستمر مدة طويلة ،ولا تقيم وزنا للتطور الديناميكي في القدرة الإنتاجية للدولة.

ثالثاً: كذلك فان عناصر الإنتاج تستطيع أن تنتقل بسهولة و يسر بين دولة و أخرى،وهي تتزايد وتتغير تبعا لتغير الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية عكس ما رمت إليه النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية

رابعاً:تركز النظرية على جانب العرض و إهمال جانب الطلب،أي إهمال تغيرات الأذواق وحاجيات المستهلكين.

وهو ما أدى إلى ظهور نظرية جديدة أكثر اقترابا من الواقع حاولت تصحيح هذه الانحرافات التي شابت التحليل الكلاسيكي كم حاولت الإجابة عن أسئلة لم تجب عنها النظريات الكلاسيكية، وتتمثل هذه النظرية في نظرية الاقتصاديين السويديين "إيلي هكشر وبرتل أولين".

(2) ROGER DEHEM ,PRECIS D'ECONOMIE INTERNATIONALE,DUNOD,PARIS,1985,P9.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

تقوم نظرية المزايا النسبية لدافيد ريكاردو على مبدأ إختلاف النفقات النسبية، أو معدلات التبادل الداخلية بين السلع من بلد لآخر، لكنها لم تشرح لماذا تختلف هذه النفقات النسبية، ولم تبين أسباب إختلاف معدلات التبادل بين السلع داخل البلد الواحد، بحيث إكتفت بحصر هذه الأسباب في إختلاف كمية العمل اللازمة لإنتاج السلعة أو إختلاف إنتاجية العمل في البلدين. فهي وإن حددت لنا متى تقوم التجارة الخارجية، فإنها لم تفسر لماذا تقوم التجارة، وهنا تكمن أهمية مساهمة هيكشر - أولين في نظرية التجارة الخارجية.

نظرية وفرة عوامل الإنتاج (هيكشر* - أولين**) :

تقوم هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات أهمها : (1)

- 1- يتكون العالم من دولتين تنتجان سلعتين س، ص بإستعمال عاملي الإنتاج، العمل و رأس المال .
- 2- دوال الإنتاج خطية ومتجانسة من الدرجة الأولى ، أي أن الإنتاج يتضاعف بنفس النسبة التي يتضاعف بها أحد العنصرين، أي أن الإنتاج يتم في ظل ظروف ثبات غلة الحجم. وإفتراض تماثل دوال الإنتاج في كل البلدان (أي إستخدام نفس الفن الإنتاجي) .
- 3- أن السلعة س سلعة كثيفة العمل، والسلعة ص كثيفة رأس المال. بمعنى أن السلعة س تحتاج إلى قدر أكبر من عنصر العمل مقارنة بإحتياجها إلى عنصر رأس المال، والعكس بالنسبة للسلعة ص .
- 4- عدم إمكانية انتقال عوامل الإنتاج بين الدول، أما داخل نفس الدولة فنتحرك بكل مرونة مما يؤدي إلى تساوي العوائد الحدية في كل المناطق والصناعات .
- 5- الإستخدام الكامل لعناصر الإنتاج .
- 6- تسود المنافسة الحرة والكاملة كل من أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج.
- 7- تماثل أذواق المستهلكين في الدولتين، بمعنى تطابق خريطة السواء للبلدين.
- 8- توازن التجارة بين الدولتين حيث تتساوى بالصادرات دائما مع الواردات.

* إيلي هيكشر ، إقتصادي سويدي، نشر في سنة 1919 مقالا تحت عنوان "أثر التجارة الدولية على توزيع الدخل" ضمنه أفكاره حول موضوع التجارة الدولية وقدم الإطار العام للنظرية الحديثة في التجارة الدولية .

** نشر إقتصادي سويدي كان من تلامذة هيكشر، برتل أولين مؤلفه "التجارة الإقليمية والدولية"، وفي سنة 1933 قدم من خلاله تفسيراً للتقسيم الدولي، ولأسباب إختلاف التكاليف النسبية معتمدا على مقال مواطنه إيلي هيكشر ومكملا له، ومنذ ذلك الحين ظهرت نظرية هيكشر - أولين

(1) امين رشيدكوتونه، الاقتصاد الدولي، ط1، مطبعة الجامعة، بغداد، 1980، ص49.

و تنقسم نظرية هيكشر اولين الى نظريتين مترابطتين ببعضهما البعض:

1-نظرية هبات عناصر الإنتاج:

توضح هذه النظرية أن قيام التجارة المربحة بين دولتين يتطلب تخصص كل دولة في إنتاج و تصدير السلعة التي يتطلب إنتاجها استخداما كثيفا لعنصر الإنتاج المتوفر في الدولة نسبيا ومن ثم تستطيع إنتاج هذه السلعة بتكلفة نسبية اقل حيث ينخفض سعر هذا العنصر داخل الدولة، كما تقوم الدولة باستيراد السلع التي يتطلب إنتاجها استخداما كثيفا لعنصر الإنتاج النادر نسبيا حيث ترتفع تكاليف إنتاج هذه السلعة بسبب ارتفاع سعر عنصر الإنتاج النادر نسبيا(1).

2-نظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج:(2)

وفقا لافتراضات (هيكشر-اولين) تقرر النظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج أن التجارة الخارجية سوف تؤدي إلى تعادل الأسعار النسبية و المطلقة لعناصر الإنتاج المتجانسة بين الدول التي تقوم بينها التجارة و يعني ذلك أن التجارة الخارجية سوف تؤدي في الأجل الطويل اتجاه أسعار عوامل الإنتاج في مختلف الدول نحو التعادل، ففي الدولة التي تصدر سلع كثيفة العمل، يزداد الطلب على عنصر العمل بهدف زيادة الصادرات من هذه السلع، وبالتالي ترتفع الأجور، في حين تنخفض في البلد المستورد بانخفاض الطلب بسبب الاستيراد، وبالمثل سترتفع أسعار الفائدة في الدولة المصدرة للسلع كثيفة رأس المال وتنخفض في البلد المستورد بانخفاض الطلب على رأس المال بعد قيام التجارة. ومعنى ذلك هو ميل سعر الفائدة والأجور في الدولتين نحو التعادل .

لقد أوضحت هذه النظرية كيف ستستفيد الدول النامية من التجارة الخارجية في ظل سيادة الحرية التجارية و ذلك بتخصصها في إنتاج و تصدير السلع التي لها فيها ميزة نسبية ،بسبب توفر عناصر الإنتاج التي تستخدم في إنتاجها.

و في الواقع العملي نجد ان نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج لم تتحقق واقعيا و يرجع ذلك في حقيقة الأمر إلى إن تحليل هيكشر اولين يقوم على مجموعة من الافتراضات خاصة حرية التجارة و المنافسة الكاملة وهذه الافتراضات لا تتحقق في الواقع،ولذلك قد نقول ان التجارة الخارجية قد تقلل من الفروق في أسعار عوامل الإنتاج و أسعار السلع إلا أنها لا يمكن ان تؤدي في النهاية الى التساوي المطلق(3) .

(1) محمد السيد عابد،التجارة الدولية،مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية،2001،ص145.

(2) نفس المرجع،ص152.

(3) عبد الرحمان يسري احمد و اخرون،مرجع سابق،ص103.

الاختبارات العملية لنظرية هيكشر اولين: لغز ليونتيف

حاول ليونتيف في عام 1951 إجراء أول اختبار عملي لنظرية (هيكشر-اولين) على الاقتصاد الأمريكي ففي مقالة له نشرت عام 1954 ذكر ليونتيف أن هناك فكرة واسعة الانتشار و تتعلق بطبيعة التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية و بقية دول العالم و مؤدى هذه الفكرة أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلع التي تتطلب كثافة كبيرة في رأس المال، وحسب نظرية هيكشر اولين فإنها يجب أن تتجه إلى تصدير السلع كثيفة رأس المال و تستورد السلع كثيفة العمل، إلا أن النتيجة التي توصل إليها ليونتيف قد أوضحت أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بتصدير السلع كثيفة العمل وتستورد السلع كثيفة رأس المال، ولقد سار التحليل على النحو التالي:(1)

• حساب المدخلات و المخرجات من عوامل الإنتاج في كل من السلع التي تصدرها و تستوردها الولايات المتحدة.

• ولإيجاد قيمة محتويات الواردات المتنافسة و الصادرات من عوامل الإنتاج فقد تساءل ليونتيف :

-ماهي كميات رأس المال التي يمكن توفيرها إذا ما انخفضت الصادرات بما قيمته مليون دولار؟

-ماهي كميات رأس المال والعمل التي يمكن توفيرها اذا انخفضت الواردات بما قيمته مليون دولار؟

باستخدام جدول مدخلات ومخرجات الاقتصاد الأمريكي لسنة 1947 والجدول التالي يبين الاحتياجات من رأس المال، والعمل، لكل 1 مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة ومن السلع المنافسة للواردات (وفق أسعار 1947).

(1) امين رشيد كنونه، مرجع سابق، ص55.

جدول رقم 04: الاحتياجات من رأس المال والعمل لكل 1 مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، ومن السلع المنافسة للواردات (أسعار 1948).

الواردات	الصادرات	عوامل الإنتاج
3091339	2550780	رأس المال (بالدولار بأسعار 1948)
170004	182313	العمل (بالعامل في السنة)
18	14	نسبة رأس المال إلى العمل (ألف دولار)
ألف دولار	ألف دولار	

المصدر: جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية 1992، القاهرة ص، 48. و تظهر هذه الأرقام أن كثافة رأس المال للعمل في الصادرات هي تقريبا 14000 دولار أمريكي للفرد في السنة في حين أنها تبلغ حوالي 17000 دولار بالنسبة للواردات المتنافسة.

ومن ثم فلن يكون ضروريا -كما يقول ليونتييف- إجلال الإنتاج المحلي محل الواردات المتنافسة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أن مساهمة أمريكا في التقسيم الدولي للعمل إنما تقوم على أساس التخصص في إنتاج السلع كثيفة رأس المال و لذا فهي تقوم بالتجارة الخارجية لكي توفر رأس مالها و تتصرف في فائض العمل لديها.

وقد عرف هذا التناقض بين النظرية و البحث الاستقرائي باسم لغز ليونتييف و لقد حاول أن يفسر هذا اللغز بقوله انه يجب اخذ متوسط إنتاجية العامل الأمريكي في الحسبان، فمقارنة الكميات النسبية لرأس المال و العمل في الولايات الأمريكية ببقية الدول، يمكن القول ان عمل سنة للعامل الأمريكي يعادل عمل ثلاثة سنوات للعامل الأجنبي(1).

ولكن ما اخذ على ليونتييف انه اعتبر أن عوامل الإنتاج تتركز في العمل و رأس المال وقد يكون ذلك صحيح بالنسبة لبعض السلع، إلا أن السلع الداخلة في نطاق الإنتاج الزراعي و الصناعات الاستخراجية تعتمد في إنتاجها على الطبيعة أكثر من اعتمادها على العمل و رأس المال.

(1) محمود يونس، مرجع سابق، ص76.

كما لم يأخذ ليوننتيف في اعتباره رأس المال البشري و المقصود به كل ما ينفق من أموال داخل الدولة على التعليم والتدريب لإعداد العمالة للقيام بوظائفها و لقد انتقد بيتر كينن PETER KENEN طريقة ليوننتيف في حساب رأس المال لأنه اخذ في اعتباره فقط رأس المال المادي دون النظر إلى رأس المال البشري ، و عندما حسب كينن رأس المال بمفهومه الجديد اتضح له أن الصادرات الأمريكية يمكن أن تكون كثيفة رأس المال و الواردات يمكن أن تكون كثيفة العمل(1).

تقييم النظرية النيوكلاسيكية:

- يغلب على النظرية الطابع السكوني، فهي لا توضح ديناميكية التطور، فما يعتبر ميزة نسبية اليوم لا يمكن أن يكون كذلك في المستقبل.

أولاً: إن رأس المال يتمتع بحرية كاملة للتنقل ،عكس ما افترضه كل من هيكشر-أولين بعدم انتقال عوامل الإنتاج على المستوى الدولي.

ثانياً: ينتقد عمل هيكشر-أولين لكونه يفترض العقلانية الاقتصادية في كل الدول، بينما في واقع لا تتوفر هذه العقلانية في كل الدول، وحتى وان توفرت في بعضها لا تتوافر في كل منتجي هذا البلد.

ثالثاً: تفرض النظرية تجانس المنتجات في البلدين المشاركين في التبادل الدولي، فيصدر البلد المنتج الذي له فيه ميزة نسبية، ففي هذا النموذج لا يمكن أن يستورد بلد ما و يصدر في نفس الوقت منتج واحد ،ولكن اثبت الواقع عدم صحة هذه الفرضية في كل الأموال فقد يستورد بلد ما منتج لا يصنع محلياً كما قد يستورد منتج ينتجه ولكن ليس بنفس المواصفات.

رابعاً: سلم النيوكلاسيك بتمائل أذواق المستهلكين، الشيء الذي أدى بهم إلى تصغير دور الطلب في شرح المبادلات الدولية، ولكن في الواقع لا يقوم أي منتج بالإنتاج إلا إذا كان هناك طلب محلي على المنتج ،ولا يقوم بالتصدير كذلك إلا إذا كان هناك طلب أجنبي هام ،كما يقول ليندر : "إن عملية التصدير هي نهاية وليس بداية لتوسع السوق، والتجارة الدولية ماهي الا امتداد لمجموع النشاط الاقتصادي لبلد ما خارج حدوده الوطنية"(2).

وبالرغم من كل هذه الانتقادات الموجهة للنظرية النيوكلاسيكية أو(نظرية هكشر أولين)، إلا أنه لا يمكن تجاهل مدى مساهمتها في تفسير أسباب قيام التبادل الدولي وتحديد نمط واتجاه التجارة الخارجية. وهي تعتبر بمثابة نقطة انطلاق وقوة دفع لظهور نظريات حديثة متنوعة حاولت في معظمها تجنب الهفوات والنقائص التي بنيت عليها هذه النظرية، واعتماد فرضيات سليمة وأكثر واقعية حتى تتمكن من تقديم تفسير سليم لأسباب قيام التجارة الدولية ومحدداتها واتجاهها، مع التركيز على طبيعة السلع التي تدخل في التجارة الدولية، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار لجانب الطلب كعنصر محدد للتجارة وكذا العامل

(1) محمد السيد عابدين، مرجع سابق، ص 160.

(2) سكيبة بن حمود، مرجع سابق، ص 89، 90.

الديناميكي أي الزمن ومزايا الاحتكار التكنولوجي ومالها من دور هام في تحديد اتجاه التجارة الدولية، وهو ما سوف نتطرق إليه في المبحث الموالي من خلال نظرية المناهج التكنولوجية.

المطلب الثالث: النظريات الديناميكية في التجارة الخارجية:

اشتهرت نظرية التجارة الدولية منذ ان فجر ادم سميث في كتابه "ثروة الامم" في العام 1776 بطبيعتها الاستاتيكية ، لاعتمادها الرئيسي على التحليل الاقتصادي الكلاسيكي ذو الثوابت الاستاتيكية، وظلت هذه النظرة حتى فجر "ليونتييف" قنبلته المشهورة التي عرفت في الأدب الاقتصادي باصطلاح "لغز ليونتييف".

ومن خلال المحاولات المتعددة لتفسيرات لغز ليونتييف جاء عصر زعزعة الفكر الاقتصادي في التجارة الخارجية و تلاشت تدريجيا الطبيعة الاستاتيكية للتجارة العالمية و الاقتصاد الدولي ، وتم إدخال الجوانب الديناميكية للتحليل الاقتصادي في عالم هكشر-أولين الاستاتيكي، الذي لم يتمكن بدوره من الصمود في وجه التحولات و التطورات التكنولوجية التي شهدتها الاقتصاد العالمي في عالم مابعد الحرب العالمية الثانية(1).

ومن أهم الأحداث غير المفسرة بالنظرية التقليدية نذكر ما يلي:(2)

- اهتمت النظرية التقليدية بدراسة آثار التجارة الخارجية على الدول أخذاً بالحسبان افتراض المنافسة التامة، وذلك ما عالجه ريكاردو مستخلصاً أن حرية التبادل تحسن وضعية الدول ولذلك يبحث على إلغاء الحواجز الجمركية، ووصلت نظرية وفرة عوامل الإنتاج إلى نفس النتيجة في إطار تحليلي مختلف، لكن وبمجرد مغادرة افتراض المنافسة التامة تظهر عدم مثالية حرية التبادل، ويمكن أن نأخذ حالة البلد الكبير والذي باستطاعته تغيير الأسعار العالمية للمنتجات بتخفيضه للطلب عليها عن طريق فرض حماية جمركية كافية وهو ما يطلق عليه التعريف الجمركية المثلى.
- تطور التجارة الدولية بين الدول الأكثر تطوراً والتي لا تختلف فيما بينها في وفرة عوامل الإنتاج، وهذا ما لا يتماشى ودور اختلاف الامتيازات بين الدول في تفسير التبادل الدولي.
- ظاهرة التجارة الدولية بين الفروع أين نجد دولة ما تستورد وتصدر نفس السلعة بطريقة ديناميكية، وهو ما يتعارض ومبدأ التخصص الدولي.
- لا تحضي الشركات متعددة الجنسيات بأية مكانة في النظرية التقليدية، وفي حين لا تعتمد النظرية التقليدية في تحاليلها إلا على التبادل التجاري ما بين الدول نجد أن ثلث التجارة الدولية للبضائع في

(1) سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص72.

(2) مداني لحضرت، تطور سياسة التعريف الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف و التكتلات الاقتصادية الإقليمية-دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 11.

سنوات الثمانينات تمت بين الشركات متعددة الجنسيات وبين فروعها المتواجدة في دول مختلفة، وتسيطر حالياً على 70% من حركة التجارة العالمية.

الاتجاهات الحديثة في نظريات التجارة الخارجية:

كما رأينا من خلال دراسة نموذج هكشر- أولين فإنه بين الميزة النسبية على أساس اختلاف درجة الوفرة لعوامل الإنتاج بين مختلف الدول، وبعد الاختبارات التجريبية التي أُقيمت على النظرية خاصة الدراسة التي جاء بها ليونتييف، تبين أن هناك خلل ما يشوب النظرية خاصة في جانبها التطبيقي بالنظر إلى طبيعة الفروض التي ينبت عليها. وهنا ظهرت وجهتا نظر متعارضتان هما(1):

- وجهة النظر الأولى: وتهدف إلى هدم نموذج هكشر- أولين في نسب عناصر الإنتاج ومعه بالتالي كافة النظريات الكلاسيكية التي حاولت تفسير قيام التجارة الدولية ونمطها وشروطها في جانب العرض، وحاولت إقامة نموذج بديل يركز على فرضيات أكثر واقعية وتماشيا مع حقيقة التبادل الدولي.

- وجهة النظر الثانية: وتضم مجموعة المناهج والنظريات التي تسعى إلى حل لغز ليونتييف من خلال تطوير نموذج هكشر- أولين ومعه بقية النظريات الكلاسيكية الأخرى الرامية إلى تفسير التجارة الخارجية من جانب العرض. وهو ما يعني أن هذا التيار يتفق مع نظرية هكشر- أولين في أن تفسير التجارة الخارجية يقف على اتخاذ جانب العرض متغيرا اقتصاديا مستقلا والطلب متغيرا تابعا. إلا أن هذه المناهج تعمل على إسقاط العديد من الفروض غير الواقعية المرتكز عليها نموذج هكشر- أولين، والأخذ بفروض أخرى أكثر واقعية وانسجاما مع حقائق الواقع الاقتصادي العالمي، خاصة بعد الثورة التكنولوجية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية.

1. **نظرية:ستيفن ليندر STEVEN LINDER** يرى ليندر في تفسيره للتجارة الخارجية بين الدول انه من الخطأ افتراض أن التجارة الخارجية تقوم بين دول متجانسة فهناك دول يمتاز اقتصادها بدرجة عالية من القدرة على إعادة تخصيص الموارد، في حالة تغير هيكل الأسعار وفرص التجارة ، بينما تكون اقتصاديات دول أخرى غير قادرة على إعادة تخصيص الموارد(2).

وعند تفسيره للتبادل الدولي فرق ليندر بين تجارة المنتجات الصناعية و تجارة المنتجات الأولية، فحسب رأيه فان تجارة المنتجات الصناعية تقوم بين الدول التي لا يوجد بينها اختلافات جوهرية في عوامل الإنتاج، أما تجارة المنتجات الأولية فتكون بين دولة متقدمة و أخرى متخلفة و ذلك راجع إلى عوامل أخرى بخلاف التفاوت في هبات الموارد .

(1) الصادق بوشنافة، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية -حالة مجمع صيدال -رسالة دكتورا (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2006/2007، ص26.

(2) جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من مزايا نسبية إلى التبادل المتكافئ، ط4، دار النهضة العربية، 1992، ص 58.

إن تجارة المنتجات الأولية تعود لعوامل محددة من نسب عناصر الإنتاج لذا فإن ليندر افترض أن كثافة العناصر في هذه المنتجات واحدة بغض النظر عن الأسعار النسبية التي تحدد تكلفة المنتجات الأولية، إذ عند توفر الموارد الطبيعية المناسبة لإنتاج منتج أولي فإن ثمنه ينخفض و العكس عند ندرة هذه الموارد. كما انه في الحالة الأولى الدولة تقوم بالتصدير و في الحالة الثانية تقوم بالاستيراد .

أما عن تجارة المنتجات الصناعية فإن ليندر يرى بان الميزة النسبية يمكن أن تكون مرتبطة بأهمية الطلب المحلي على السلع المصدرة، بحيث تكون هناك عوامل تحدد الصادرات و الواردات المحتملة و عوامل أخرى تحدد الواردات و الصادرات الفعلية، كما أن وجود طلب محلي على المنتجات أمر ضروري لكي يمكن أن يكون لهذه السلع صادرات محتملة (1).

II. نظرية منحنى التعلم:

يربط هذا التحليل بين ارتفاع مستوى مهارات العمل و التحسن في الفن الإنتاجي وبين إجمالي عدد المنتجات التي يتم إنتاجها من نوع معين خلال فترة زمنية معينة ،وليس بين حجم الاستثمارات على التعليم و البحوث ،ولقد لوحظ أن عدد الساعات التي يقضيها العامل في صناعة منتج معين يميل للانخفاض بنسبة منتظمة كلما تضاعف الإنتاج، وبالتوسع في تطبيق ذلك التحليل يمكن القول ان نفقات الإنتاج جميعها تنخفض مع تراكم تجارب الإنتاج(2).

III. نظرية نسب عوامل الإنتاج الجديدة: كيسنج- KESSING

تعتمد هذه النظرية في تحليلها للتجارة الدولية على مدى الوفرة أو الندرة النسبية لعامل العمل البشري، وللاختلافات بين الصناعات في احتياجاتها لهذا العامل؛ وتتمثل الفرضية الأساسية لهذه النظرية في تباين هذا العامل، وبالتالي فهي تفرق بين العامل ذو مهارة والذي يعتبر نوعاً من الاستثمارات المتنوعة في ميدان التعليم والتدريب والذي يجب إضافتها إلى عامل رأس المال، والنوع الثاني هو العامل غير الماهر؛ وبالتالي فإن هذه النظرية تقسم كل من السلع والدول حسب ندرة أو وفرة العمل البشري في السلعة إلى دول كثيفة الأيدي العاملة الماهرة، و سلع ودول نادرة الأيدي العاملة من جانب آخر، وعليه فإن الدول ذات ندرة نسبية في الأيدي العاملة الماهرة و ذات وفرة نسبية في الأيدي العاملة غير الماهرة تلجأ إلى استيراد تلك السلع كثيفة رأسمال البشري الماهر، وبتصدير السلع كثيفة العامل البشري غير الماهر(3).

(1) زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص71.

(2) عادل احمد حشيش ومحمود مجدي شهاب، مرجع سابق، ص144.

(3) جمال الدين لعويسات مرجع سابق، ص32، 33.

IV. النظريات التكنولوجية :

1- نموذج الفجوة التكنولوجية:

يرجع تفسير نموذج الفجوة التكنولوجية إلى "بوسنر"؛ ومفادها أن للتفاوت التكنولوجي بين الدول المتقدمة والدول النامية اثر على هيكل التجارة الحالي، حيث تتمتع الدول المتقدمة بمجموعة من المزايا المكتسبة التي لها أثرها على تفوقها، وبالتالي وجود الميزة النسبية في العديد من السلع المختلفة، و التي ترجع أساسا إلى العاملين التاليين:(1)

-وجود التفاوت النسبي في الفن التكنولوجي المستخدم.

-اكتساب حقوق الإنتاج وشراء المخترعات الجديدة.

فلوجود الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة و الدول النامية تحاول تقليد إنتاج الدول التقدمية، معتمدة في ذلك على الفن التكنولوجي في الأجل الطويل، وعندئذ فان الفجوة التكنولوجية تبدأ فقدان أثرها و يتحول الإنتاج إلى البلدان النامية، مرتكزا أساسا على مدى وفرة أو ندرة عوامل إنتاجها.

2- نظرية دور حياة المنتج:

تعتبر نظرية دورة حياة المنتج كنظرية مكملية لتحليل " بوسنر" بحيث أنها تعتمد على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي، فهي تؤكد على دور المنتج الجديد و دورة حياته مع تطور التجارة الدولية.

تقدم هذه النظرية تفسيراً لمبررات التجارة الخارجية و أسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة، كما أنها تلقي الضوء على الشركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية، وعلى أسباب انتشار الابتكارات و الاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم⁽²⁾.

طورت نظرية دورة حياة المنتج من طرف عدة اقتصاديين، ولكن تحليل هذه الدورة ينسب عادة إلى فرنون "VERNON"؛ حيث يفترض بأن التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة مما يسمح له أن يكون رياديا في تطوير المنتجات الجديدة وتصنيعها، ثم تنقل هذه المنتجات في المراحل الموالية إلى دول أخرى خارج الولايات المتحدة، وذلك بعد تحقيقها النجاح والرواج، ونظرا لتوسع الطلب الأجنبي على هذه السلع، فإن المنشآت الأجنبية تحفز على محاولة إنتاجها لصالحها،

(1) سكيمة بن حمودة مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص92.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية "من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص41.

وبحصولها على هذه التكنولوجيا ستنطلق في الإنتاج و البيع في السوق المحلي في المرحلة الأولى، ثم التصدير إلى أسواق أخرى ماعدا سوق الولايات المتحدة، مما يؤدي إلى انخفاض صادرات هذه الأخيرة، وباكتسابها الخبرة والمهارة في إنتاج هذه السلع ستباشر في التصدير إلى الولايات المتحدة.

مراحل تطور المنتج :

يمر المنتج بثلاث أو أربع مراحل و هي : مرحلة الظهور، مرحلة النمو، ومرحلة النضج ومرحلة

التناقص:(1)

ا-مرحلة الإنتاج الجديد:

تتميز هذه المرحلة بكثافة التكنولوجيا، وبالتالي فإن نمو المنتج و إنتاجه بصفة معتبرة يتطلب كثافة في رأس المال أي الاستثمار، وإنتاج هذه السلع يقع في دول مصدر الابتكار (أي الدول الصناعية)، وفي سوق محدود جدا، وعادة ما يكون الإنتاج من طرف مؤسسة واحدة أي تكون في حالة الاحتكار، و يتم استهلاك هذه السلع من طرف البلدان المنتجة لهذه السلعة فقط نظرا لقدرتها على شرائها.

ب-مرحلة الانتشار في الدول الصناعية الأخرى:

في هذه المرحلة ترتفع مبيعات المنتج بسرعة، ويبدأ ظهور منافسين في السوق، ويبدأ في تصدير المنتج إلى أسواق أخرى، وهذا نظرا للبحث من طرف البلد المنتج الأصلي على توسيع سوقه، بالإضافة إلى ذلك فإن الإنتاج يبدأ في الظهور في عدة مناطق، وخلال هذه المرحلة فإن الميزان التجاري بالنسبة للمنتج الجديد يتحسن أكثر فأكثر في الدولة الأصلية، بينما في الدول الأخرى المتطورة يكون فيه عجز؛ أما في الدول السائرة في طريق النمو يظهر في منتصف هذه المرحلة استيراد هذا المنتج من طرف جزء ضئيل من السكان.

ج-مرحلة النمطية الشديدة:

في هذه المرحلة فإن المنافسة تكون عن طريق الأسعار، وهذا نظرا لكون المنتج نمطي، وبالتالي فإن الإنتاج يتمركز في الدول ذات الأجور المنخفضة من أجل خفض تكاليف الإنتاج؛ فتصبح الدولة المبتكرة مستوردة بينما الدول المتطورة مصدرة.

(1) صدر الدين صوالي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، اطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية غير (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص55.56.

د- مرحلة الانخفاض:

تتميز هذه المرحلة بالإنتاج في الدول السائرة في طريق النمو، بينما الدول الأخرى تصبح مستوردة؛ وهذا نظرا لانخفاض الإنتاج في الدول المقلدة؛ وإلى كون الدول المتطورة تقوم بالإنتاج في الدول السائرة في طريق النمو، كون اليد العاملة الأقل مهارة رخيصة، وبالتالي يتم التصدير من هذه الأخيرة نحو الدول المتطورة.

٧. نظرية اقتصاديات الحجم :

تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية، تطويرا لنموذج هكشر- أولين لنسب عناصر الإنتاج، بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة. وتعتبر هذه النظرية أن توفر سوق داخلية ضخمة شرطا ضروريا لتصدير السلع التي يتم إنتاجها في ظل اقتصاديات الحجم، والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج (نتيجة انخفاض النفقات).

وترى هذه النظرية أن الدول الصناعية الصغيرة الحجم تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة، مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع نصف المصنعة أو الوسيطة لعدم قدرتها في التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى، على العكس من ذلك فإن الدول الصناعية الكبيرة الحجم تحصل على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع التامة الصنع أو السلع الإستهلاكية بسبب قدرتها على التأثير على أذواق المستهلكين في الدول الأخرى.

وعليه يمكن القول بأن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير هيكل التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير مثل الولايات المتحدة وألمانيا الموحدة، فرنسا، إنجلترا، إيطاليا في إنتاج السلع التامة الصنع أو السلع الاستهلاكية، في حين أن الدول الصناعية ذات السوق الداخلية الصغير مثل بلجيكا، هولندا، لكسمبورج، اليونان، الدول الإسكندنافية في إنتاج السلع نصف المصنعة أو السلع الوسيطة(1).

٧١. نظرية التنوع:

اعتمدت نظرية التنوع بصفة أساسية على تأثيرات الدخل على حجم التجارة الخارجية، حيث ان ارتفاع مستويات الدخل يؤدي إلى زيادة الواردات من هذه السلع، فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا تستورد السيارات الصغيرة التي تحقق الاقتصاد في البنزين إلى جانب تواجد السيارات المحلية الفاخرة

(1) عبد الرشيد بن ديب، تنظيم و تطور التجارة الخارجية- حالة الجزائر- اطروحة دكتورا دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص49.

وقد فسر "lancaster" ذلك بان السلع لا تطلب لذاتها و إنما تطلب نتيجة توافر مجموعة من الخصائص المختلفة التي يبحث عنها المستهلك لتحقيق أغراض معينة(1).

تقييم النظريات الديناميكية في التجارة الخارجية:

من خلال التحليل السابق للنظريات الديناميكية في التجارة الخارجية، يتبين لنا أن هذه النظرية تولي اهتماما أكبر للدور الذي يلعبه الإنفاق على البحث والتطوير باعتباره عاملا هاما في تحديد نمط واتجاه التجارة الخارجية بين الدول المتطورة في سلع دورة المنتج. وعلى أساس هذا تمكنت النظرية من تقديم تفسير جديد لحل لغز ليونتيف استنادا إلى أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية بها نسبة عالية من سلع دورة المنتج، ولما كان رأس المال البشري ممثلا في فئة العلماء والخبراء والفنيين والعمال المتخصصون والمهندسون أمرا لا غنى عنه لإنتاج هذا النوع من السلع. فإن ذلك يعد دلالة واضحة على أن الصادرات السلعية الأمريكية تعتبر مكثفة بعنصر رأسمال البشري المؤهل، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه نظرية كيسنغ.

كما عالجت النظرية القصور الموجود في التحليل الكلاسيكي من خلال عدم واقعية الفروض التي قام عليها ومنه محدودية النتائج المتوصل إليها، حيث اعتبرت نظرية المناهج التكنولوجية أن كل من اقتصاديات الحجم ورأس المال إضافة إلى الإنفاق على البحوث والتطوير مصادر أساسية لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة وقيام التجارة الخارجية بين الدول.

كما استطاعت النظرية أن تبين وتكشف حقيقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والشركات المتعددة الجنسيات وتحديد علاقتها بالتجارة الخارجية، إضافة إلى أنها قد راعت الفروق القائمة بين الدول الصناعية الأكثر تقدما والدول الصناعية الأخرى.

(1) سكينه بن حمود، مرجع سابق، ص92، 93.

المبحث الثاني: المفاضلة بين الحرية والتقييد في سياسات التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية الشريان الاساسي في أي اقتصاد، فلقد اصبح العالم كله اليوم يعيش في سوق عالمية واحدة خاضعة لمبدأ التنافس الحر، وقد قبلت اغلبية الدول الاندماج في هذه المنظومة العالمية بانضمامها الى اتفاقية منظمة التجارة العالمية وحدث هذا التحرير التجاري تحديات كبيرة تتطلب احداث تغييرات و اصلاحات في مختلف السياسات.

المطلب الاول: السياسة التجارية بين الحرية و التقييد

تؤثر التجارة الخارجية وتتأثر بالمتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، فتقوم الدولة بوضع السياسات التجارية لمواجهة هذه التحديات سواء كانت تقييدية او تحريرية.

مفهوم السياسة التجارية الخارجية:

"هي مجموعة من القواعد و الاساليب و الادوات و الاجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الخارجية، لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم و في سبيل تحقيق التوازن الخارجي، ضمن منظومة تحقيق الاهداف الاقتصادية الاخرى خلال فترة زمنية معينة"⁽¹⁾.

كما يطلق اسم سياسات التجارة الخارجية على "مجموعة الاجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقتها التجارية مع الدول الاخرى بقصد تحقيق اهداف معينة"⁽²⁾.

و من الضروري الاشارة الى ان النموذج الواقعي للسياسة التجارية الخارجية التي تطبق في أي دولة في عالم اليوم هو عملية المزج بين نوعين من سياسات التجارة الخارجية و بالتالي فان سياسة التجارة الخارجية السائدة التي يمكن ان تسود في القصادات المعاصرة، تتضمن مزيجا من عناصر الحرية و الحماية التجارية، فلا تكاد تكون صورة مطلقة لسياسة الحرية او سياسة مطلقة لسياسة الحماية، ولكن اعطاء الوزن و صور اكبر لسياسة معينة مقارنة بالآخرى⁽³⁾.

السياسة التجارية الخارجية بين الحرية و التقييد:

(1) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي "تحليل كلي"، ط1، مجموعة النيل العربية، مصر، ص124.

(2) محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجما، مرجع سابق، ص131.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص125.

ان متابعة السياسات التجارية الخارجية منذ بداية عصر النهضة الاوربية وحتى الان تكشف عن تناوب تاريخي لسياسات الحماية و الحرية، ففي القرنين السادس عشر والسابع عشر سادت الثورة التجارية، كما استهدفت الحماية ايضا تعزيز الصناعات الناشئة و خلق فرص جديدة للعمل وزيادة الفوائض في الميزان التجاري، وقد برزت دعوات للحرية التجارية من قبل الماركنتيليين الاواخر وكان في مقدمتهم PETTY ومن ثم انتشرت افكار الفيزيوقراط او الطبيعيين الذين طالبو بالغاء كافة القيود⁽⁴⁾.

و قد طورت الافكار السابقة من قبل الاقتصاديين الكلاسيك و ذلك ابتداء بنشر كتاب ادم سميث في عام 1776 ومما اسهم في دعم هذه الافكار ماديا الثورة الصناعية التي امتدت خلال الفترة (1750-1850)، وكان من نتائج الثورة الصناعية دعاة الحماية ففي الولايات المتحدة الامريكية حيث دعا الكسندر هاملتون في مؤلفه السياسة الاقتصادية، في عهدة جورج واشنطن و الذي شغل منصب امين الخزانة ثم وزير الخزانة الى ضرورة دعم الحكومة للتصنيع من خلال الاعانات و التعريفات الجمركية على الواردات⁽¹⁾.

وقد احيا هذه النظرية فريدريك ليست و حولها الى الاقتصاد الالمانى، فكل من هاملتون و ليست اراد حماية الصناعة الناشئة⁽²⁾.

كماجاز الحماية التجارية الاقتصادي جون ستيوارت مل لاجل حماية الصناعات الناشئة وان تكون في فترة محددة⁽³⁾، بينما تزايدت تأكيدات الاقتصاديين النيوكلاسيك على سياسة الحرية التجارية التي ساعد على استقرارها نظام قاعدة الذهب*، واستمرت هذه السياسة حتى بداية العقد الثاني من القرن العشرين وخلال الفترة مابين الحربين العالميتين الاولى و الثانية سادت سياسة الحماية التجارية وازدادت القيود على التبادلات التجارية، ومما كرس هذه السياسات تعدد الاقطاب و مراكز السيطرة في القتصاد الدولي و عدم وجود قاعدة نقدية مستقرة، و استمرار الازمة العالمية.

وتجاوزا لمشكلات الحماية و تجنبنا للسياسات السابقة فيما بين الحربين حدث تحول كبير

⁽⁴⁾ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، ط1، دار جرير للنشر و التوزيع، 2006، ص371.

⁽¹⁾ <http://www.nber.org/reports/summer06/irwin.html>.

⁽²⁾ ROGER DEHEM ,idem,p106.

⁽³⁾ idem,p107.

* نظام قاعدة الذهب: ادبال تثبيت اسعار الصرف الذي ادى بدوره الى نمو التجارة العالمية.

باتجاه سياسة الحرية التجارية بعد الحرب العالمية الثانية. وقد تم هذا التحول مع اتفاقية بريتن وودز في عام 1944، والذي نتج عنها بالإضافة الى صندوق النقد الدولي و البنك الدولي مسيرة المفاوضات متعددة الاطراف منذ عام 1947 وذلك بنشوء الجات والتي توجت بتاسيس المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 . اما فيما يخص النظام الاشتراكي فقد اخضع التجارة الخارجية للتخطيط و حاولت الدول الاشتراكية ان تنشئ فيما بينها السوق الاشتراكية الدولية والتي يتم فيها تبادل المنتجات وفقا لخطة موضوعة مسبقا⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: أساليب السياسة التجارية الحمائية

لقد كانت السياسة التجارية الحمائية متبعة منذ القدم ،فقبل ظهور نظريات التجارة الخارجية كانت تغلب النزعة الحمائية على التجارة ،وحتى بعد بيان فوائد تحرير التجارة الخارجية بقيت الدول تتمسك بهذه السياسة بهدف حماية الصناعة الوطنية الناشئة وتقييد الاستهلاك الخارجي واعادة توفير النقد الاجنبي اللازم لاعادة تخصيصه بما يخدم الاقتصاد وتنميته.

تعريف السياسة التجارية الحمائية:

تعرف بانها: "تبني الدولة لمجموعة القوانين و التشريعات و اتخاذ الاجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها او سوقها المحلية ضد المنافسة الاجنبية"⁽¹⁾.

حجج مؤيدي السياسة التجارية الحمائية:

حجة الدفاع و الأمن: وهي من الحجج الأكثر رواجاً وتأثيراً لفرض قيود على التجارة الخارجية.

حجة المحافظة على الطابع الوطني وتجنب التبعية: يؤدي تحرير التجارة الخارجية

⁽⁴⁾ محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008/2009، ص17.

⁽¹⁾ السيد احمد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الدولية، مركز الدراسات السياسية والدولية، مصر، 1999، ص137.

والانفتاح المفرط على الخارج إلى ارتباط السوق الوطنية بالأسواق الأجنبية، وإذا لم يكن للدولة قدرات إنتاجية وميزات نسبية تحسن استغلالها تفقد الدولة استقلاليتها في تنظيم اقتصادها وتحقيق أهدافها الوطنية.

حجة حماية القطاع الزراعي: يمثل القطاع الزراعي في كثير من البلدان قطاعا هاما ويمثل المزارعون طبقة اجتماعية مهمة. وترك القطاع الزراعي للمنافسة الأجنبية قد يقضي على الزراعة الوطنية مما يضر بطبقة المزارعين، فحماية القطاع الزراعي تمثل حماية لهذه الطبقة الاجتماعية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة.

الحجة الدينية والأخلاقية: فقد تكون تجارة بعض السلع والخدمات منافية لأخلاقيات المجتمع وعقيدته، فتمنع مثل هذه التجارة، كتجارة الخمر والمخدرات في البلدان الإسلامية.

حجة حماية الصناعات الناشئة : طبقت هذه السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، ففي سنة 1790، دشن ألكسندر هاملتن ALEXANDRE HAMILTON وزير جورج واشنطن للخرينة، سياسة حمائية في الولايات المتحدة، وكان الهدف المعلن هو تطوير المعامل والمصانع في البلاد، هذه الفكرة أعاد طرحها فريدريك ليست F.LIST عند عودته إلى ألمانيا من الولايات المتحدة.

حجة جذب رؤوس الأموال الأجنبية: إذا كانت الدولة في حاجة إلى رؤوس الأموال الأجنبية لتخفيف عجز ميزان مدفوعاتها، أو لتمويل تنميتها. لها أن تتبع سياسة حمائية لسوقها الداخلي، حتى تدفع الشركات الأجنبية إلى الاستثمار في الداخل لتتجنب عبء الرسوم الجمركية. فالحماية الجمركية تؤدي إلى رفع أسعار منتجات هذه الصناعة في الداخل، وبالتالي رفع معدل الربح المتوقع للاستثمار في هذه الصناعة، ويترتب على ذلك إغراء رأس المال الأجنبي واستجابته للاستثمار في هذا الفرع من الإنتاج الوطني لكي يستفيد من معدل الربح المرتفع. وتستفيد الدولة من دخول رؤوس أموال أجنبية لإنعاش اقتصادها وتخفيف اختلال ميزان المدفوعات .

حجة معالجة البطالة: إن إتباع سياسة حمائية، تعني الانطواء على الذات في محاولة للاكتفاء الذاتي، وتوفير كل الاحتياجات الوطنية محليا. مما يعني زيادة في الطلب على المنتوجات الوطنية، وعلى منتوجات أخرى لتعويض نقص الاستيراد، مما يدفع بالصناعات

الوطنية إلى الإنتاج أكثر واستعمال طاقاتها القصوى، وبالتالي زيادة في التشغيل، وامتصاص أعداد هائلة من البطالين .

حجة تنويع الإنتاج: يرى بعض أنصار الحماية أن عدم تخصص الاقتصاد الوطني في إنتاج بعض السلع، وتنويع نواحي الإنتاج يمثل ضمانا ضد مخاطر الهزات الاقتصادية العنيفة التي قد تزعزع مركز الدولة المالي، فاقتصر الدولة على إنتاج بعض السلع فقط، التي تتمتع في إنتاجها بميزة قد يعرضها إلى نكسات كبيرة في حالة كساد أسواق هذه السلع، وبينما اعتمادها على الاستيراد في باقي السلع والخدمات، يجعلها خاضعة لحالة الأسواق العالمية وتقلباتها .

ادوات السياسة التجارية الحمائية:

حتى تستطيع الدولة التحكم في قطاعها الخارجي ، تتخذ مجموعة إجراءات تؤثر بها في علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى. لذا فهي تختار مجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في تجارتها الخارجية.

-الوسائل السعرية:

1-الرسوم الجمركية:

الرسم الجمركي هو"ضريبة تفرضها الدولة عند عبورها للحدود الوطنية ودخولها إقليمها الجمركي في شكل واردات، أو خروجها منه في شكل صادرات"⁽¹⁾، ويستثنى من ذلك السلع العابرة للحدود الوطنية تحت الأنظمة الجمركية الخاصة كنظام العبور الدولي للبضائع، أما العبور الوطني فإن الاستثناء يكون مؤقتا، والسلع تخضع للرسوم. و مجموع الرسوم المطبقة في الدولة، خلال فترة زمنية معينة "التعريفة الجمركية"، وهي عبارة عن جدول أو قائمة توضح لدى كل دولة، الرسوم الجمركية بأنواعها المختلفة التي تفرض على مختلف السلع الداخلة في التجارة الدولية للبلد.

أما النظام الجمركي، فهو مجموع القواعد والإجراءات التي تطبقها إدارة الجمارك في الدولة على كل ما يتصل بالمبادلات التجارية مع العالم الخارجي، مستندة في ذلك إلى

(1) عادل احمد حشيش، مرجع سابق، ص256.

القوانين واللوائح الداخلية، أو إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية. وعلى ذلك ينصرف النظام الجمركي إلى الرسوم الجمركية وطريقة جبايتها، وما قد ينص عليه من منع بعض السلع من الدخول إلى إقليم الدولة، وكذا الإجراءات الصحية المتعلقة بمرور السلع.⁽¹⁾

- أنواع الرسوم الجمركية :

تجرى التفرقة بين أنواع كثيرة من الرسوم الجمركية طبقاً لأسس مختلفة . فطبقاً لأساس احتساب الرسوم الجمركية، نفرق بين ثلاثة أنواع⁽²⁾:

الرسوم القيمية: وهي الرسوم التي تفرض وتقتطع كنسبة مئوية من قيمة السلع الخاضعة للرسم.

الرسوم النوعية: وهي التي تفرض وتصدر بمبلغ معين كمبلغ على كل نوع من أنواع السلع على أساس الوحدة من السلعة بالعدد أو الوزن.

الرسوم المركبة: وهي خليط من الرسوم النوعية والقيمية، حيث تتضمن رسماً نوعياً يضاف إليه رسم قيمي.

- الآثار الاقتصادية للرسوم الجمركية:

إن للرسوم الجمركية آثار عديدة على الظواهر الاقتصادية ومن أجل تعميق هذا التحليل، نفترض أن السلع موضوع المبادلة هي سلع تامة، استهلاكية أو استثمارية، وأن الدولة موضوع الدراسة بلد صغير يخضع للأسعار الدولية، ولا يمكنه التأثير فيها، وأن له إمكانيات إنتاج هذه السلع محلياً بنفقات متزايدة. وبناءً على هذه الافتراضات يمكن أن ندرس الآثار المترتبة على فرض الرسوم الجمركية.

2- اعانات التصدير:

و الغرض منها تدعيم قدرات المنتجين الوطنيين على التنافس في الاسواق الدولية و زيادة نصيبهم

منها، وذلك بتمكينهم من خفض الاثمان التي يبيعون على اساسها⁽³⁾.

⁽¹⁾ محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية الجديدة للطباعة والنشر، مصر، 1991، ص58.

⁽²⁾ عبد الرحمان يسري احمد واخرون، مرجع سابق، ص140، 141.

⁽³⁾ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص302.

والإعانة تكون مباشرة حيث تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود يحدد اما على اساس قيمي او على اساس نوعي ، او غير مباشرة وتتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي مثل الاعفاء الضريبي ، التسهيلات الائتمانية، اتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية⁽⁴⁾.

-أثر الإعانات على المستهلكين و المنتجين: في كثير من الدول تقوم الحكومة بتقديم الدعم لتشجيع الصناعات التصديرية بها، ويعد هذا الدعم بمثابة رسوم جمركية سالبة على الصادرات. بالنسبة لاقتصاد صغير لا يستطيع التأثير على أسعار صادراته أو وارداته فإن هذا الدعم يؤدي إلى ارتفاع السعر الذي يحصل عليه المصدرين المحليين ، وتتسبب الإعانات الموجهة لدعم الصناعات التصديرية في رفع السعر المحلي ، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على السلعة، ويتم استهلاك كميات أقل منها محليا، مما يؤدي إلى نقص رفاهية المستهلك ويتم تحويل هذا الفائض من المستهلك إلى المنتج الذي يتحصل على أرباح إضافية نتيجة ارتفاع الكميات المصدرة من السلعة⁽¹⁾.

3- الإغراق :

و"هو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأسعار في الداخل وتلك السائدة في الخارج، حيث تكون الأخيرة منخفضة عن السعر الداخلي للسلعة مضافا إليه نفقات النقل و غيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى الأسواق الأجنبية"⁽²⁾.

وهو "محاولة بيع السلعة في الأسواق الدولية بأقل من تكلفتها، أو على الأقل بيع السلعة دوليا بسعر يقل عن السعر المحلي"⁽³⁾.

كما يعرف بانه بيع السلعة في الأسواق الأجنبية بثمان يقل عن الثمن الذي تباع به نفس السلعة وبنفس الشروط في السوق الداخلية. أهمية هذا التعريف يظهر عند وضع التشريعات الخاصة بفرض ضرائب الإغراق، فيجب على المشرع أن يتأكد من أنه يقارن نفس السلعة لانها تنقسم إلى أصناف مختلفة، كذلك لابد أن يكون مقارنة الأثمان في وقت واحد، فمن

⁽⁴⁾ عادل احمد حشيش ،مرجع سابق،ص265.

⁽¹⁾ محمد سيد عابد،مرجع سابق،ص239.

⁽²⁾محمد محروس اسماعيل ومحمد سيد عابد،قضايا اقتصادية معاصرة،الدار الجامعية،مصر،ص229.

⁽³⁾ محمد سيد عابد ،المرجع السابق ،ص247.

الجائز أن تتغير الأثمان في الفترة المنقضية بين السلعة ووصولها، كذلك يجب أن نتأكد من أن سعر البيع في السوق المحلي والعالمي يتضمن نفس الشروط فكثيرا ما يتساوى السعر إلا أن الشروط تختلف كأن يكون البيع بالنقد في لأحد السوقين، وبالأجل في السوق الآخر⁽⁴⁾.

- أنواع الإغراق⁽⁵⁾ :

الإغراق الدائم : يفترض الإغراق الدائم أن يتمتع المنتج باحتكار قوي، نتيجة حصوله من السلطات العمومية على امتياز لإنتاج السلعة، أو أنه يحتكر تكنولوجيا جديدة، وكذا تمتع المشروع تزايد العلة وتناقص التكلفة أي أن زيادة الإنتاج تؤدي إلى تخفيض التكاليف. ويتحقق هذا النوع من الإغراق من خلال قيام المنتج المحتكر بتمييز سعر سلعته في الأسواق الدولية حسب درجة مرونة الطلب عليها بحيث يقوم ببيعها بأسعار منخفضة ويفرض أسعار مرتفعة محليا .

الإغراق قصير الاجل : يعني المنتجين بيع سلعهم بأسعار أقل من التكلفة، و ذلك بفرض السيطرة على السوق، واستبعاد المنافسين المحليين أو الأجانب من المنافسة، وبعد التأكد من اكتساب السوق يتجه إلى رفع أسعار منتجاته لتعويض ما تحمله من خسائر.

الإغراق العارض: وهو الإغراق الذي يحدث عندما يتم بيع السلعة دوليا بسعر منخفض عن السعر المحلي، بغرض التخلص من سلع فائضة من موسم معين وهو عادة يحدث مع السلع الزراعية في المواسم التي تسجل فائض إنتاج معتبر حتى تنفادى انخفاض الأسعار المحلية وبالتالي المحافظة على دخل مناسب للمزارعين .

- الآثار الاقتصادية للإغراق :

نستطيع أن نميز بين الآثار الناتجة عن هذه السياسة في كل من الدولة المطبق للإغراق و الدولة المغرق فيه، فأما في البلد المطبق للإغراق، فإنه يستفيد من زيادة حجم الصادرات، وبالتالي زيادة مستوى الدخل الوطني، كما يستفيد المنتجون المحليون من إتساع السوق، ويمكنهم الإغراق من استغلال الطاقات المتاحة بالكامل، ولا تبقى طاقات معطلة أما المستهلكون المحليون فإنهم لن يتضرروا طالما بقية الأسعار ثابتة، بالرغم من أنهم لن

⁽⁴⁾ محمد عبد العزيز عجمية، النقود البنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ص 387.

⁽⁵⁾ عادل احمد حشيش، مرجع سابق، ص 267.

يستفيدوا من زيادة الإنتاج وانخفاض التكاليف، أما عن الأثر في الدولة المغرق فيها، فإذا كان الإغراق مؤقتا فإنه يضر بمصالح المنتجين المحليين و يحملهم خسائر كبيرة، قد تؤدي إلى القضاء على الصناعة المحلية، كما انه يضر بالمستهلكين، لأنه سرعان ما ترتفع الأسعار بعد سيطرة المنتجون الأجانب على السوق المحلية، أما إذ كان الإغراق مستمرا فإنه يمكن الدولة من الحصول على المنتجات بأسعار منخفضة تفيد المستهلك الوطني، بل و قد تفيد المنتجين الوطنيين أيضا إذا كانت المنتجات المغرقة تساعد على قيام صناعة تحتاج إلى مثل هذه الواردات⁽¹⁾

4-تخفيض سعر الصرف:

وهو كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الاجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا او فعليا في نسبة الوحدة الى الذهب او لم يتخذ⁽²⁾، وينتج عن هذا التخفيض انخفاض ثمن الصادرات المحلية و ارتفاع قيمة الواردات الاجنبية.

II-الوسائل الكمية:

1- نظام الحصص:

يقصد بنظام الحصص "ذلك النظام الذي تحدد الدولة بمقتضاه كمية او قيمة الواردات التي يجوز استيرادها من سلع معينة خلال فترة معينة من الزمن"، ولقد كان اول تطبيق لنظام الحصص بفرنسا و بلجيكا عام 1931 ثم تبعها العديد من الدول لانه تبين لها ان الحماية عن طريق نظام الحصص اسهل و ايسر منها عن طريق الرسوم الجمركية⁽¹⁾.

- اشكال نظام الحصص⁽²⁾:

الحصص الإجمالية : يقوم هذا النظام على تحديد حد اقصى لما يمكن استيراده من الخارج خلال فترة معينة دون تخصيص دولة معينة.

الحصة الموزعة على الدول : بموجب هذا النظام تقوم الدولة المستوردة بتحديد الحجم الكلي أو القيمة الإجمالية المسموح إستيرادها من الخارج، وتقوم بتوزيع هذه الحصة بين مختلف

(1) نفس المرجع، ص269.

(2) زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص301.

(1) محمود يونس مرجع سابق، ص134.

(2) امين رشيد كئونه، مرجع سابق، ص116.

الدول أو المناطق المصدرة للسلعة، ويراعى في هذا التوزيع طبيعة كل من علاقات الدولة مع الخارج واتفاقاتها الدولية المحددة لحجم التبادل التجاري. أما عن توزيع الحصص بين المستوردين الوطنيين، فإنه لا يستطيع أي منهم الاستيراد بدون الحصول على رخصة مسبقة، ويحدد نصيب كل مستورد على أساس نصيبه في الفترة السابقة.

III-الوسائل التنظيمية:

و تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تحقق في داخله المبادلات الدولية و منها المعاهدات،الاتفاقات التجارية،اتفاق الدفع،التكتلات الاقتصادية،الحماية الادارية.

1-المعاهدات التجارية:"هي عبارة عن اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال اجهزتها الدبلوماسية،بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل المسائل التجارية والاقتصادية"(3).

2-اتفاقات الدفع:ينشر اسلوب اتفاقات الدفع بين الدول الاخذة بنظام الرقابة على الصرف و تقييد تحويل عملاتها الاجنبية و هو"اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها،وفقا للاسس والاحكام التي يوافق عليها الطرفان ،كما ينظم كيفية اداء الحقوق و الديون الناجمة عن العلاقات التجارية و المالية بين دولتين"(4).

3-التكتلات القتصادية:

التكتل الاقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الاعضاء ،ويعبر مفهوم التكتل عن مستوى معين من مستويات التكامل الاقتصادي و هو يمثل ايضا صورة من صور هذا التكامل وهذه الصور على النحو التالي: (5)

1/3-منطقة التجارة الحرة: و فيها يتم إلغاء كافة القيود الجمركية والإدارية على حركة السلع والخدمات، فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة، مع احتفاظ كل دولة عضو بتعريفاتها الجمركية مع باقي دول العالم.

(3) نفس المرجع ،ص120.

(4) زينب حسين عوض الله،مرجع سابق،ص309.

(5) علي عبد الفتاح ابوشرار،الاقتصاد الدولي "نظريات و سياسات،ط1،دار الميسرة للنشر والتوزيع،عمان،2007،ص389،388،387.

2/3- **الإتحاد الجمركي**: وهو صورة من صور التكامل، تصبح حركة السلع فيما بين الدول الأعضاء في الإتحاد متحررة من أية قيود جمركية أو إدارية، وتقوم هذه الدول بتطبيق تعريفه جمركية موحدة تجاه باقي دول العالم، وهو ما يعرف بالجدار الجمركي.

3/3- **السوق المشتركة**: وهي درجة أعلى في سلم التكامل مقارنة مع منطقة التجارة الحرة أو الإتحاد الجمركي، حيث بالإضافة إلى حرية تنقل السلع والخدمات، وإنشاء الجدار الجمركي يتم إلغاء القيود على انتقال عناصر الإنتاج، كالعمل ورأس المال والتكنولوجيا بين الدول الأعضاء في السوق. وعلى ذلك تشكل الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم في إطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال في حرية تامة، ومن أمثلة ذلك "السوق الأوروبية المشتركة".

4/3- **الإتحاد الاقتصادي**: وهذه المرحلة هي مرحلة لاحقه على المرحلة السابقة، أي أنها تلو مرحلة السوق المشتركة، ويضاف فيها زيادة على حرية حركة السلع والخدمات، وحية انتقال عناصر الإنتاج، والتعريف الجمركية الموحدة، فإن هذه المرحلة تشمل أيضا الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وكذلك السياسات الاجتماعية والضريبية وإعانات البطالة والفرق وما إلى ذلك.

5/3- **الاندماج الاقتصادي**: وهذه هي المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الاقتصادي، إذ تتضمن، بالإضافة إلى ما سبق ذكره ضمن المراحل الأربع السابقة. توحيد السياسات الاقتصادية كافة، وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وعملة موحدة تجري في التداول عبر بلدان المنطقة المتكاملة، وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات. وتقليص نفوذ السلطة التنفيذية لكل دولة وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا.

4- **المعايير الصحية ، التقنية ، البيئية و الإجراءات الإدارية**(1) :

من واجب الدولة بصفتها القائمة على المصالح العامة، أن تحافظ على صحة وسلامة مواطنيها، ونظرا لنقص المعلومات المتوفرة لدى المستهلكين عن المنتجات العديدة والمختلفة، فإن الدولة تشتت توفير عدة ،لكن يمكن أن تتخذ بعض الدول هذه المعايير كأداة من اجل التدخل في التجارة الخارجية، وتكون كذلك إذا طبقت هذه المعايير على السلع المستوردة فقط. فيمكن لإجراءات مراقبة موافقة المنتوجات لمعايير الصحة و الأمن أن تحد من تدفق الواردات، إذ يمكن لعمليات المراقبة المطبقة على بعض المواد القابلة للتلف، أن تدوم من الوقت ما يكفي لجعل هذه المواد فاسدة وغير قابلة للاستهلاك .

أما بالنسبة للمعايير التقنية، فهذه الرقابة تتعلق أساسا بالكيف أو خصائص السلعة أو مواصفاتها، فلكل دولة أن تضع المواصفات الخاصة بها، والتي تتفق مع ظروف الصناعة المماثلة الداخلية، لتحقيق المنافسة المتكافئة أو التي تشبع الاحتياجات على أعلى مستوى.

(1) مصطفى رشدي شبيحة، مرجع سابق، ص89.

المطلب الثالث :اساليب السياسة التجارية التحريرية:

يشكل تحرير التجارة الخارجية مبادا اساسيا من مبادئ العولمة الاقتصادية والتي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة ،حيث تعمل على محاربة مختلف اشكال القيود الكمية و تحويلها في مرحلة اولى الى قيود تعريفية وتعمل في مرحلة ثانية الى الاتجاه بها للانخفاض.

سياسة التحرير التجاري:

التحرير التجاري و الانفتاح التجاري يقصد بهما انتهاج سياسة الحرية التجارية وهي احد الاستراتيجيات التي تتبعها الدولة في تسيير تبادلاتها الخارجية وهي:

" عبارة عن مجموعة من القواعد و التدابير التي تعمل على ازالة او تخفيض القيود المباشرة او غير المباشرة ،الكمية وغير الكمية،التعريفية وغير التعريفية،لتعمل على تدفق التجارة الخارجية عبر حدود الدولة لتحقيق اهداف اقتصادية معينة"⁽¹⁾.

كما تعرف بانها" جملة من الاجراءات و التدابير الهادفة الى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد ،بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي اتجاه الواردات او الصادرات ،وهي عملية تستغرق وقتا طويلا"⁽²⁾.

كما تعرف ايضا:

انها تلك السياسة التي تؤدي الى التخلي عن السياسات المنحازة ،واتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد ،والتخفيض من قيمة التعريفية التعريفية الجمركية المرتفعة ،بالاضافة الى تحويل القيود الكمية الى تعريفية جمركية و الاتجاه نحو نظام موحد للتعريفية الجمركية ،وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملا للعديد من الاجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد ،وسياسات تشجيع الصادرات ،وسياسات سعر الصرف ،وسياسات ادارة الاقتصاد الكلي،والسياسة التنظيمية و السياسات التجارية اتجاه الشركاء التجاريين⁽³⁾.

ويؤدي تحرير التجارة الخارجية الى تغيير الاسعار النسبية مما ينتج عنه اثار على

(1) عبد الرحمان يسري واخرون،مرجع سابق،ص139.

(2) عبد المجيد قدي ،المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية،ط3،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2006،ص249.

(3) ناجي تواتي،السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات ،مجلة جسر التنمية،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،2001،ص04.

القطاعات تبعا لاتجاهات الاسعار فيها و هذا من شأنه التأثير على الانتاج و الطلب والشغل ومنه في النهاية اعادة توزيع المداخل و يشكل تحرير التجارة الخارجية مبادا اساسيا من المبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة ،حيث تعمل على محاربة مختلف اشكال القيود الكمية و تحويلها في مرحلة اولى الى قيود تعريفية و تعمل في مرحلة ثانية الى الاتجاه بها الى نحو الانخفاض.

ويسوق الويدون لسياسة الحرية التجارية العديد من الحجج اهمها⁽¹⁾:

منافع التخصص و تقسيم العمل :تسمح لكل دولة بان تخصص في انتاج السلعة التي ترى فيها ميزة نسبية بسبب ظروفها الطبيعية و نتيجة وفرة عوامل الانتاج المناسبة وإذا كانت هناك حرية في التبادل فإن السوق تصبح واسعة وشاملة لأسواق عدد كبير من الدول، ويتحول السوق من سوق صغير إلى سوق كبير، متسع، و متعدد ومتنوع، ومن الممكن في هذه الحالة أن يكون تقسيم العمل على نطاق دولي، ، وبالتالي تتحقق الرفاهية لدول العالم. منافع المنافسة :إن مناخ المنافسة الذي تحققه حرية التجارة، يؤدي منافع جمة على المستهلكين والمنتجين معا، فالمنافسة تعمل على الارتفاع بمستوى الإنتاجية، نتيجة تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا وفعالية، فيستفيدون من مزايا الإنتاج الكبير وتنخفض النفقات، فيعود هذا بالفائدة على المستهلكين الذين تتوفر لهم أجود أصناف المنتجات بأسعار معقولة فتعظم بذلك منفعتهم، وتتيح لهم الاختيار بين السلع والبدائل المتاحة.

الحرية تشجع التقدم الفني :حيث تتنافس الدول في إنتاج السلع، وهذا بدوره يعمل على زيادة حركة و تنقل عوامل الإنتاج بين فروع الإنتاج، وهذا مهم جدا لكفاءة الصناعة حيث تستطيع الأخيرة أن تختار ظروف الإنتاج الملائمة، والتقنيات الحديثة والفعالة، مما يشجع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج بإدخال التجديدات الفنية و التكنولوجية. وبذلك يضمن العالم أجود المنتجات بأرخس الأثمان. ويتاح إنتقال التكنولوجيا دون عوائق، وتسعى كل دولة إلى تطبيق التغيرات التكنولوجية الجديدة، فيرتقي الهيكل الصناعي بها، كما تستطيع كل

⁽¹⁾ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص291.

دولة أن تستفيد من التقدم الفني المحقق في الدول الأخرى .

الحرية تحد من قيام الإحتكارات :فالحرية والمنافسة تؤدي إلى الحد من قيام الإحتكارات، والممارسات الهادفة للسيطرة على الأسواق المحلية، وبهذا نتجنب مساوئ الإحتكار من تحديد الكميات، وفرض المحتكر للسعر، وكذا فرض نوعية المنتج وعدم توافر فرص الإختيار أمام المستهلك. إن عزل السوق الوطني على السوق العالمي، تساعد على قيام مشروعات وصناعات غير كفأة، لا تستطيع خفض التكاليف إلى حدها الأقصى، وبسبب شعورها بالأمان من المنافسة، فإنها لا تكلف نفسها عناء إدخال التجديدات و الاستثمارات لتحسين النوعية والكمية المنتجة، وهكذا تعمل الإحتكارات المحلية على إضعاف الإقتصاد الوطني .

ويؤدي تحرير التجارة الى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي و ارتفاع مستويات الدخل، مما يساعد على خلق احتياجات جديدة و زيادة الطلب على السلع و الخدمات.
ادوات سياسة حرية التجارة الخارجية:

العالم اليوم يتحول الى سياسات الحرية التجارية، خاصة ان الدول تنفذ برامج الاصلاح الاقتصادي التي تمثل فيه سياسة تحرير التجارة الخارجية احد السياسات المحورية التي نادى بها الجات سابقا و تشرف عليها حاليا المنظمة العالمية للتجارة و سوف نتطرق لهما لاحقا.

1-تحرير التعامل في الصرف الاجنبي و تعويم العملة:

تحول العالم من نظام اسعار الصرف الثابتة الى اسعار الصرف العائمة واصبح النظام السائد هو نظام التعويم الحر الذي يعني ترك العملة الوطنية تتحدد في السوق من خلال التفاعل الحر بين عرض الصرف الاجنبي دون تدخل من البنك المركزي، او التحول الى التعويم المدار و الذي يعني ترك العملة الوطنية لتتحدد قيمتها في السوق ،غير ان البنك المركزي يقوم بالتدخل من حين لآخر بشراء او بيع العملات الاجنبية اذا انخفض او ارتفع سعر الصرف عن هامش معين ،للمحافظة على استقرار سعر الصرف و قيمة العملة الوطنية.

2-التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية و تخفيض الحواجز و القيود التعريفية:

منذ نشأت الجات عام 1947 حتى اعلان قيام منظمة التجارة العالمية عام 1995، كان الاتجاه العام هو تخفيض معدلات التعريفات الجمركية المرتفعة بمعدلات تنخفض تدريجيا فيما يطلق عليه تحرير التجارة من القيود التعريفية.

3- ازالة القيود الفنية المباشرة:

حيث يؤدي التحول الى سياسة حرية التجارة الخارجية الى الغاء نظام الحصص و حظر الاستيراد و غيرها من القيود الكمية المباشرة، وهذا ما نلاحظه على برامج تحرير التجارة الخارجية التي تطبق مع صندوق النقد الدولي وكذلك اتفاقية الجات و منظمة التجارة العالمية، بحيث تصبح الرسوم الجمركية أي القيود التعريفية فقط هي المستعملة.

4- حوافز التصدير:

و تحل حوافز التصدير محل اعانات التصدير التي لم تعد مرغوبة فيها وتعمل حوافز التصدير على تشجيع الصادرات فيظل سياسة تحرير التجارة الخارجية و يمكن ان تنطوي على مجموعة من الاعفاء

الضريبية المؤقتة، تحرير واستقرار اسعار الصرف، ايجاد نظام كفاء لتأمين الصادرات⁽¹⁾.

5- اقامة مناطق حرة:

تعتبر اقامة المناطق الحرة احدى الادوات الهامة لسياسة حرية التجارة الخارجية وهي " جزء من اراضي الدولة الداخلة في حدودها السياسية، ولكنها تعتبر اجنبية في نظر القانون الجمركي فلا يسري عليها، و هذه الاراضي لا تخضع للقيود الجمركية، و الاستيرادية و التصديرية و النقدية فيما يتعلق باعمالها التجارية و الصناعية و المالية مع الخارج"⁽¹⁾.

وقد تكون المناطق الحرة، مناطق حرة عامة لكل المشروعات، تقوم على ادارتها هيئة عامة او خاصة

و يذهب معهد تمويل التنمية للمغرب العربي الى القول بوجود ثلاثة انواع من المناطق الحرة هي:⁽²⁾

(1) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي "تحليل كلي"، مرجع سابق، ص 152.

(1) مراد محمودي، التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي "النظرية العامة للمناطق الحرة"، دار الكتاب الحديث، بدون ذكر بلد النشر، 2002، ص 32.

(2) المرجع السابق، ص 41.

-مناطق حرة تجارية ZONES FRANCHES COMMERCIALES.

-مناطق حرة صناعية ZONES FRANCHES INDUSTRIELLES.

-مناطق حرة للخدمات ZONES FRANCHES TERTIAIRES .

-اهداف المناطق الحرة:(3)

-حفز القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية عن طريق اجتذاب رؤوس الاموال المحلية و الاجنبية.

-ادخال التكنولوجيا الحديثة و اكتساب العاملين المهارة الفنية اللازمة لتطوير انتاجهم.

-خلق فرص عمل جديدة للحد من مشكلة البطالة.

-توفير المناطق الحرة نافذة عرض لقدرات و منتجات الشركات و القوى العاملة الوطنية.

-تساعد المناطق الحرة على تطوير الموانئ.

-تشجيع الصادرات و تنمية التجارة الخارجية.

كما تهدف الدول المضيفة من إنشاء المناطق الحرة في أراضيها إلى:(4)

- زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية .

- قيام المشروعات الإنتاجية التي تعمل على سد احتياجات الاستهلاك المحلي بدلا من الواردات لكل من السلع الاستهلاكية و الإنتاجية .

- تعمير و تنمية بعض الجهات و الأقاليم أو زيادة النمو الحضري لبعض الجهات المتخلفة نسبيا من أجل إيجاد نوع من التوازن الاجتماعي و الاقتصادي بينها و بين الأقاليم الأخرى .

- زيادة الدخل الوطني وإعادة توزيعه وزيادة التكوين الرأسمالي الصافي وسد الفجوة بين الادخار و الاستثمار .

- إيجاد صناعة منتجة تكون نموذج للصناعة المحلية التي تحاول الالتحاق بالسوق الخارجية.

- إيجاد معارف جديدة تنصهر في مهارة المؤسسات الوطنية

6-تعظيم دور القطاع الخاص في مجال التجارة الخارجية:

حيث يعتمد التحول نحو سياسة حرية التجارة الخارجية على تعظيم دور القطاع الخاص في مجال التجارة الخارجية ليكون ادوات هامة من ادوات سياسة حرية التجارة الخارجية و

(3) علي اشتيان المدادحة، المناطق الحرة المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، ورقة عمل مقدمة ضمن مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي، الجامعة الاردنية، عمان، 20-22 سبتمبر 2004، ص791.

(4) منور اوسرير، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلاة)، مجلة الباحث، العدد 2003/02، ص42.

تحريرها، وفي هذا المجال يمكن ان تحل الادوات الخاصة بنمو القطاع الخاص بشكل كبير و فعال محل الادوات الخاصة باتجار الدولة .

II. قياس التحرير التجاري:

• مؤشر الانفتاح الاقتصادي:

تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الاستيراد والتصدير) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول ، وتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذا الدولة(1). وعليه فإذا كان هذا المؤشر مرتفعا دل ذلك على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصادها أكثر تعرضا للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة تبعية للعالم الخارجي.

• مؤشر التركيز السلعي للصادرات:

يعتبر من المظاهر التي ربطت تاريخيا اقتصاديات الدول النامية باقتصاديات الدول المتقدمة اعتماد الدول الأولى على المنتجات الأولية في توليد الجزء الأكبر من دخلها القومي، حتى أصبحت تلك الدول المصدر الرئيسي لتلك المنتجات للدول المتقدمة(2).

• الميل المتوسط للاستيراد:

وهو نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعرف بالميل المتوسط للاستيراد. وأهمية هذا المؤشر واضحة في أنه يدلنا على مدى اعتماد الدولة على دول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، بمعنى أنه يعكس مدى تبعية الإنتاج القومي للإنتاج العالمي، حيث إنه كلما زادت نسبة هذا المؤشر دلّ على اعتماد الدولة على العالم الخارجي والعكس صحيح (1).

III. إستراتيجية تنمية الصادرات:

ويمكن تسميتها أيضا بإستراتيجية توجيه التنمية الصناعية إلى الخارج فالتصدير قد أصبح الآن قضية حياة أو موت لأن استمرار جهود التنمية رهن بزيادة القدرة على التصدير لأسواق العالم الخارجي، كما أن السوق المحلية لا تستوعب كل الإنتاج الوطني في البلدان التي تحقق معدلات نمو

(1) عبد العزيز عبدوس، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول دراسة حالة الجزائر، مذكرة دكتورا غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2010/2011 ص69.

(2) نفس المرجع، ص71.

(1) نفس المرجع، ص75.

مرتفعة، وبدون نجاح التصدير تنحسر آفاق التنمية وتقل فرص العمالة، وتضعف الآمال في إحداث تحسين جاد في مستويات حياة الأفراد، وتلك هي أخطر التحديات التي تواجه الدول خاصة النامية منها.

وتتضح أهمية التصدير في قدرته علي خلق فرص عمل جديدة، وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات، وجذب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي ومن ثم تحقيق معدلات نمو مطردة، كما يلي:

خلق فرص عمل: تجلت قدرة القطاع الخاص المنتج وبخاصة الموجه للتصدير علي خلق فرص عمل في الاقتصاد ، حيث تزايدت فرص العمل في القطاعات التي شهدت زيادة في صادراتها وزادت كفاءتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية كما ارتفعت أجور العمالة فيها مع ارتفاع نوعية وكفاءة العمالة وهذا يؤكد الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الصادرات في توفير فرص العمل.

إصلاح العجز في ميزان المدفوعات: تلعب الصادرات دوراً مباشراً في معالجة الخلل في الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات باعتبارها أحد الموارد الرئيسية للنقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة علي التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية وأسعار الصرف.

جذب الاستثمار المحلي والأجنبي: يتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير، حيث ترجع أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية إلي أن هناك علاقة تبادلية بينها وبين التصدير، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة بالإضافة إلي الارتباط بالأسواق العالمية ،حيث يسمح تواجد رأس المال وتوافره بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته كما تساهم التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتج وخفض تكلفة الإنتاج ومن ثم يمكن القول أن الاستثمار يسهم في زيادة الإنتاجية وفي إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية، كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل علي جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة.

تحقيق معدلات نمو مطردة: إن الاهتمام بالصادرات ينبع من وجود تحد رئيسي يواجه الاقتصاديات المحلية وهو تحقيق معدلات نمو اقتصادي مطردة قادرة علي خلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة وتوفير مصادر بديلة للعمالات الأجنبية، وهناك أساليب عديدة لتتويع مصادر العملات الأجنبية، ولكن لا يوجد سوى مصدر واحد وهو التصدير قادر علي خلق فرص عمل .

ان العلاقة بين التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية وجذب استثمارات محلية وأجنبية جديدة لا تتحقق إلا بعد فترة زمنية طويلة يتأكد المستثمر الأجنبي أو المحلي خلالها من استمرار التوجه

التصدير من سنة بعد الأخرى، وعندما تستقر قناعة المستثمر بأن السياسة الاقتصادية توجت بلا رجعة للتصدير، وقتها فقط سوف توتى السياسة الاقتصادية التصديرية ثمارها في دعم التصدير وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ويكون هذا بمثابة خلق حلقة مفرغة حميدة بين الاستثمارات والصادرات تأتي بالمزيد من الصادرات مما يقوي من التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية.

ومما تقدم يتبين مدى أهمية خلق المناخ المناسب لتقدم ونمو قطاع التصدير لما له من مردود إيجابي على خلق فرص عمل جديدة وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وإصلاح عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات لتحقيق معدلات نمو متزايدة.

أما البلدان الهامة في التصدير وتاريخ تبنيها إستراتيجية الإنتاج للتصدير فإنها على النحو التالي(1):

- الدانمرك والنرويج، فقد تبنت إستراتيجية الإنتاج للتصدير في السنوات التالية مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية.
- أما دول جنوب أوروبا واليابان فقد بدأت في منتصف الخمسينات.
- وأما كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة فقد تبنت استراتيجيات الإنتاج للتصدير منذ أوائل الستينات.

وتعتبر تجربة بلدان شرق آسيا من الأسباب التي تدفع البلدان النامية حالياً نحو الانفتاح التجاري، فقد برهنت تجربة شرق آسيا بدرجة ربما تفوق تجربة أي منطقة أخرى في العالم على ما يحدث من تحسن سريع في درجة الرخاء البشري عندما تعتمد البلدان النامية إستراتيجية تنمية تتسم بالانفتاح على العالم، فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد في منطقة شرق آسيا بالأسعار الحقيقية بنسبة تراوحت من 4% إلى 6% سنوياً منذ الستينات، وهذا يفوق كثيراً من المعدلات التي حققتها تجارب التنمية في سائر مناطق العالم، ففي المدة من 1960 إلى 1990 حققت أعلى ثمانية اقتصاديات آسيوية معدلات نمو كانت أسرع ثلاث مرات من معدلات نمو اقتصاديات أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا، وأسرع خمس مرات من معدلات نمو اقتصاديات أفريقيا جنوبي الصحراء، وليس من الصعب فهم أبعاد المعجزة الاقتصادية في شرق آسيا، فنجاحها اعتمد على عاملين أساسيين هما: اعتماد سياسات مشجعة للصادرات والنفاد إلى الأسواق الخارجية، وإتباع سياسة ماكرو اقتصادية على درجة عالية من الكفاءة و الوضوح وعلى العكس من ذلك نجد بلدانا نامية في مناطق أخرى انتهجت سياسة الإحلال محل الواردات وهي سياسة استتبعت إغلاق اقتصاديات تلك البلدان عن العالم الخارجي من خلال تقييد الواردات والمبالغة في تحديد سعر صرف العملة الوطنية والعزوف عن استقبال رؤوس أموال الاستثمار الأجنبي

(1) محمد محروس اسماعيل، محمد سيد عابد، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون ذكر سنة النشر، ص123.

ودعم الصناعات الرامية إلى خدمة الأسواق المحلية، لكن بلدان شرق آسيا انتهجت مسلكاً مخالفاً تماماً، وعلى الرغم من أن مزيج السياسات المتبعة فعلياً اختلف من بلد إلى آخر في شرق آسيا، فقد كان القاسم المشترك بينها هو التركيز على تحقيق النمو من خلال التنافس في الأسواق العالمية، كذلك اتجهت بلدان شرق آسيا إلى التخصص في صناعات حقق انخفاض الأجور فيها ميزة نسبية لتلك البلدان، وزاوجت ذلك بالانفتاح أمام رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا والمكونات اللازمة لإنتاج صادرات قادرة على المنافسة لبيعها للعملاء في أسواق أجنبية، وقد مكنت تلك الاستراتيجيات الاقتصادية الآسيوية من تحقيق معدلات نمو أسرع مما كان سيتحقق لو كانت نظرتها قد ظلت مقصورة على تلبية الطلب المحلي.

والملاحظ أن الأزمة المالية التي شهدتها آسيا في تسعينات القرن الماضي لم تؤد إلى أي تراجع في سياسة التحرير التجاري، بل على العكس نجد أن الحكومات الآسيوية أدركت أن الحفاظ على الرخاء يستلزم مواصلة فتح اقتصاديات بلدانها أمام التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي(1).

وقد طبقت هذه الدول السياسات التالية لتشجيع صناعات التصدير فيها(2):

- حرية التجارة الخارجية أي لا توجد قيود على التصدير و الاستيراد مهما كانت.
- حرية الصناعات التصديرية في اختيار عناصر الإنتاج أو المدخلات أما من الداخل أو الخارج.
- إعفاءات التصدير من الضرائب غير المباشرة على الإنتاج الذي تقوم بتصديره وكذلك إعفاءات المدخلات التي تستخدمها في الصناعة من هذه الضرائب.
- عدم فرض ضرائب جمركية على المواد المختلفة التي تستوردها صناعات التصدير، وتطبق نفس الامتيازات على المنتجين المحليين للمواد التي تدخل في صناعات التصدير.

لكن الملاحظ أن اغلب نتائج الدراسات التطبيقية التي أجريت على الدول النامية لم تكن متطابقة ولكن ظهرت بشكل عام مؤيدة للفرضية التي تشير إلى أن النمو في الصادرات له تأثير إيجابي في عملية النمو الاقتصادي ويتضح هذا الأثر من خلال تحفيز الطلب وتشجيع المدخرات ومن ثم التكوين الرأسمالي، وذلك لأن الصادرات تؤدي إلى زيادة حجم العرض في الاقتصاد نتيجة لزيادة المقدرة على الاستيراد وبالرغم من اتجاه اغلب نتائج هذه الدراسات إلى تأيد فرضية تأثير الصادرات على النمو

(1) سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، مرجع سابق، ص 346، 347.

(2) محمد محروس إسماعيل، محمد سيد عابدين، مرجع سابق، ص 123، 124.

الاقتصادي إلا أن هناك تباين في النماذج والأشكال الدالية التي تبناها الباحثون(1).

لانه يصعب على الدول النامية ان تقيم صناعات تصديرية بسبب شدة المنافسة من جانب الدول الصناعية ذات التاريخ العريق في ميدان التصنيع.

المبحث الثالث: تنظيم تحرير التجارة الخارجية دوليا

قدمت بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة مقترحات الى المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتحدة، تؤكد هذه المقترحات على تحرير التبادل التجاري للسلع و الخدمات وعلى قيام جهاز دولي يتولى إدارة و تطوير هذه العملية باسم منظمة التجارة الدولية International Trade Organisation (ITO).

المطلب الأول: ظهور الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة GATT

نظم في العام 1946 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التشغيل و شارك فيه خمسون بلدا كلفت خلاله لجنة مؤقتة لإعداد مشروع (ITO) غير ان العام 1947 قد شهد في مؤتمر جنيف التوقيع على الاتفاقية العامة (GATT) من قبل ممثلي (23) دولة، و كانت المفاوضات جارية بشأن تأسيس (ITO)، و قد جاءت تسمية GATT نتيجة لما تم التوصل إليه من حزمة من التخفيضات على التعريفات الجمركية و من قواعد للمنظمة المقترحة(1).

(1) عابد بن عابد العبدلي، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية، قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، عدد 27، 2005، ص 9، على الموقع: www.drabid.net/paper2.pdf

(1) هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 187.

و لكن الأمور بشأن (ITO) قد تغيرت فيما بعد حيث اعتبرت الوثيقة المعدة لها غامضة لما كانت تحمله من أمور تجاوزت ضوابط التجارة العالمية حيث كانت تشمل قواعد خاصة بمعالجة مشكلات التشغيل و باتفاقيات سلعية و بالاستثمارات الأجنبية و الخدمات، وبعد أن عرضت الوثيقة المعنية على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التشغيل في هافانا في شهر مارس من العام 1948 و تمت الموافقة عليها بشكل أولي ، رفضت السلطات التشريعية لبعض الدول المصادقة عليها و جاء الرفض القاطع من الكونغرس الأمريكي مما دفع الحكومة الأمريكية في العام 1950 إلى الإعلان رسميا عن إهمال الموضوع فأصبحت (ITO) وليدة ميتة.

تعد اتفاقية الجات (GATT) بمثابة معاهدة دولية متعددة الأطراف تنشئ حقوقا و التزامات على الدول الأعضاء فيها، لقد أبرمت هذه المعاهدة في 30 أكتوبر 1974 و أصبحت سارية المفعول منذ 1 جانفي 1948 بعضوية 23 دولة فقط* مقرها الرئيسي جنيف (سويسرا)، تهدف إلى تحرير التجارة الدولية. بإزالة العوائق الجمركية و غير الجمركية التي تحد من انسياب السلع بين الدول و تعيق حركة التجارة الدولية.

بالرغم من كون ميثاق هافانا برنامجا طموحاً تجاوزت أهدافه تخفيف القيود على التجارة ، بل كان يرمي إلى تنظيم العلاقات التجارية على أسس جديدة، حيث أنها اهتمت بالبلدان المتخلفة و مكانتهم من التقسيم الدولي للعمل.

هذا و يجب الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية GATT دخلت حيز التنفيذ دون تنظيم مؤسسي و قامت بأعماله سكرتارية لجنة تابعة للأمم المتحدة التي ظلت تهتم بشؤون النظام التجاري الدولي⁽¹⁾.

I. الإطار العام لاتفاقية الجات:

تقوم الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة ،و التي تتضمن نظاما شاملا للقواعد العامة التي تحكم العلاقات التجارية بين الأطراف و التي تقع في 35 مادة أضيفت لها في عام 1965 ثلاث مواد لتلبية مطالب الدول النامية، على ثلاث مبادئ رئيسية هي :تحرير التجارة ،عدم التمييز بين الأطراف المتعاقدة و الاعتماد على الوسائل السعرية دون الكمية في تقييد الواردات⁽²⁾.

أولا-تحرير التجارة الدولية:

من القيود التعريفية و الغير تعريفية ،حيث تلتزم الدول الأطراف بالعمل على إزالة القيود التعريفية و غير تعريفية او على الأقل تخفيضها،ويتم ذلك في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تضم كل البلاد

* أستراليا، كندا، سيلان، شيلي، كوبا، تشكوسلوفاكيا، فرنسا، بلجيكا، الهند، لبنان، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، باكستان، بورما، روديسيا الجنوبية، سوريا ، جنوب إفريقيا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا،الصين،لبنان.

(1) أسامة مجذوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش،الدار المصرية اللبنانية،القااهرة،1996، ص27،28.

(2) عياش قويدر،ابراهيم عبد الله،أثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،عدد2،ص52.

الأعضاء وتقوم على أساس مبدأ التبادلية، وامتى يتم الاتفاق في إطار المفاوضات على مستوى معين للتعريف الجمركية أصبحت الدول ملتزمة به، ولا يجوز بعد ذلك زيادة التعريف الا من خلال مفاوضات أخرى او إجراءات محددة. (3)

ثانيا- عدم التمييز بين الدول المختلفة في المعاملات التجارية :

وهذا هو المبدأ المعروف بشرط الدولة الأولى بالرعاية يعني هذا المبدأ عدم التمييز بين الدول الأعضاء في الجات، بتحقيق المساواة في المزايا الممنوحة بغض النظر عن حجم الدولة و قدرتها الاقتصادية. و نظرا لكون التنازلات الجمركية التي تقدمها الدول في إطار مفاوضات الجات تتم عن طريق المفاوضات الثنائية بين كل من الدولتين، فهذا يعني التزام العضو بمنح نفس المعاملة التي يتم الوصول إليها في إطار هذه المفاوضات الثنائية مع عضوا ما و لكافة الدول الأخرى التي لم تشارك معها في التفاوض الثنائي(4).

ثالثا- الحماية من خلال التعريف الجمركية:

حيث نصت الاتفاقية كقاعدة أساسية على الاعتماد على التعريف الجمركية وعدم الالتجاء الى الحواجز غير التعريفية، كالقيود الكمية او نظام الحصص او حظر الاستيراد الا في حالات استثنائية نصت عليها الاتفاقية صراحة، وذلك بالنسبة للزراعة وفي حالة عجز خطير في ميزان المدفوعات او في حالة الزيادة المفاجئة للواردات من سلعة معينة(1).

وقد تألفت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة عند إنشائها في عام 1947 من 35 مادة مقسمة على ثلاثة فصول، لتنظيم عمليات تحرير التجارة وإزالة الحواجز أمام تبادل السلع الصناعية بين الدول الأعضاء، وتمت إضافة فصل رابع سنة 1965 حول تحرير تجارة السلع الزراعية والتنمية ومنح تسهيلات للدول النامية، ويتكون الفصل الرابع من ثلاث مواد طويلة، ومن ثم أصبحت اتفاقية الجات تشتمل على 38 مادة ومجموعة من الملاحق وجداول التعريفات الجمركية.

ويتألف الفصل الأول من مادتين، تنص الأولى على أحكام تطبيق المبدأ الأساسي للجات وهو مبدأ الدولة الأكثر رعاية، أما الثانية فتتص على أحكام تطبيق مبدأ عدم التمييز.

(3) زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص324.

(4) المرجع السابق، ص325+324.

(1) نفس المرجع، ص325.

أما الفصل الثاني يتضمن إحدى وعشرين مادة تتعلق بالسياسات الوطنية للضرائب والرسوم والتعليمات والقوانين التي تنظم عمليات التبادل التجاري من شراء وبيع ونقل وتوزيع، والضوابط التي تحكم عدم استخدام هذه القوانين كإجراءات حمائية للمنتجات المحلية. كما تنص مواد هذا الفصل على أن المنتجات المستوردة لأراضي دولة عضو في الجات يجب ألا تكون عرضة بشكل مباشر أو غير مباشر لضرائب أو رسوم داخلية تفوق تلك المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة ويشتمل أيضا هذا الفصل على إجراءات ضد ممارسة سياسة الإغراق وأحكام فرض الرسوم التعويضية لإلغاء أثر الإغراق، وقواعد علامات المنشأ والشفافية في نشر التعليمات والقوانين الجمركية والاتفاقات التي تمت بين الدول ويتضمن الفصل كذلك أحكام التسهيلات الممنوحة للدول النامية فيما يخص حماية ميزان المدفوعات والاستثناءات لهذه الأحكام، كما ينص على أحكام حماية الصحة العامة للإنسان، والحيوان والنبات وحماية البيئة وأحكام تسوية المنازعات.

الفصل الثالث من الجات يتألف من 12 مادة (24-35)، تنص على إمكانية عدم منح الأفضلية المتبادلة بين الدول في الاتحادات الجمركية والتكتلات الاقتصادية التجارية للدول الأعضاء خارج ذلك الاتحاد أو التكتل، وهذا لتشجيع الدول على التكتل لحماية اقتصادياتها من سلبيات تحرير التجارة، وبهدف تسهيل وتطوير عمليات التبادل بشكل أوسع بين الدول المنتمية للتكتل، كما يشتمل هذا الفصل على آلية عمل الجات وشروط إعفاء بعض الدول من بعض أحكام الاتفاقية، وأحكام الانضمام إلى الاتفاقية والانسحاب منها.

الفصل الرابع يسمى الجزء الزراعي يتألف من ثلاث مواد (36، 37، 38) تم إضافته إلى الاتفاقية في عام 1965 بعد مفاوضات طويلة، تتضمن المادة 36 مبادئ وأهداف إضافة هذا الفصل الرابع إلى الاتفاقية، وتنص على ضرورة مساعدة الدول النامية على تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين ظروف المعيشة لشعبها، أما المادة 37 فقد نصت على تعهدات والتزامات الدول المتقدمة لصالح الدول النامية، وخصصت المادة 38 لشرح أحكام العمل المشترك بين الدول لأجل تحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة 36⁽¹⁾.

II. أهداف الجات : (2)

1 - إقامة نظام لتجارة دولية حرة يفرضي إلى رفع مستويات المعيشة في الدول المتعاقدة، والعمل على تحقيق مستويات التوظيف الكامل بها.

(1) فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2000، ص 23-29.

(2) عاطف السيد، الجات و العالم الثالث، مطبعة رمضان واولاده، الإسكندرية، 1999، ص 14.

- 2 السعي إلى تحقيق زيادة تصاعديّة ثابتة في حجم الدخل القومي.
- 3 الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية والعمل على تطويرها.
- 4 تنمية وتوسيع الإنتاج والمبادلات التجارية السلعية الدولية والخدمات.
- 5 تشجيع الحركات الدولية لرؤوس الأموال وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية.
- 6 سهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية.
- 7 تشجيع التجارة الدولية من خلال إزالة القيود والحواجز التي تعترض طريقها.
- 8 انتهاء المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية ، وحل النزاعات بين الأطراف المتعاقدة.

III. جولات الجات:الجدول رقم 05: جولات الجات 1947 – 1994

رقم الجولة	اسم الجولة	سنة و مكان انعقاد الجولة	عدد الدول الأعضاء المشاركة
الاولى	جنيف Genève	جنيف بسويسرا : سنة 1947	23
الثانية	أنسي Annecy	أنيسي بفرنسا : سنة 1949	13
الثالثة	توركاي Torquay	توركاي بإنجلترا :سنة 1951	38
الرابعة	جنيف Genève	جنيف سويسرا : سنة 1960- 1961	26
الخامسة	ديلون Dillon	جنيف سويسرا : سنة 1960-1961	26

62	جنيف سويسرا سنة 1964-1967	كندي Kennedy	السادسة
102	جنيف سويسرا : سنة 1973-1979	طوكيو Tokyo	السابعة
108	بونتا- دل إسته بالأورغواي: سنة 1994-1986	أورغواي Uruguay	الثامنة

المصدر: هوشيار معروف، مرجع سابق، ص188.

لقد ركزت الجولات الخمسة الأولى للجات على إجراء تخفيضات في التعريفات الجمركية، والتي بلغت 63 %، وقد شملت الجولة الأولى على مفاوضات بشأن 45 ألف تعريفية، أثرت على تجارة العالم بما مقداره 10 مليارات دولار، وفي الجولة الثالثة توسع نطاق السلع المشمولة باتفاقية تخفيض التعريفات فصار عددها 8700 سلعة، وفي الجولة الرابعة بلغت قيمة التعريفات المخفضة 2.5 مليار دولار، وفي الجولة الخامسة ازدادت القيمة الأخيرة إلى 4.9 مليار دولار و تناولت التخفيضات الجمركية 4400 سلعة⁽¹⁾.

IV. تقييم جولة كيندي: 1964-1967

مما لاشك فيه أنه مع بداية الستينات ظهرت متغيرات عديدة على الساحة الاقتصادية الدولية، فقد ظهرت المجموعة الأوروبية ككتلة اقتصادية واحدة، ولهذا واجهت الولايات المتحدة الأمريكية تحديات جديدة، مما دفع الإدارة الأمريكية إلى تعديل قانون التجارة القائم على مبدأ المعاملة بالمثل ليحل محله قانون توسيع التجارة*، والذي منح الرئيس الأمريكي آنذاك كيندي صلاحيات أوسع في مجال مفاوضات تحرير التجارة الدولية لتنماشى مع المتغيرات الاقتصادية الدولية الجديدة، وفي هذا السياق عقد الاجتماع الوزاري التمهيدي للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية العامة في ماي 1963، وكان من أهم المواضيع التي تم الاتفاق بشأنها هو بدء المفاوضات في عام 1964 على أساس تحقيق تخفيض جمركي عام بنسبة 50% على المعدلات الجمركية السائدة حتى تاريخ بدء المفاوضات. وبعد انطلاق جولة المفاوضات تم إقرار تخفيض جوهرى للرسوم الجمركية وصل إلى 35% على السلع المصنعة، وقد غطت هذه التخفيضات

(1) هوشيار معروف، مرجع سابق، ص188.

* قانون توسيع التجارة: THE TRADE EXPANSION ACT، الذي ينص على تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 50 %.

أكثر من 64%، منها السلع المصنعة التي تصدرها الدول المتقدمة⁽²⁾، وعلى النقيض من ذلك فإنه لم يتحقق أي تخفيض يذكر في القيود التجارية على الصادرات من المنتجات الزراعية التي تصدرها في الغالب الدول النامية، بل نشبت خلافات بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية في مجال السلع الزراعية، كما أن الجولة لم تتعرض إلى القيود غير التعريفية مثل نظام الحصص، ووصل حجم التجارة التي تأثرت بالتنازلات في الرسوم الجمركية إلى حوالي 40 مليار دولار أمريكي أو ما يعادلها، أي 35% من التجارة الدولية، هذا وقد شملت هذه التخفيضات حوالي 45% من واردات الولايات المتحدة، وحوالي 40% من السلع التي يتعامل فيها بين الدول المصنعة⁽³⁾.

ومن الضروري التأكيد أن جولة كيندي قد انصبت أعمالها على المنتجات من الدول الصناعية، في وقت تميز بعدم وجود طاقات تصديرية صناعية بدرجة كبيرة في الدول النامية، وعليه نجد أن مزايا جولة كيندي رغم أنها كانت بادية نحو تحرير التجارة الدولية إلا أن الدول النامية لم تجني من ثمارها إلا القليل.

V. تقييم جولة طوكيو: 1973-1979

تعتبر هذه الجولة من أهم الجولات التفاوضية في مسيرة الجات، حيث دامت قرابة السبع سنوات، وحضرتها 102 دولة، وانطلقت في شهر سبتمبر 1973 بالعاصمة اليابانية "طوكيو". وكان الموضوع الأساسي لهذه الجولة هو القيود غير التعريفية، حيث لوحظ أنه على الرغم من نجاح الجات في تخفيض حجم الرسوم الجمركية خاصة على السلع المصنعة، إلا أن القيود غير التعريفية بدأت في التزايد، مما تسبب في إلغاء بعض المزايا التي تحققت في السابق.

فقد نجحت الجولة في تحقيق جملة من المكاسب تتمثل فيما يلي:

1- تخفيض التعريفات الجمركية على الآلاف من السلع الزراعية والصناعية بمعدلات سنوية لمدة 8 سنوات ابتداء من جانفي 1980، وعليه فإن الدول الصناعية تلزم بتخفيض تعريفاتها الجمركية على الواردات بمعدل 34%⁽¹⁾.

2- المعاملة التفضيلية للدول النامية التي تصدر السلع المصنعة، على أن لا تلتزم الدول النامية بالمعاملة بالمثل للدول المتقدمة، ويعتبر هذا اعترافا واضحا بضرورة معاملة الدول النامية بصورة تمييزية نظرا لانخفاض متوسط دخل الفرد فيها مقارنة بالدول المتقدمة. لكن للأسف تم إقصاء من هذا الاتفاق مجموعة

⁽²⁾ محمد سيد عابد، ص 447، 446.

⁽³⁾ هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 189.

⁽¹⁾ نفس المرجع، ص 189.

من السلع الأساسية في صادرات الدول النامية وهي: المنسوجات، الأحذية، الصناعات الإلكترونية وغيرها. الأمر الذي قلل من أهمية هذا الاتفاق⁽²⁾.

3- لم يتم الاتفاق على إجراء تخفيضات على القيود المفروضة على الصادرات الزراعية التي تهم الدول النامية.

هذا وقد ناقشت الجولة جملة من الاتفاقات المتعلقة بالتجارة والمتمثلة فيما يلي⁽³⁾:

- اتفاقية الدعم وإجراءات الرد على دعم الصادرات:

و تتضمن الإجراءات لمكافحة الدعم عن طريق فرض رسوم تعويضية ، حيث تلتزم الدول الأعضاء بضمان ألا يتسبب تقديم الدعم في إلحاق الضرر بتجارة الدول الأخرى الأعضاء، كما تحدد الاتفاقية الحالات التي يحق للدولة المتعاقدة فرض الرسوم التعويضية على الواردات و الشروط المتضمنة لها.

- اتفاقية القيود الفنية على التجارة:

يقصد بالقيود الفنية على التجارة كافة الإجراءات التي تتخذها الدول لأغراض أمنية، صحية أو بيئية، حيث تلتزم الدول الأعضاء بضمان ألا تؤدي مثل هذه الإجراءات إلى وضع عراقيل غير ضرورية أمام تجارة الدول الأخرى إلى أسواقها.

- إجراءات تراخيص الاستيراد:

تضع الاتفاقية الضوابط الكفيلة بضمان عدم استخدام تراخيص الاستيراد كوسيلة الحد من الواردات، و ذلك بتبسيط إصدار تراخيص الاستيراد على أن يتم ذلك بصورة طبيعية و عادلة.

- اتفاق المشتريات الحكومية:

و التي بدأ تنفيذها في الاول من شهر فيفري من 1981 بهدف تطبيق قواعد المنافسة الدولية، للفوز بتعاقدات المشتريات الحكومية، و قد وقع على هذا الاتفاق (28) عضوا.

- احتساب قيمة الجمارك:

تضع هذه الاتفاقية نظاما متجانسا بين الدول الأعضاء لتقدير قيمة السلع المستوردة بهدف تقدير قيمة الرسوم الجمركية المستحقة عنها، كما تحضر الالتجاء إلى أسلوب التقدير الجزافي لقيمة السلعة المستوردة، و إنما يقتصر التقدير على أساس القيمة الواردة في بوليصة أو وثيقة الشحن أو فاتورة السداد،

(2) محمد سيد عابد، مرجع سابق ، ص 448.

(3) أسامة المجدوب ، مرجع سابق ، ص 48، 49، 50، 51.

ولقد منح الاتفاق للدول المتخلفة المنظمة إليه فترة سماح تصل إلى خمس سنوات قبل الالتزام بتنفيذ أحكامه.

-اتفاق اللحوم والثروة الحيوانية و الألبان:

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحرير و توسيع نطاق تجارية اللحوم و الثروة الحيوانية و الألبان بتطوير التعاون الدولي في هذا المجال .

- اتفاقية التجارة في الطائرات المدنية:

اتفقت مجموعة الدول الصناعية على إلغاء كافة الرسوم و التعريفات المفروضة على كافة أنواع الطائرات المدنية ابتداء من 1 جانفي 1980م ووقع عليها (30) عضوا فقط و تعلقت هذه الاتفاقية بإلغاء رسوم استيراد كافة الطائرات غير العسكرية و مكوناتها و الأجهزة و المكونات الأرضية التي تخدمها .

-اتفاق مكافحة الإغراق:

بعد التوصل إلى هذا الاتفاق في جولة كيندي، تم تطويره و تفسير أحكامه بصورة تفصيلية في جولة طوكيو.

على ضوء ما سبق فقد أسفرت جولة طوكيو عن نتائج هامة و مختلفة عن تلك التي تم التوصل إليها في الجولات السابقة، حيث لم تقتصر على التنازلات الجمركية فقط، و إنما تعدتها لتشمل بعض الجوانب المؤسسية و الإجراءات ذات الصلة بالتجارة الدولية، إلا أنها لم تتعرض للمشاكل الرئيسية التي تعاني منها، ومع ذلك فشلت جولة طوكيو في معالجة مشكلات أساسية كانت تؤثر في التجارة الدولية مثل تجارة المحاصيل الزراعية .كما و لم تتمكن هذه الجولة من تقديم اتفاقية نهائية حول إجراءات الوقاية بشأن تأثير الاستيراد على الإنتاج المحلي، وفيما يخص الاتفاقيات الخاصة بإزالة القيود غير التعريفات الجمركية فان عددا قليلا نسبيا من الدول تعهد بالتزام بها.

أما النتيجة النهائية للجولات السبع الماضية فهي حصول تخفيضات أساسية في التعريفات الجمركية خاصة بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة و التي بلغت 90% تقريبا و ذلك من حوالي 47% في العام 1947 إلى حوالي 4.7% في بداية الثمانينات و قامت جولة الاورجواي لتلافي المشكلات المعلقة في الجولات السابقة ومعالجة موضوعات جديدة و ذلك من خلال مفاوضات طويلة نسبيا دامت أكثر من سبع سنوات.

المطلب الثاني:اتفاقية GATT للعام 1994 و تطوراتها اللاحقة

عقب انتهاء جولة طوكيو، شهد الاقتصاد العالمي ارتفاع معدلات التضخم وكذا معدلات البطالة خاصة في الفترة ما بين (1981-1983) مما أدى إلى انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومما زاد من تفاقم الوضع الاقتصادي انفجار أزمة المديونية للدول النامية في سنة 1982، مما أدى إلى إتباع

سياسات انكماشية في بعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.C.D.E) ، والتي نجم عنها انخفاض معدلات الناتج المحلي الإجمالي ، والتي بلغت 1,3 % سنة 1981 و 0,3 % سنة 1982⁽¹⁾. في ظل هذا المناخ ظهر توافق دولي عام للبدء في جولة جديدة من المفاوضات، وعقد اجتماع للأطراف المتعاقدة على المستوى الوزاري في مدينة يونتادليستا بالأورغواي في الفترة الممتدة بين 15 و 20 سبتمبر 1986، و شارك في أعماله 92 دولة، و صدر عن الاجتماع إعلان وزاري ينص على بدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف سميت " جولة أورغواي " .

I. جولة أورغواي: 1986-1994 وأهدافها⁽¹⁾:

- تحقيق المزيد من التحرير و التوسيع و التنمية في مجال التجارة الدولية لصالح جميع الدول لاسيما الدول النامية والأقل نموا.
- دعم و تقوية دور الجات و تحسين النظام التجاري متعدد الأطراف، و توسيع نطاق التجارة الخاضعة لأحكام اتفاقية الجات، و تطوير نظام تسوية المنازعات الخاص بها بما يتلاءم مع البيئة الاقتصادية العالمية المتطورة.
- زيادة فاعلية الجات و قدرتها على مواكبة المناخ الاقتصادي الدولي المتطور والمتغير من خلال خطط الإصلاح الهيكلي.
- التعاون بهدف تقوية العلاقة بين السياسات التجارية و السياسات الاقتصادية التي تؤثر في النمو والتنمية الاقتصادية، و السعي لتحسين أداء النظام النقدي الدولي و ضمان استمرار التدفقات المالية و الاستثمارات الحقيقية للدول النامية.
- التوسع في مفهوم التجارة الدولية ليشمل التجارة الدولية في الخدمات، إضافة إلى الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية و إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة الدولية، وضوابط مكافحة الدعم والإغراق وضوابط وإجراءات الوقاية.
- توجيه الاهتمام إلى قطاعات مهمة في التجارة الدولية وأهمها التجارة الدولية الزراعية، وإلى تلك التي تحكمها ترتيبات استثنائية كالتجارة الدولية في المنسوجات والملابس الجاهزة، وتحقيقا لتلك الأهداف تم مناقشة موضوعات محددة في جولة أورغواي كان أهمها دخول السوق و المجالات الجديدة مثل مجال التجارة الخارجية في الخدمات التي تم إخضاعها لأسس التجارة متعددة الأطراف، والقواعد التي تنظم التجارة الدولية بين الأعضاء. وتعتبر هذه الجولة أكبر و أهم جولات التفاوض في إطار الجات حيث شاركت فيها 122 دولة منها 87 دولة نامية، و قد أعادت هذه الجولة النظر في مواد الجات من أجل

(1) نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001، ص100.

(1) عاطف السيد، مرجع سابق، ص 20-21.

تعديلها أو تفسيرها مع مراجعة عدد من اتفاقات جولة طوكيو، كما تناولت موضوعات جديدة لم يتم التطرق إليها في الجولات التفاوضية السابقة.

II. نتائج جولة الاورغواي:

1-اتفاق مراكز المنشئ لمنظمة التجارة العالمية:

تم بموجب هذا الاتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية لتكون الإطار المؤسسي المشترك لتنظيم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء و الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة الاورغواي وتضمنت الاتفاقية تحديد مهام المنظمة ، و هيكلها التنظيمي ، و جهازها الإداري و علاقتها مع المنظمات الأخرى و نظام اتخاذ القرار فيها و تحديد الأعضاء أسلوب الانضمام إليها و الانسحاب منها.

2-الاتفاقيات المتعلقة بالتجارة في السلع:

أولاً: الاتفاق العام للتعريفات الجمركية و التجارة: (1)

نص الاتفاق على أن أحكامه تشمل نصوص اتفاقية جات 1947 و أحكام عدد من الأدوات القانونية التي دخلت حيز التنفيذ بموجب اتفاقية جات 1947 ، فضلاً عن عدد من وثائق التفاهم المتعلقة بتفسير عدد من مواد الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة.

1-القواعد العامة:

كان هدف اتفاقية الجات وضع قواعد متعددة الأطراف للتجارة في السلع تقوم على مبادئ وسياسات تجارية متحررة ، و إن كانت في الوقت ذاته تقر بحق الدولة في حماية إنتاجها المحلي في مواجهة المنافسة الأجنبية ، وهي تطالب الدول بالإبقاء على الحماية في أدنى صورها.

2-استخدام التعريفات الجمركية في حماية الإنتاج الوطني:

*العمل على خفض التعريفات الجمركية إلى أقصى حد ممكن عن طريق التفاوض.

*الالتزام بتطبيق مبدأ عدم التمييز (شرط الدولة الأولى بالرعاية).

*سريان شرط المعاملة الوطنية.

ثانياً: اتفاق بشأن الزراعة: (1)

1-الدعم المحلي: حدد الاتفاق الدعم المقدم للسلع الزراعية بنوعين:

¹ عادل محمد خليل، منظمة التجارة العالمية أهم الاتفاقيات، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص2.

¹ عبد الستار سليمي بالتصرف، سياسات منظمة التجارة العالمية لتحرير التجارة الدولية في السلع و اثارها على الاقتصاد المصري، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2001، ص23، 24.

الدعم الأخضر والدعم الأصفر، الأول يسمح باستخدامه و لا تطبق عليه تعهدات الخفض، أما الثاني فيشمل الدعم الذي يطبق عليه تعهدات الخفض . لقد تم الاتفاق على أن تلتزم الأطراف المتعاقدة

بتخفيض الدعم المحلي للزراعة بمقياس الدعم الكلي سواء كان الدعم مباشرا أو غير مباشرا بنسبة 20 % عن القيمة المتوسطة في فترة الأساس - 1986 إلى 1988 - خلال ستة سنوات للدول المتقدمة بدءاً من 1995 و 13,3 % خلال عشر سنوات للدول النامية.

2-دعم التصدير: ينص الاتفاق على أن تخفض الدول المتقدمة نفقات دعم صادراتها الزراعية بنسبة 36 % من الدعم الإجمالي للصادرات و بنسبة 21 % من كمية الصادرات الخاضعة للدعم في فترة 1990-1996 خلال ستة سنوات ، و بنسبة 24 % من القيمة و 14 % من الكمية خلال عشرة سنوات في حالة الدول النامية ،

ثالثاً: اتفاق بشأن تدابير الصحة و الصحة النباتية:(2)

و ذلك بهدف حماية حياة و صحة الإنسان و الحيوان والنبات من أخطار انتشار الأوبئة و الأمراض و الميكروبات أو من أخطار استخدام المواد المضافة أو الملوثات.
و لا يشترط الاتفاق تطبيق هذه المعايير على أساس شرط الدولة الأولى الأكثر رعاية بل يسمح تطبيقها على أساس تمييزي بشرط ألا يشكل التمييز تعسفاً أو يكون غير مبرر.

رابعاً: اتفاق بشأن منسوجات و الملابس ATC:

حتى وقت قريب كانت 50 % من تجارة المنسوجات و الملابس تخضع للاتفاقية الدولية للألياف المتعددة المنعقدة سنة 1947 والتي تنص على أحقية الدول الصناعية المنتجة للمنسوجات و الملابس بفرض القيود حمائية على وارداتها من هذه المنتجات في شكل حصص (Quotas). التي تعتبر هتكا صريحا لمبادئ اتفاقية الجات و لتقارير جولات المفاوضات حول تحرير التجارة الدولية بإزالة كافة القيود غير التعريفية لصالح القيود التعريفية أمام تدفق السلع و الخدمات في السوق الدولية هذا من جهة، و من جهة أخرى انعكس تطبيق نظام الحصص سلبا على أوضاع الدول المتخلفة مسببا لها أضرارا فادحة هذا لتمتعها بميزة نسبية في تجارة المنسوجات و الملابس حيث تشكل هذه الأخيرة أكثر من 40 % من صادراتها الصناعية.

(2) نفس المرجع، ص29.

لهذا طالبت هذه الدول بإدراج موضوع تحرير تجارة المنسوجات و الملابس في جدول مفاوضات الأورغواي لتتوصل إلى إلغاء اتفاقية الألياف المتعددة القائمة، و بعد طول النقاش و التفاوض في جولة الأورغواي توصل المفاوضون إلى وضع اتفاقية مؤقتة و خاصة بالمنسوجات و الملابس تنص على دمج هذه الأخيرة في اتفاقية الجات 1994 على أربعة مراحل خلال عشر سنوات بدءاً بدخول اتفاقية الجات حيز التنفيذ في سنة 1995، و تنتهي في أول جانفي 2005 (1).

خامساً: اتفاق بشأن العوائق الفنية على التجارة: TBT

يعمل الاتفاق على تحقيق التوازن بين حقوق و التزامات الدول في فرض المواصفات القياسية اللازمة لحماية الإنتاج المحلي أو لحماية صحة و سلامة المواطنين، بحيث لا تشكل هذه المواصفات عائقاً أمام التجارة الدولية، و يقر هذا الاتفاق بحق الدول في تطبيق اللوائح التي تحدد معايير الإنتاج الإلزامية.

- ويشترط الاتفاق لاستخدام دولة ما لمعيار إلزامي أو غير إلزامي (2):
- أن يتم التطبيق على جميع المصادر على أساس مبدأ شرط الدولة الأكثر رعاية.
- ألا تعامل المنتجات المستوردة معاملة أقل من معاملة المنتجات الوطنية.
- ألا يؤدي صياغة المعيار و تطبيقه إلى نشوء عوائق غير ضرورية أمام التجارة.

سادساً: اتفاق بشأن إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة: TRIMS (3)

استخدام الدولة لقواعد المنظمة للاستثمار بحيث لا تشكل عائقاً أمام التجارة الخارجية، ومن هذه القواعد شرط المكون المحلي، شرط الأداء التصديري، شرط السماح بالاستيراد في حدود عائدات التصدير وغيرها و قد حدد الاتفاق مدداً انتقالية للتخلص من الإجراءات المحظورة و هي سنتين بالنسبة للدول المتقدمة و خمس سنوات بالنسبة للدول النامية و سبع سنوات للدول التي تمر بمرحلة التحول من تاريخ بدء نفاذ الاتفاق في 1995/10/10.

سابعاً: اتفاق بشأن مكافحة الإغراق: (1)

لقد تم بحث موضوع الإغراق و الإجراءات المضادة له في جولات مفاوضات سابقة، غير أن في جولة الأورغواي وضعت اتفاق خاص لمنع سياسة الإغراق بتحديد المعنى الدقيق للإغراق، وذلك بوضع قواعد واضحة لحساب هامش الإغراق بهدف تحديد قيمة الرسم المضاد للإغراق الذي سيفرض على الدولة التي تمارسه كتعويض للمتضررين و وضع الإجراءات اللازمة للتحقيق في صحة وقوع

(1) عادل محمد خليل، منظمة التجارة العالمية، أهم الاتفاقيات، مرجع سابق، ص 5.

(2) نفس المرجع، ص 6.

(3) نفس المرجع، ص 7.

(1) نفس المرجع، ص 8.

الإغراق و آلية تنفيذ نصوص اتفاق مكافحة الإغراق الذي جاء في مؤتمر مراكش تحت اسم "الاتفاق بشأن تطبيق المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة الجات 1994"

هذا و قد نصت الاتفاقية على إنشاء لجنة خاصة معينة بالإشراف على تطبيقها تكون عضويتها مفتوحة أمام جميع الأعضاء، و تنتخب رئيسا لها، تجتمع مرتين في السنة على الأقل أو بناءا على طلب أي عضو فيها، كما تتيح الفرصة للتشاور بين الأعضاء حول جميع المشاكل المتعلقة بالاتفاقية و تعزيز أهدافها. هذا و تعمل الأمانة العامة للمنظمة العالمية لتجارة كأمانة عامة للجنة، كما تنص الاتفاقية على وجوب إنشاء آلية لتسوية المنازعات، المفاوضات و التحكيم و من أهم التحسينات التي أدخلتها هذه الاتفاقية على المادة السادسة من اتفاقية الجات الدولية حول مكافحة الإغراق توقيف تطبيق الإجراءات المضادة للإغراق بعد مرور خمس سنوات البدء في تطبيقها، و ذلك إذا لم تعترض السلطات المعنية و تثبت بأن إزالة هذه الإجراءات سوف يسبب ضررا فادحا لها، كما ينص الإتفاق على الوقف الفوري لأي تحقيق في حالات الإغراق إذا كان هامش الإغراق اقل من 2 % من سعر تصدير المنتج، أو إذا كانت الكمية المستوردة من الدولة معينة متهمة بالإغراق بأقل من 3 % من إجمالي الواردات هذا المنتج، حتى يمكن اعتبار أن هناك حالة إغراق.

ثامنا: اتفاق بشأن التقييم الجمركي: (2)

ينص هذا الاتفاق على ان تتقيد السلطات الجمركية بتحديد قيمة البضائع الواردة على أساس القيمة الفعلية المدفوعة فيها او المستحقة الدفع من جانب المستورد و تحسب لإمكانيات تقديم المستورد لفواتير غير حقيقية عن قيمة الشحنة و قد حدد الاتفاق خمسة معايير لتحديد قيمة الصفقة و بالترتيب الوارد في الاتفاق لهذه المعايير بحيث لا تنتقل لاستخدام المعيار الثاني إلا إذا تبين لها عدم إمكانية استخدام المعيار الأول وهكذا:

*قيمة السلع المطابقة الواردة في صفقات أخرى في نفس الوقت تقريبا.

*قيمة السلع المماثلة و الواردة في صفقات أخرى في نفس الوقت.

*القيمة المستنتجة: يتم تحديدها على أساس سعر الوحدة من المبيعات في السوق المحلي من السلع

المستوردة التي يتم تقييمها او من السلع المطابقة.

*القيمة المحسوبة: حيث يتم تحديد القيمة عن طريق إضافة مبلغ يغطي أرباح المنتج و البائع في

بلد الإنتاج إلى تكلفة السلعة الخاضعة للتقييم.

*الطريقة الاحتياطية: في حالة عدم إمكان استخدام أي من الطرق الأربعة السابقة، فإنه يمكن للجمارك استخدام أي من الطرق السابقة بطريقة مرنة على أساس المعلومات المتوافرة في البلد المستورد .

تاسعا: اتفاق بشأن المعاينة قبل الشحن: PSI(1)

ينص الاتفاق على الضوابط المسموح بها و حقوق الدول للقيام بفحص السلع المستوردة قبل دخولها لأراضيها سواء من حيث الكمية أو القيمة أو الجودة.

عاشرا: اتفاق بشأن قواعد المنشأ: (2)

يغطي الاتفاق القواعد التي تضعها الدول لتحديد منشأ السلع الواردة إليها بما في ذلك التبويب و التصنيف الجمركي و تحديد نسب المنشأ في الصناعات التجميعية، بشرط ألا تؤدي هذه القواعد إلى وضع عراقيل أمام التجارة الدولية.

الحادي عشر: اتفاق بشأن إجراءات تراخيص الاستيراد:

ينضم هذا الاتفاق حق الدول في استخدام تراخيص الاستيراد و أن يتم منح التراخيص بشكل تلقائي، أو تحديد منح التراخيص بشكل غير تلقائي بصورة واضحة و بما لا يؤدي إلى عرقلة التجارة الدولية، و قد تم وضع القواعد الخاصة بالتراخيص التلقائية و غير التلقائية و تهدف إلى أن يشكل هذا الإجراء عبئا غير ضروري على المستورد. (3)

الثاني عشر: اتفاق بشأن الدعم و الرسوم التعويضية:

تم البحث في هذا الموضوع خلال جولة طوكيو، و نظرا لأهمية هذا الموضوع و عدم وضوح نصوص الاتفاقية من جهة، و الغموض الذي دار حول مفهوم الدعم و تحديد مقدار الرسوم التعويضية التي فرضتها من قبل الدولة المتضررة من جراء ممارسات سياسات الدعم بجميع أشكالها من جهة أخرى، لهذا طالبت الدولة المتعاقدة إعادة طرح هذا الموضوع على طاولة مفاوضات جولة الأورغواي، و بعد طول المداولات و مناقشات توصل المفاوضون إلى اتفاق سمي باتفاقية الدعم و الإجراءات التعويضية، التي تتألف من 32 مادة موزعة على 11 جزء و سبعة ملاحق.

هذا و الجديد الذي أضافته هذه الاتفاقية أنها لا تنطبق مع اتفاقية الدعم الزراعي لأنها خاضعة لأحكام اتفاقية الزراعة هذا من جهة، و من جهة أخرى حددت هذه الاتفاقية التعريف الدقيق للدعم من خلال المادة الأولى من نص الاتفاقية بأنواعه و ذلك حسب درجة مشروعية تطبيقه من وجهة نظر المنظمة العالمية للتجارة، و عن الإجراءات التعويضية فتتمثل في مجموعة من الإجراءات التي يمكن للعضو

(1) نفس المرجع، ص9.

(2) نفس المرجع، ص9.

(3) نفس المرجع، ص10.

المتضرر اللجوء إليها من جراء ممارسة عضو آخر للدعم المحظور إليه، و تتمثل هذه الإجراءات في فرض رسوم تعويضية للمنتجين المحليين المتضررين أو تقديم تعويض نقدي، هذا و لا يسمح باستخدام هذه الإجراءات قبل البدء بالتحقيق، التشاور، المفاوضات و صدور قرار بتحديد الأضرار من قبل السلطات في الدولة العضو بناء على نتائج التحقيق.(1)

الثالث عشر: اتفاق بشأن اجراءات الوقاية:

لقد أجازت المادة 19 من اتفاقية الجات لسنة 1947 للدول الأعضاء المتضررة ضررا جسيما، فعليا أو محتملا اتخاذ إجراءات وقائية عند تدفق سيل هامر من واردات المنتج معين أن يقوم بتعليق أو تعديل ألتزمته التعريفية كليا أو جزئيا من هذا المنتج بغض النظر عن مصدره على أن يطبق هذا الإجراء بصفة غير تمييزية و لا يوجه مباشرة إلى الدول المصدرة لهذا المنتج.

أما الاتفاق الجديد فقد احتفظ بالصفة غير التمييزية في تطبيق الإجراءات الوقائية مع إلغاء كافة التدابير و الإجراءات الوقائية السابقة المعمول بها في المادة 19 أعلاه، مضيفا إليها عددا من ضوابط التي تحول دون إساءة استخدامها لأغراض حمائية، كما سمحت للبلد العضو الذي يعاني من ظروف حرجة باتخاذ تدابير وقائية مؤقتة إثر قرار أولي بوجود دليل واضح على أن الزيادة الكبيرة في واردات منتج ما قد ألحق فعلا ضربا خطيرا أو أنه يهدد بحدوثه على أن لا تتجاوز مدة التدبير المؤقت 200 يوما يتم خلالها البدء في إجراء تحقيق بذلك، و بعد المفاوضات و المشاورات مع الأطراف المعنية يتم التوصل في إطار لجنة الوقاية إلى اتخاذ الوسائل المناسبة لتعويض التجاري عن الآثار السلبية التي خلفها هذا التدبير الوقائي، و في أي من الحالات يجب التخلص من أية إجراءات وقائية قائمة خلال خمسة سنوات من قيام المنظمة العالمية للتجارة، أو خلال ثماني سنوات من بدء تطبيق الإجراء كحد أقصى، هذا و ما يلاحظ في الأخير أن اتفاق الإجراءات الوقائية لا ينطبق على بعض الصادرات المهمة للدول النامية كالمنسوجات و الملابس التي تخضع لإجراء وقائي خاص يطبق بطريقة تمييزية أي ضد الدول بعينها ، و كذا المنتجات الزراعية التي ستظل لفترة طويلة نسبيا (لمدة 10 سنوات) خاضعة لنظام تعدد الإجراءات الوقائية(2).

3-الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات : GATS

لقد كان وراء إدخال الخدمات ضمن المجالات التي تم التفاوض عليها بجولة الاورغواي ،الطلب المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية بتنظيم قواعد خاصة بتجارة الخدمات تلحق بالاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة ،وعلى الرغم من التحفظات التي أيدتها الدول النامية لعدم قدرتها على المنافسة في هذا القطاع مقارنة بالدول المتقدمة ،ولم يكن بمقدرة الدول النامية رفض هذا الطلب أو معارضته ،لان

(1) نفس المرجع ،ص10.

(2) نفس المرجع ،ص12.

الدافع وراء هذا الطلب كان قويا ويتمثل في ان الولايات المتحدة الأمريكية توصلت إلى إن التقدم التكنولوجي الذي عرفته الدول الصناعية الكبرى خاصة في مجال تقديم المعلومات والاتصالات ،أدى إلى زيادة حصة تصدير الخدمات خارج حدودها ،مما جعلها تصر على إدخالها مثل تجارة السلع ضمن نطاق التحرير العالمي ،وإزالة كافة العوائق و الحواجز التي تعوق تصديرها،والمتمثلة في مجموعة من القوانين و الإجراءات الإدارية الداخلية بكل دولة والتي تعد عقبة أمام التجارة الدولية في الخدمات(1).

تسري أحكام الاتفاقية على اثنا عشر قطاعا خدميا:

-خدمات الأعمال التجارية و يدخل فيها الخدمات المهنية و المحاسبية
-خدمات الاتصالات.

-خدمات التشييد و البناء.

-خدمات التوزيع.

-الخدمات التعليمية.

-الخدمات البيئية.

-الخدمات المالية(التأمين،الخدمات المصرفية،أسواق المال).

-الخدمات الصحية.

-خدمات السياحة و السفر.

-الخدمات الترفيهية،والثقافية و الرياضية.

-خدمات النقل

-الخدمات الأخرى غير الواردة تحت أي تقسيم سابق.

هيكل الاتفاق:

تتضمن الاتفاقية 26 مادة تغطي كل قطاعات الخدمات والالتزامات العامة للدول الأعضاء بشأنها وفقا للمبادئ التالية:

*كافة قطاعات الخدمات تخضع لاتفاقية GATS .

*تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية.

*تطبيق شرط المعاملة الوطنية.

*الشفافية في القواعد المطبقة للوائح.

*أن تتسم الإجراءات التنظيمية التي تتبعها الدول بالموضوعية و العقلانية.

*رفع القيود على المدفوعات الدولية.

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة ،تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات (GATS)، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص99.

*ان تتفاوض الدول بشأن التزاماتها مع ربط هذه الالتزامات بما لا يسمح بالترجع عنها.
*التحرير التدريجي و المستمر لتجارة الخدمات عن طريق دورات مفاوضات متتالية.

ملاحق الاتفاق:

نظرا للشعور الذي ساد أثناء جولة أوجواي بعدم إمكانية استكمال المفاوضات المتعلقة بتحرير التجارة في بعض قطاعات الخدمات، فقد الحق بالاتفاق وكجزء لا يتجزأ منه عدد من الملاحق تحدد القواعد الإضافية الخاصة بمواصفات القطاعات محل التفاوض و تقدم خطوات إرشادية من اجل استمرار المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة في هذه القطاعات وتغطي هذه الملاحق قطاعات الخدمات المالية،انتقال الأشخاص الطبيعيين،الاتصالات والنقل البحري و النقل الجوي.

4-اتفاقية حماية الملكية الفكرية TRIPS

تعود جذور حماية هذه الحقوق الفكرية إلى اتفاقية باريس عام 1967 الخاصة بحقوق الملكية الصناعية، لعام 1971 التي تتناول حقوق التأليف، BERNE واتفاقية كما توجد مؤسسة عالمية متخصصة وهي المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية التي أنشأت عام 1967، مهمتها تطبيق هاتين الاتفاقيتين وتضم 157 دولة. وتحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ورغم معارضة غالبية الدول النامية، انتقلت أحكام الاتفاقيتين مع بعض التعديلات إلى جولة الأوغواي فظهر الاتفاق متعدد الأطراف حول حقوق الملكية الفردية ذات العلاقة بالتجارة. والواقع أنه في إطار GATT او في إطار O.M.C مناقشة الملكية الفكرية لا تعدو أن تكون محاولة من قبل الدول الصناعية، من أجل حماية نتائج ابتكاراتهم واختراعاتهم العلمية، والانفراد باستغلالها لأطول مدة ممكنة، ومحاولة وضع العقبات أمام الدول النامية للحيلولة دون استخدام تلك التكنولوجيا وبراءات الاختراع إلا بشروط تضعها الدول المتقدمة.

وفي هذا السياق، تعد صناعة الدواء في الدول النامية من التحديات الكبيرة نظرا للقيود التي تفرضها الدول صاحبة الاختراع وطالبت الدول النامية، بقيادة الهند والبرازيل من الدول المتقدمة، السماح لها بإنتاج أدوية خارج براءات الاختراع، في إطار سياستها للصحة العامة، وذلك بغرض مواجهة الأمراض والأوبئة مثل الإيدز والسل والملاريا⁽¹⁾.

و تتألف اتفاقية حماية الملكية الفكرية من 73 مادة موزعة على سبعة أقسام، حيث تتناول الأربعون مادة (1-40) شروط الالتزام بالاتفاقية، فترة و إطار و استعمال حقوق الملكية الفكرية، في حين تتناول الثلاثون مادة الباقية (41-73) الإجراءات اللازمة لحماية امتلاك الحقوق الفكرية، الاختراعات وكيفية

⁽¹⁾ محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، العدد 2002/01، ص22.

المحافظة عليها و تسوية المنازعات و كذا الترتيبات المرحلية للتطبيق. كما تضع قواعد لمكافحة الغش الصناعي و عمليات سرقة التكنولوجيا و التقليد و كذا تحديد المقاييس و المواصفات الدقيقة لحماية الحقوق و آليات تطبيق و تسوية المنازعات و العقوبات.

4-1- حقوق الملكية الفكرية:

هي حق المؤلف و المفكر والمخترع و المبتكر، في منع الآخرين من استغلال اختراعاتهم و تصاميمهم وأفكارهم وما أبدعته عقولهم.

4-2- أحكام نفاذ الاتفاق:

تعتمد الاتفاقية على الدول الأعضاء في تنفيذ أحكامها عن طريق سن تشريعات وإقامة المؤسسات اللازمة لتنفيذ أحكام الاتفاق، وينص الاتفاق على تمكين مالكي حقوق الملكية الفكرية من تصحيح الوضع بما في ذلك تطبيق إجراءات وقتية وفقا للقانون المدني المطبق، وتخويل المحاكم الوطنية بان تأخذ إجراءات تحفظية فورية وفعالة للحفاظ على الأدلة المتعلقة بادعاء الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية، ومنع حدوث التعدي بما في ذلك منع دخول السلع المستوردة إلى الأسواق التجارية الواقعة في نطاق اختصاصها، وحق هذه المحاكم في حالة ثبوت وقوع التعدي في الحكم بالتعويض الكافي ولها أيضا الحكم بإعدام شحنة السلع المتعدية.

4-3- الفترات الانتقالية:

لإتاحة الفرصة للدول لتعديل تشريعاتها الوطنية لتتواءم مع أحكام اتفاقية ترانس فقد تضمنت الاتفاقية إتاحة فترات انتقالية للدول حسب مستوى نموها:

فمنحت الدول المتقدمة عاما واحدا ينتهي في أول جانفي 1996، لتوفيق أوضاعها ومنحت الدول النامية و الدول في مرحلة التحول خمس سنوات تنتهي في 2000/01/01 وأعطيت الدول الأقل نموا إحدى عشر سنة تنتهي في 2006/01/01.

4-4- أنواع حقوق الملكية الفكرية وحدود الاتفاقية : (1)

4-4-1- حقوق المؤلف و الحقوق المرتبطة بها:

*التأليف: 50 عاما من تاريخ الترخيص بالنشر او مدة حياة المؤلف مضافا إليها 50 عاما.

*التصوير السينمائي: 50 عاما بعد تاريخ إتاحة العمل للجمهور أو 50 عاما بعد تاريخ انجاز العمل إذا لم تتم إتاحتها للجمهور.

¹<http://www.mci.gov.sa/Agencies/TechnicalAffairs/Departments/Sharq/Pages/1-4-2.aspx>

*التصوير الفوتوغرافي:25 عاما بعد انجاز العمل.

*الأداء العلني:50 عاما من نهاية السنة الميلادية التي تم فيها الأداء

*إنتاج الاسطوانات :50 عاما من نهاية السنة الميلادية التي تم فيها تسجيل الاسطوانة لأول مرة.

*البث الإذاعي:20 عاما من نهاية السنة الميلادية التي حدث فيها البث.

4-4-2-العلامات التجارية :

تشير المادة 15 من اتفاقية التريبس إلى أن العلامة التجارية هي العلامة التي تقدمها مؤسسة ما عن سلع و خدمات للمؤسسات الأخرى و يشترط لتسجيل العلامة ان تكون مميزة،و تعطي اتفاقية التريبس لمالك العلامة المسجلة حق استغلالها متمتعاً بالحماية لمدة 7 سنوات من تاريخ التسجيل قابل للتجديد لعدد غير محدد من المرات ،ونظرا لان الحماية الممنوحة لمالك العلامة التجارية المسجلة تفترض قيامه باستغلال العلامة التجارية لذا فان المادة 19 من الاتفاقية تسمح بالغاء الحماية المقررة للعلامة اذا لم يستغل مالكاها لمدة 3 سنوات متصلة.

4-4-3-المؤشرات الجغرافية:

وفقا للمادة 22 من اتفاقية التريبس فان هدف المؤشرات الجغرافية هو إحاطة المستهلك بان سلعة ما تتميز بشهرة أو بخصائص تعزى أساسا إلى منشأها الجغرافي ،وتمنع الاتفاقية تسجيل أو استخدام تسمية جغرافية تعطي انطبعا مضللا لدى مستهلك السلعة.

4-4-4-النماذج الصناعية :

اشتطت المادة 25 من اتفاقية التريبس توفير الحماية للنماذج الصناعية بشرط إن تكون جديدة و أصلية ،ومن أمثلة هذه النماذج صناعة تصميم المنسوجات والتي يمكن حمايتها في إطار قوانين النماذج الصناعية وتمتد مدة الحماية وفقا لاتفاقية تريبس 10سنوات.

4-4-5-براءات الاختراع:

تشترط الاتفاقية لكي يتم تسجيل احد الاختراعات و منحه البراءة اللازمة ان يكون الاختراع جديدا ،ويتضمن خطوة ابتكاريه وان يكون قابلا للاستغلال التجاري ويمكن منح براءة الاختراع عن منتج او عن طريقة إنتاج ويحق للدول منح استغلال اختراع في أراضيها يتعارض مع النظام العام او الأخلاق أو حماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات أو يسيء للبيئة.

وقد أوردت اتفاقية التريبس في مادتها 31 حالة خاصة بالترخيص الإجباري تجيز للحكومة في حالة عدم توافر منتج معين أو توافره بأسعار باهظة،ورفض مالك البراءة الخاصة بهذا المنتج السماح باستغلال براءة اختراعه او وضعه شروطا غير معقولة لهذا الاستغلال ان تسمح الحكومة لأحد المعنيين المهتمين بهذا الاختراع استخدام البراءة ودفع إتاوة مناسبة تحدها الحكومة لمالك

البراءة، ويشترط في حالة منح الترخيص الإجباري أن يكون التوريد للسوق المحلي بصورة رئيسية، وإلغاء الترخيص الإجباري إذا لم تعد الظروف التي أدت إلى منحه قائمة.

4-4-6- مخططات تصميم الدوائر المتكاملة:

تشير اتفاقية التريبس الى تطبيق احكام معاهدة واشنطن بشأن الملكية الفكرية الخاصة بالدوائر المتكاملة (1989) وتنص هذه الاتفاقية على ان استيراد او بيع مواد تشتمل على دوائر متكاملة مجمعة دون اذن من صاحبها يعتبر عملا غير مشروع، الا في حالات الاستغلال في اغراض عامة غير تجارية او لتصحيح اثار الممارسات التي يتقرر قضائيا او اداريا انها غير تنافسية، وتمتد هذه الحماية المقررة لمخططات تصميم الدوائر المتكاملة الى 10 سنوات اعتبارا من تاريخ التسجيل .

4-5-7- المعلومات السرية:

أشارت المادة 39 من اتفاقية تريبس إلى سريان أحكام معاهدة باريس (1967) في هذا الخصوص، وتنطبق أحكام هذه المادة على حماية المعلومات السرية و الأسرار التجارية و المعرفة التقنية بشرط ان تكون خضعت لإجراءات مناسبة للمحافظة على سريتها كما نصت المادة على حماية الحكومات لبيانات الفحص السرية او البيانات الأخرى التي تشترط الحكومات تقديمها بغية اعتماد تسويق المنتجات الصيدلانية و الزراعية و الكيميائية وذلك للحيلولة دون أي استغلال تجاري غير مشروع لهذه المعلومات.

المطلب الثالث :تأسيس المنظمة العالمية للتجارة

أعلن المؤتمر الوزاري المنعقد بمدينة مراكش المغربية في 15 افريل 1994 عن انتهاء أطول جولة من المفاوضات التجارية –جولة الأورغواي – عرفتها العلاقات التجارية الدولية في إطار الجات و التي دامت أكثر من 7 سنوات بخلق كيان دولي جديد يكون له القدرة على التكيف أكثر مع المتغيرات الدولية الجديدة من جهة، و السعي إلى تحقيق أقوى اندماج بين اقتصاديات دول العالم من جهة أخرى، و بالتالي العمل على تذويب كافة الخلافات و التقليل من فرص نشوب حروب تجارية بين هذه الدول مستقبلا، وقد تأسست المنظمة العالمية للتجارة في 01-01-1995.

I. مهام المنظمة :

تبرز أهمية المنظمة العالمية للتجارة من خلال المهام التي أوكلت إليها و التي نحصرها فيما

يلي(1) :

(1) احمد الكواز، النظام الجديد للتجارة العالمية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، ص6.

- تسهيل إدارة وتطبيق الاتفاقات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء بما في ذلك الاتفاقات الجمعية المتعددة الأطراف.
- توفير منتدى للمفاوضات الدولية بين الأعضاء حول المسائل العالقة و من أجل تحقيق المزيد من تحرير التجارة بصفة عامة.
- العمل على فض و تسوية المنازعات الدولية التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تطبيق نصوص الاتفاقيات التجارية وفقا للأسس و المبادئ التي نصت عليها الاتفاقيات الخاصة بذلك.
- المراجعة الدورية للسياسات التجارية في الدول الأعضاء.
- التعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و الوكالات الملحقة به من أجل تحقيق قدر اكبر من التناسق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية.

2- الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة (2):

وفقا للمادة الرابعة من الاتفاقية يعتبر المؤتمر الوزاري أعلى هيئة في المنظمة العالمية للتجارة، ثم المجلس العام، مجالس متخصصة، لجان و سكرتارية، كما يوضحه المخطط أدناه.

2-1-المؤتمر الوزاري :

و يضم في عضويته ممثلي كافة الدول الأعضاء بمستوى وزير، يجتمع مرة كل سنتين على الأقل و يعتبر السلطة العليا المشرفة على التنفيذ مهام المنظمة، اتخاذ القرارات و الإجراءات اللازمة في جميع المسائل التي تتعلق بأي من اتفاقيات التجارة المتعددة الأطراف بناء على طلب الدول الأعضاء.

2-2- المجلس العام :

يعد مثابة مجلس إدارة المنظمة يضم في عضويته أيضا كافة الدول الأعضاء و يجتمع كلما دعت الحاجة إلى ذلك، يتولى المجلس العام مهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته، فضلا عن توليه مهام هيئة تسوية النزاعات و مهام هيئة مراجعة السياسة التجارية للدول الأعضاء. ويمكن تصنيف اختصاصات المجلس العام حسب طبيعتها إلى ثلاثة اختصاصات:

- اختصاص إداري: يتمثل في اعتماد المجلس للأنظمة المالية وتقديرات الميزانية السنوية.
- اختصاص رقابي: حيث له صلاحية القيام بمسؤوليات جهاز مراجعة السياسة التجارية حسبما يكون ذلك مناسبا.

- اختصاص قضائي: حيث يمكن للمجلس أيضا القيام بمسؤوليات جهاز تسوية المنازعات حسبما يكون ذلك مناسباً.

يقوم المجلس بالإشراف العام على المجالس النوعية كمجلس التجارة في السلع، مجلس التجارة في الخدمات ومجلس حقوق الملكية، والإطلاع على أنشطة الأجهزة المشار إليها في الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، كما ينفرد المجلس بصلاحيه إقامة التعاون مع كل المنظمات الدولية لأجل تحقيق التناسق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية.

2-3- المجالس المتخصصة :

يعد أحد الأجهزة الرئيسية للمنظمة العالمية للتجارة، و يشمل ولايته كافة المجالس التالية :

- مجلس الشؤون التجارية في السلع.

-مجلس الشؤون التجارية في الخدمات.

-مجلس الشؤون حماية الملكية الفكرية.

2-4- اللجان الفرعية :

ينشئ المؤتمر الوزاري لجنة للتجارة و التنمية، لجنة لقيود ميزان المدفوعات و لجنة للميزانية و المالية و الإدارة. كما يمكن المؤتمر إنشاء لجان أخرى كلما دعت الحاجة إلى ذلك و المهام الموكلة إليها تكون بموجب الاتفاقيات المتعددة الأطراف، و كذا بما يعهد إليها المجلس العام من مهام إضافية كما تضطلع لجنة التجارة و التنمية كجزء من مهامها بدراسة دورية لتطبيق أحكام المؤقتة الواردة في اتفاقية التجارة المتعددة الأطراف لصالح الدول النامية، لترفع تقريرها إلى المدير العام لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها، هذا و عضوية اللجان الفرعية مفتوحة لجميع الأعضاء الراغبين في ذلك.

2-5- السكرتارية :

كما تحتوي هيكله المنظمة أيضا سكرتارية يرأسها مدير عام يقوم بتعيينه المؤتمر الوزاري الذي يعين بدوره طاقم عمل السكرتارية كما يحدد واجبات و شروط عمل كل فرد منهم بما يتماشى مع القوانين المتبناة في المؤتمر الوزاري، و تجدر الإشارة أن مسؤوليات مدير العام و طاقمه ذات طبيعة

دولية بحتة بمعنى أن لا يقبل تعليمات من أي حكومة أو سلطة أو جهة أخرى غير تلك الموجودة في المنظمة التجارية العالمية.

3- العضوية في المنظمة العالمية للتجارة :

الأعضاء الأصليون في المنظمة العالمية للتجارة، هم الأطراف المتعاقدة في اتفاقيات الجات 1947 و ذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ الاتفاقيات الحالية. و تجدر الإشارة هنا إلى أن الدول النامية و الدول الأقل نموًا المعترف بها من طرف الأمم المتحدة، لا يطلب منها عند الانضمام أن تقدم تعهدات أو تنازلات إلا في الحدود التي تتفق مع مرحلة تنمية كل منها، و احتياجاتها المالية، التجارية و كذا إمكانياتها الإدارية أو المؤسسية.

4- الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (1) :

على البلد الراغب في الانضمام تقديم ما يلي :

- طلب مرفق بدراسة وافية عن الأوضاع الاقتصادية و التجارية الوطنية.
- تقديم تعهد بالالتزام بأحكام اتفاقيات الجات جميعها.
- الالتزام بإجراء تعديلات هيكلية على أوضاع الدولة الاقتصادية و مطابقة لوائحها و قوانينها مع الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات الجات.
- إرفاق الجداول المتعلقة بالتعريفات الجمركية لجميع السلع و الخدمات التي تتعامل بها الدول و كذا الجهات التي تتعامل معها.

ثم ينظر المدير العام في الطلب و يؤلف فريق عمل مكون من الدول المعنية للتفاوض مع الدولة الطالبة للعضوية حول مستويات التعريفات و إجراءات و شروط التبادل التجاري فيما بينها. ثم يرفع فريق العمل تقريره عن نتائج الدراسة للمدير العام الذي يعرضه بدوره على المؤتمر الوزاري، لاتخاذ قرار الانضمام و ذلك بموافقة بأغلبية الثلثين أعضاء المنظمة ومدى مطابقة ذلك للمادة 12 .

5- طريقة تسوية المنازعات:

تؤكد قواعد المنظمة العالمية للتجارة على أهمية المشاورات لضمان التوصل إلى حلول لمنازعات إذ يطلب من العضو أن يدخل في مشاورات خلال 30 يوما من طلب عضو آخر، ذلك و إذ لم يتم التوصل إلى تسوية خلال 60 يوما من طلب التشاور، فمن حق صاحب الدعوى أن يطلب تشكيل لجنة تحكيم المشاورات كذلك يمكن للأطراف المتنازعة أن تتفق فيما بينها على إتباع أساليب بديلة لتسوية

(1) احمد الكواز، مرجع سابق، ص7.

المنازعات بما في ذلك جهود الوساطة، و في حالة عدم التوصل إلى التسوية بطريقة ودية من خلال المشاورات تتم تسوية النزاع من خلال لجنة تحكيم تشكل بناء على طلب يعرض على اجتماع تعقده تسوية المنازعات إلا إذا قررت هذه الأخيرة بالإجماع عدم الحاجة لتشكيل هذه اللجنة و في حالة عدم اتفاق الأطراف على الأعضاء الذين يكونون لجنة التحكيم خلال 20 يوما، يمكن للمدير العام اتخاذ هيئة قرار في هذا الشأن، و تعرض تقارير لجان التحكيم على هيئة تسوية المنازعات لقرارها بعد 20 يوما من إصدارها، و في حالة الموافقة على تقرير لجنة التحكيم أو تقرير هيئة الاستئناف فعلى الطرف المعني أن يعلن عزمه على تنفيذ التوصيات، و إذا اعترضت هذه التوصيات صعوبات عملية في التطبيق، تتاح مهلة مناسبة تتفق عليها الأطراف المعنية و توافق عليها هيئة تسوية المنازعات.

و يمكن للدول المتنازعة أن تقوم بالإجراء الاستئناف خلال 60 يوم من تاريخ تقديم طلب الاستئناف للبحث في الموضوع. و قد تمتد الفترة أكثر عند طلب جهاز الاستئناف لمدة 60 يوم كحد أقصى. و تجدر الإشارة أن قرار الاستئناف يعتبر قطعيا و واجب التطبيق بعد اعتماده من جهاز تسوية المنازعات و يمكن للعضو المتضرر طلب تعويض أو توقيع عقوبات تجارية على العضو المدان في حالة عدم تطبيقه للحكم الصادر عن المجلس العام، و توقع عقوبة ضد أي طرف مدان بعدم تطبيق القرارات المبرمة يكون مفوض للطرف المتضرر و هي أساسا سحب أو تعليق ما سبق أن قدمه هذا العضو من التزامات لصالح الطرف المدان، أي اتخاذ إجراء وقائي بالامتناع عن تعميم مبدأ معاملة الدول أكثر رعاية و من الممكن أن تكون العقوبة ليست من نفس جنس العمل فمثلا عند الامتناع من تطبيق التزام متعلق بالتجارة في السلع يمكن أن يواجه بعقوبة تتعلق بالتجارة في الخدمات أو الحقوق الملكية الفكرية.

رغم أن اتفاق جهاز تسوية المنازعات في مادته 24 أقر أحكام خاصة بالدول الأقل نموا حيث حث الدول الأخرى بعدم التسارع للجوء إلى الإجراءات التعويضية تجاه الدول الأقل نموا في حالة إلغاء أو تعطيل التزاماتها بموجب الاتفاقية، إذ لا بد من النظر في الأوضاع الاقتصادية المتردية لهذه البلدان، حيث يرجع سبب عدم وفاءها بالتزاماتها لعدم قدرتها على تنفيذها إلا أننا نجد أن أسلوب فرض العقوبة على الطرف الذي يمتنع لسبب أو لآخر عن طريق القرارات المبرمة لجهاز تسوية المنازعات دون تمييز لا يحقق روح العدالة و المساواة عندما تختلف مستويات التنمية بين الدول المتنازعة مثلا إذا كانت دولة متقدمة لا يحقق من العدالة شيء بل يكرس ترجيح مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية و مع هذا فقد تم الاتفاق في اجتماع مراكش بإخضاع قواعد اتفاق إجراءات تسوية المنازعات العالمية للتجارة لمراجعة شاملة في غضون أربع سنوات بعد إنشاء المنظمة(1).

6-المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة:

(1) سامية بوطمين، انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001/2000، ص197.

1- مؤتمر سنغافورة: (09-13 ديسمبر 1996) سعى إلى تقييم بدء اتفاق مراكش، وتم تكوين مجموعات عمل تقوم ببحث المسائل التالية: (2)

العلاقة بين التجارة الدولية والبيئة المنافسة وتدهور البيئة، خطر استخدام موضع البيئة للممارسة الحمائية، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة. العلاقة بين المنافسة والسياسة التجارية.

إضافة إلى عقد اتفاق حول تحرير تجارة تكنولوجيا المعلومات.

2- مؤتمر جنيف (18-20 ماي 1998) سعى إلى تحضير الجولة الموالية من المفاوضات، تكريس الشفافية، مشاركة المنظمات غير الحكومية في مؤتمر المنظمة العالمية للتجارة. مواصلة تحرير التجارة و إيجاد مناخ استثماري ملائم و تحقيق اهداف المنظمة. التأكيد على أهمية التجارة الالكترونية و حاجة الدول النامية لها في تحقيق التنمية و العائد الاقتصادي و المالي (3).

3- مؤتمر سياتل: الولايات المتحدة الأمريكية (30 نوفمبر و 03 ديسمبر 1999) حاول إطلاق إشارة الموافقة لبدء جولة جديدة من المفاوضات لتحرير التجارة الدولية خاصة في السلع الزراعية وقضايا العمالة، لكن الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حول الملف الزراعي من جهة، وبين الدول المتقدمة والدول النامية حول إدراج معايير شروط العمل في جدول الأعمال أدى إلى فشل المؤتمر.

4- مؤتمر الدوحة: قطر (09-14 نوفمبر 2001) من أهم ما ورد في مشروعه الختامي: شهد المؤتمر خلافات و اعتراضات وطالبت الدول النامية برفع الدعم عن المزروعات المعدة للتصدير المنتجة في الصناعية و فتح أسواقها لزراعات الدول النامية. و رغم ما خلفه المؤتمر من خيبة أمل للدول النامية التي لم ترى الازدهار و النمو الموعود الا ان المؤتمر خرج ببيان حول اتفاقيات تخص السلع و الخدمات و حقوق الملكية الفكرية و تحديد مدة الحماية و سياسة الإغراق .

أن منظمة العمل الدولية هي الهيئة المناسبة لإجراء حوار معمق حول الجانب الاجتماعي.

ضرورة التسريع الفعلي لإزالة القيود الكمية على الملابس والمنسوجات.

السماح للبلدان النامية إنتاج الأدوية خارج براءات الاختراع لمواجهة الأوبئة.

التعهد بإجراء مفاوضات شاملة لتحسين النفاذ إلى الأسواق (1).

² عياش قويدر و ابراهيم عبد الله، اثار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية بين التفاؤل و التشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 2، ص 59.

³ نفس المرجع، ص 59.

¹ احمد الكوازي، النظام الجديد للتجارة العالمية، مرجع سابق، ص 14.

5- مؤتمر كانكون: المكسيك (10-14 سبتمبر 2003)

يعتبر هذا المؤتمر ثاني مؤتمر ينهار بعد مؤتمر سياتل بسبب عدم اتفاق البلدان الأعضاء على البيان الختامي للمؤتمر و الذي يعكس بدوره عدم الاتفاق على بعض القضايا الخاضعة للنقاش و تمثلت هذه القضايا فيما يعرف بموضوع سنغافورة و هي الاستثمارات المنافسة و المشتريات الحكومية ، و شفافية التسهيلات التجارية.

و كان موقف الدول النامية ممثلا بالأساس في مجموعة الدول الباسيفيكية و الكاريبيية الإفريقية و التحاد الإفريقي، و مجموعة الدول اقل نموا، والبلدان الاسياوية مثل الهند ،ماليزيا ،هو اتخاذ قرارات من قبل البلدان المتقدمة بشأن هذه الموضوعات و ليس التفاوض بشأنها كما هو مطلب البلدان المتقدمة و التحاد الأوربي(2).

و من الأسباب الأخرى لفشل المؤتمر هو الصيغة غير الديمقراطية التي تمت بها صياغة مقترح البيان الختامي ،الأولي و المعدل و حيث جاءت المنظمة بالصيغة المعدة سلفا و التي تشير إلى بدء المفاوضات حول موضوعات سنغافورة ،علما بان هناك 80 بلدا نامي قد تقدم بأراء مكتوبة ترفض مناقشة هذه الموضوعات.

6- مؤتمر هونغ كونغ: 13-18 ديسمبر 2005 :

وقد تم في هذا المؤتمر تبني حزمة إجراءات التنمية الموجهة للدول الأقل نموا ،والاتفاق من حيث المبدأ على إلغاء الإعانات المخصصة للصادرات الزراعية(2013)،بالإضافة إلى اتفاق حول تحرير الخدمات (1).

7- مؤتمر جنيف 30 نوفمبر-02 ديسمبر 2009 :

-استعراض أنشطة المنظمة العالمية للتجارة بما في ذلك برنامج عمل الدوحة ،كذلك مساهمة منظمة التجارة العالمية في دفع النمو و التنمية والملاحظ أن هذا المؤتمر لم يكن جلسة تفاوض ،بل منبرا لاستعراض سير عمل المنظمة.

خاتمة الفصل الأول :

إن التجارة الخارجية هي تلك التجارة التي تمارس خارج الحدود الجغرافية وترتبط ارتباطا وثيقا ببقية قطاعات الاقتصاد القومي فتقوم بتصريف فائض الإنتاج المحلي إلى الخارج كما تقوم بسد عجز

(2) نفس المرجع ،ص15.

(1) Mehdi ABBAS ,Du GATT à L'OMC,un bilan du soixante ans de libéralisation des échanges de L'OMC ,note de travail de LEP II,N°35/2007 ,p8.

القطاعات المحلية عن طريق الوفاء باحتياجاتها من العالم الخارجي، وأساس هذا التبادل هو اختلاف الأسعار النسبية و الذي يعكس التغير في التكاليف، وهذا ما أوضحتها نظريات التجارة الخارجية و التي دعت إلى حرية التجارة لتعظيم الفائدة من التبادل الدولي و القضاء على الاحتكارات و زيادة حجم الصادرات و ما ينتج عنها من زيادة في الدخل القومي.

و بنهاية الحرب العالمية الثانية بانث رؤى مخطط استراتيجي للدول العظمى للهيمنة على الاقتصاد العالمي ففرضت العولمة الاقتصادية مبادئ اقتصاد السوق، فتأسست الجات وكانت بديلا مؤقتا للمنظمة العالمية للتجارة، وبميلاد منظمة التجارة العالمية ركزت على تحرير التجارة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وبذلك فان دورها يكمل دور كل من صندوق النقد الدولي الذي ينظم عمل النظام النقدي و دور البنك الدولي الذي يهتم بقضايا الاعمار و التنمية، وهذا بعد سنوات عديدة من المفاوضات الشاقة و التخفيضات الجمركية المتتالية، في ظل جو عالمي تميز بتشابك اقتصاديات الدول فيما بينها، وارتباط مصالح العديد من الدول النامية بالدول المتقدمة والشركات الكبرى متعددة الجنسيات، وتنامي دور المؤسسات الدولية في رسم مسار التنمية للدول النامية والتحكم فيه، بالإضافة إلى سعي دول الشمال الغنية للسيطرة على النصيب الأوفر من الاقتصاد العالمي عبر شركاتها وفروعها المنتشرة في أنحاء العالم، والتي أصبحت تتحكم في جزء كبير ومتزايد من عمليات الإنتاج وتوزيع الدخل العالمي، وكذلك سعي تلك الدول لحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية ولو على حساب دول الجنوب، على الرغم من أن الدول النامية تشكل أكثرية أعضاء المنظمة، إلا أن السيطرة على قرارات المنظمة هي للدول الغنية التي تهيمن على ما يزيد على ثلثي التجارة العالمية.

الفصل الثاني:

الفصل الثاني:

الاطار النظري

للمؤشرات الاقتصادية الكلية الكمية

تمهيد:

تصف المؤشرات الاقتصادية الواقع الاقتصادي وتقدم في شكل معدلات متوسطة من كتلة إجمالية، كالدخل السنوي للفرد، أو في صورة نسب مختلفة من الناتج المحلي الإجمالي كمعدلات الاستيراد و التصدير و الديون كما يعبر عنها بنسب مقارنة كخدمة الدين بالقياس الى قيمة الواردات و الصادرات ،وعلى المستوى الجزئي تقوم الشركات والمؤسسات الصناعية بتقييم قدراتها التنافسية و أوضاعها المالية بناء على تحليل و متابعة المؤشرات الاقتصادية التي تعلن عنها الجهات المختصة⁽¹⁾، وعموما فان المؤشر يعبر عن مقياس كمي أو نوعي و يعتبر أداة للقياس ضرورية لصياغة السياسات والخطط وتحديد أهداف السياسة الاقتصادية و الاجتماعية أو تقييم نتائجها، وتعكس المؤشرات الاقتصادية الكلية أداء الاقتصاد الكلي و التطورات التي تتصل بمستويات الأسعار و الدخل و الإنتاج والتنبؤ بالتطورات المستقبلية، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية الكمية لأنه يقيس الأداء الاقتصادي الكلي خلال فترة زمنية محددة و يعكس مدى استغلال عناصر الإنتاج و درجة النمو في الاقتصاد القومي، وهو مؤشر شائع الاستخدام، ويدخل في حسابه إنتاج كافة القطاعات الاقتصادية و من المؤشرات الاقتصادية أيضا معدل التضخم، معدل البطالة و تعتبر من المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية، أما المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية الكمية، فنجد سعر الصرف و الميزان التجاري، وسوف نركز في الدراسة على هذه المؤشرات.

وتستخدم المؤشرات الاقتصادية الكلية لغرضين أساسيين، الأول لتحديد حجم المشكلة و قياسها قياسا دقيقا للوقوف على الوضع الراهن لها.

والثاني لاستخدام المؤشر المستخدم من قبل في قياس حجم المشكلة في متابعة الخطة الموضوعية وتقييم الأداء أول بأول و الوقوف على التقدم نحو تحقيق الأهداف سواء كانت قصيرة أو طويلة.

يستخدم المؤشر لقياس ظاهرة معينة أو أداء محدد خلال فترة زمنية معينة، أم الإحصاءات فهي عرض لواقع ظاهرة معينة في وقت محدد وفي شكل رقمي.

وعلى هذا يختلف المؤشر عن الإحصاءات في أن الأول لا يكتفي بعرض الواقع فقط بل يمتد لتفسيره وتحليله، في حين أن الثاني يعرض الواقع فقط، وتعتبر الإحصاءات الأساس الذي يقوم عليه المؤشر، ويكون المؤشر مقياسا مباشرا كاملا لعامل واحد أو أكثر له تأثير على الاقتصاد الكلي و الظواهر الاقتصادية.

⁽¹⁾ عمر راشد، كيف تقرا المؤشرات الاقتصادية في مصر، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، الأهرام على الموقع <http://www.ahram.org.eg>

المبحث الأول: المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية

إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها ولذلك فهي تعد بيانا تسجل فيه حقوقها والتزاماتها، هذا البيان يسمى ميزان المدفوعات وغالبا ما يظهر هذا الميزان اختلال العلاقات الاقتصادية بين الدولة وتبرز أهميته كمؤشر اقتصادي خارجي خاصة في اقتصاديات الدول المتبينة لسياسة تحرير التجارة الخارجية، فالفائض فيه يعني أن المتحصلات من النقد الأجنبي تزيد على المدفوعات والعكس صحيح، كما أن المتحصلات المتزايدة من النقد الأجنبي تعني وفرة من النقد الأجنبي لدى المواطنين ولدى البنوك المحلية وشركات الصرافة وكلما تزايد المعروض من النقد الأجنبي فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف وبالتالي فإن زيادة عرض النقد الأجنبي على البنوك نتيجة هذا الفائض في الميزان التجاري تؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة الوطنية، ويحدث العكس في حال حدوث عجز في الميزان التجاري.

المطلب الأول : الميزان التجاري

الميزان التجاري هو احد مكونات ميزان المدفوعات، ويعرف ميزان المدفوعات بأنه "بيان موجز بكل المعاملات الاقتصادية التي تجري بين القطاع العائلي والمنشآت الحكومية في احد البلدان وبقية العالم خلال فترة زمنية معينة، وتتضمن المعاملات، الصادرات و الواردات و التدفقات المختلفة لرأس المال"⁽¹⁾، وتنقسم المعاملات إلى مجموعتين: أحدهما تؤدي إلى زيادة المتحصلات و الأخرى ناتجة من المدفوعات الخارجة.

أ. تعريف الميزان التجاري:

يعتبر الميزان التجاري المعيار الأساسي لوضع التجارة الخارجية داخل وخارج الدولة. فالتغيرات التي تحدث على مستوى الصادرات و الواردات بالإضافة إلى الفارق بينهما يسمى بميزان التجارة.

و"يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات و المبيعات من السلع والخدمات". و هذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا "⁽²⁾.

(1) دومنيك سلفا تور، مرجع سابق، ص123.

(2) عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار المجدلاوي، عمان، الأردن، 2002، ص115.

والميزان التجاري هو الفرق بين قيم الصادرات و قيم الواردات من السلع و الخدمات خلال فترة معينة (عادة 3 أشهر)، و يشكل الميزان التجاري أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات و واردات البلد و يعبر عنها كما يلي:

رصيد الميزان التجاري = إجمالي صادرات البلد - إجمالي واردات البلد

II. أقسام الميزان التجاري:

ينقسم إلى الميزان أو الحساب التجاري السلعي و الميزان التجاري الخدمي.

1. الميزان التجاري السلعي:

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، و يضم كافة السلع و الخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا(الصادرات، الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية)،بما في ذلك الذهب غير النقدي الذي يتم تبادله بين المقيمين و غير المقيمين .

2. الميزان التجاري الخدمي:

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، و تضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول(النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، عوائد رأس المال). و تكون الصادرات مقومة بالقيمة فوب " F.O.B " أي قيمة السلعة حتى شحنها على السفينة ،فان الواردات تقوم بالقيمة سيف "C.I.F" أي قيمة السلعة في ميناء الوصول،ويوصي صندوق النقد الدولي في هذا الشأن أن تكون كل من الصادرات و الواردات مقومة بالقيمة " F.O.B " وذلك حتى يمكن تمييز قيمة السلعة ذاتها عن قيمة الخدمات المتعلقة بها نقلا وتأمينا(1).

⁽¹⁾ محمد يونس،مرجع سابق،ص171.

المطلب الثاني: سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من أهم دعائم عمليات التبادل الاقتصادي بين الدول، فنجدها تشكل دورا هاما في رفع القدرة التنافسية للدولة والتي تترجم في ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم وغيرها من المؤشرات الاقتصادية المهمة الأخرى، ولتوضيح كل هذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى: تعريف سعر الصرف وأهميته وأنواعه نلي ذلك بوظائف سعر الصرف وفي الأخير سوف نتطرق إلى أنظمة سعر الصرف.

I. تعريف سعر الصرف (1) :

يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية (بين عملتين مختلفتين) ، وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات ، وهو يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية ، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف .
وهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تدفع مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية لأنه يعتبر أن العملات الأجنبية مثل بقية السلع يحدد ثمنها بعدد من وحدات النقد الوطني الذي يتغير حسب ظروف العرض والطلب⁽²⁾.

وتعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها⁽³⁾.

II. أهمية سعر الصرف(4):

يشترك سعر الصرف أهميته من كونه أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي الاقتصاديات العالم، فهو يمثل حلقة تربط بين أسعار البيع والتكلفة بين الشركاء التجاريين على المستوى الدولي، فبواسطته تتم ترجمة الأسعار فيما بين الدول " وفي الوقت نفسه يلعب دورا بارزا في قدرة الاقتصاد التنافسية وبالتالي في وضع ميزان المدفوعات وفي معدلات التضخم والنمو الحقيقي".

إن أهمية هذا السعر لا تكمن فقط في أسواق السلع بل في أسواق رأس المال وعوامل الإنتاج وما يرتبط بذلك من آثار ارتدادية أو انعكاسية على جل المتغيرات الاقتصادية، ولذلك يمكن اعتباره من أهم الأسعار وأخطرها في الوقت ذاته، فهو أهم الأسعار كونه إذا استخدم كأداة للسياسة الاقتصادية بشكل مرض وفعال يمكن من تحسين القدرة التنافسية للدولة وما يترتب عن ذلك من تحقيق نتائج توسعية في مجال الإنتاج، العمالة و النمو بشكل عام، ومن أخطر الأسعار كونه إذا استخدم بشكل سيئ وغير

(1) عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 103 .

(2) عبد الحميد مبارك، محمود يونس: اقتصاديات النقود والتجارة الدولية، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، 1996، ص 176، 163.

(3) محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص97.

(4) عبد الحق بو عتروس، أثر تغير سعر الصرف على الاسعار المحلية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد3 ، ص10.

مرض يؤدي إلى ازدياد تدهور القدرة التنافسية للدولة وما يرتبط بذلك من انعكاسات انكماشية على الاقتصاد في كامل جوانبه.

III. أنظمة الصرف⁽¹⁾ :

لقد عرف نظام الصرف عدة محطات في تطوره بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلي النظام العائم ، ولقد كان نظام بريتون وودز يقوم على أساس الدولار الأمريكي المرتبط بدوره بالذهب ، وذلك أن الولايات المتحدة كانت تقبل بتحويل الدولار لغير المقيمين بسعر ثابت أوقية = 35 دولار، وكانت الدول تربط عملاته بسعر ثابت مع الدولار .

إلا أن الأمر سرعان ما تجاوزه بإعلان الرئيس الأمريكي نيكسون في أوت 1971 منع تحويل الدولار إلى ذهب ، غير أن النظام في تلك الفترة لم يكن له أي دور في تنظيم الإصدار النقدي أو في تحقيق التوازن الداخلي الذي كان متروكا لاعتبارات السياسة الاقتصادية والنقدية الداخلية في كل دولة ، ولقد مثل هذا الإعلان في نظر الكثيرين انهيارا لنظام بريتون وودز ، ومنذ ذلك الوقت عرف نظام الصرف نمطين أساسيين .

1- نظام سعر الصرف الثابت:

و في ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى:

-إما عملة واحدة:

تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير، إلا في بعض الحالات ، كما هو حال الفرنك الفرنسي ، و كما هو حال الدينار الأردني مع الدولار الأمريكي.

-إما سلة عملات:

وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق سحب خاصة.

-ضمن هوامش محددة:

سواء تعلق التثبيت بعملة واحدة او سلة عملات، وهنا يتم تحديد مجال التقلب المسموح به.

⁽¹⁾ عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص 103، 104 .

2- نظام الصرف المرن:

أنشئ هذا النظام في 1973 بعد الإلغاء التام لقابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وهذا مباشرة بعد انهيار نظام بريتون وودز، حيث تعرض الدولار إلى تخفيضات متتالية ثم ترك سعره يتحدد بحرية. في هذا النظام سعر الصرف يتمتع بمرونة كبيرة، ولا يعتمد على أي أساس، وإنما يتحدد ويتغير بحرية نتيجة تفاعل حركات العرض والطلب من العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، بدون تدخل السلطات النقدية، أي أنه يتحدد كأى سعر في سوق السلع. لكن رغم هذا، فإن الدول قد لا تقتنع بهذه الحرية المطلقة لسعر الصرف الناتج عن قوانين العرض والطلب، لهذا وجدت لنفسها مجالاً للتدخل في أسعار الصرف العائمة، والتأثير عليها، وعليه يمكن التفرقة بين التعويم النظيف والتعويم غير النظيف (التعويم المدار، الموجه) .

IV. أشكال التعويم

1. **التعويم المدار:** هو تعويم، لكنه يتميز بإمكانية تدخل السلطات النقدية من أجل تغيير اتجاه العرض والطلب على العملات الأجنبية، إذا ما لاحظت أن سعر صرف عملتها تتجه في غير الاتجاه المرغوب. وذلك بشراء أو بيع العملات، فإذا لاحظت مثلاً أن عملتها تتجه نحو الارتفاع باتجاه عملة أجنبية ما تقوم بشراء كميات من العملة الأجنبية
2. **التعويم الحر:** هو التعويم بالمفهوم السابق؛ أي لا وجود لأي تدخل من طرف السلطات النقدية، ويكون العرض والطلب على العملات هي العامل المتحكم.

V. أشكال سعر الصرف⁽¹⁾:

عادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف:

1- **سعر الصرف الاسمي:** هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، فارتفاع سعر عملة ما يؤشر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى:

- سعر صرف رسمي: أي المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية.
 - سعر صرف موازي: وهو المعمول به في الأسواق الموازية.
- وهذا ما يعني إمكانية وجود أكثر من سعر الصرف الاسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

⁽¹⁾ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 103-107 .

2- سعر الصرف الحقيقي:

وعليه فان سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر. وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القوة التنافسية للجزائر. لو أخذنا بلدين كألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية، يكون سعر الصرف كالأتي⁽¹⁾:

$$\text{سعر الصرف الحقيقي} = eP^*/P$$

حيث:

e: سعر الصرف الاسمي بين الدولار و اليورو.

P*: متوسط سعر السلع في منطقة اليورو.

P: متوسط سعر السلع في منطقة أمريكا.

وتستعمل عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي كالحساب الشائع المعتمد على مؤشرات أسعار الاستهلاك، أما المقياس الثاني فهو السعر النسبي للسلع القابلة للتجارة و السلع الغير قابلة للتجارة، و هناك مقياس ثالث هو قيمة الأجور النسبية.

3- سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية. وهو يدل على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى.

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

من اجل أن يكون مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج، لا بد أن يخضع سعر الصرف الحقيقي إلى التصحيح بإزالة اثر تغيرات الأسعار النسبية.

VI. وظائف سعر الصرف:

إن سعر الصرف يمارس عدة وظائف في الاقتصاد الوطني من بينها⁽²⁾:

• الوظيفة القياسية:

حيث يمثل هنا حلقة الوصل بين الأسعار العالمية من جهة والأسعار المحلية من جهة أخرى، وعن طريق سعر الصرف نجد الأسعار المحلية باعتبارها تجسيد للقيمة الدولية للبضائع تعبيرها النقدي بعملات وطنية.

⁽¹⁾ عطاء الله بن طيرش، اثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير (غير منشورة)، معهدا لعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010/2011، ص48.

⁽²⁾ محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص97، 98.

• الوظيفة التطويرية:

وهذه الوظيفة تتلخص في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة، بهدف تشجيع هذه الصادرات كما أنه من الممكن تعطيل فروع صناعية يمكن توفيرها عن طريق الاستيراد بسعر أقل من الداخل حيث تتم المقارنة هنا عن طريق أسعار الصرف

• الوظيفة التوزيعية:

أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين بلدان العالم، فعند انخفاض سعر الصرف الدولار إزاء الين الياباني، وبافتراض أن اليابان تستورد الحبوب من الولايات المتحدة الأمريكية فستضطر اليابان من دفع زيادة في الدولارات على استيرادها توازن نسبة الارتفاع في قيمة الدولار إزاء الين الياباني، مما سيؤثر ذلك على احتياطات اليابان من الدولارات الأمريكية، في حين سترتفع احتياطات الأمريكية من الدولارات، وينطبق ذلك أيضا في حالة انخفاض قيمة الدولار الأمريكي إزاء الين الياباني، إذن فإن عملية تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة أي التغيير في سعر صرفها، ستؤثر في حجم الاحتياطي الموجود بهيئة رصيد البنوك المركزية في البلدان الأخرى.

المبحث الثاني: المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية

يعتبر الناتج المحلي من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، والتي تعطي نظرة فاحصة للنشاط الاقتصادي داخل البلاد، والناتج هو الكميات النهائية التي يعرضها الاقتصاد من السلع والخدمات، فالناتج القومي يشير إلى الكميات التي يعرضها الاقتصاد من السلع والخدمات ويعتبر مؤشر التضخم أيضا من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية الكمية، فكلمة التضخم من المصطلحات الاقتصادية التي قد تثير التساؤل لما يكتنفها من الغموض والإبهام نتيجة لاستخدامه في وصف ظواهر عديدة مختلفة وفيما يخص البطالة، فالتعرف على مؤشر البطالة من الأمور الضرورية أمام كل مهتم بالتنمية الاقتصادية، نظرا لأهميتها الكبيرة في اقتصاديات الدول ولما لها من وزن في برامج التنمية نظرا لنتائجها وانعكاساتها السلبية في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي (G.D.P)

تعتبر دراسة حسابات الدخل الوطني من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعطي صورة للنشاط الاقتصادي في مجتمع ما بشكل يظهر هيكل التدفقات والمعاملات الاقتصادية التي تتم بين الوحدات الاقتصادية و متخذي قرارات الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والإدخار في المجتمع، أي أنها تهتم بقياس وتحليل عناصر الدخل الوطني وأوجه استخداماته في الإنفاق على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت في الاقتصاد الوطني للبلاد خلال فترة محددة من الزمن عادة ما تكون سنة .

1. مفاهيم الناتج القومي والدخل القومي

أن الناتج القومي يشير إلى الكميات التي يعرضها الاقتصاد من السلع والخدمات، في حين أن الدخل القومي يشير إلى الكميات النقدية أو المبالغ التي يحصل عليها الأفراد من النظام الاقتصادي⁽¹⁾.

1- الناتج القومي الإجمالي :

يعرف الإنتاج بأنه خلق أو إضافة منفعة عن طريق تنظيم عملية الاستخدام للموارد المتاحة ويتم الحصول على المنفعة عن طريق تحويل المادة من شكل إلى آخر ومن مكان إلى آخر أو من فترة زمنية إلى أخرى بالإضافة إلى المنفعة المشتقة من الخدمات التي تقدمها الطاقات البشرية مثل التعلم والنقل وغيرها. يختلف الإنتاج من دولة إلى أخرى باختلاف الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها ويتباين من سنة إلى أخرى على مستوى الدولة الواحدة⁽²⁾.

(1) صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، ط2، دار اسامة للنشر والتوزيع، 2009، ص24.

(2) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد احمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الاسكندرية، 2004-2005، ص12.

تعريف الناتج القومي الإجمالي:

"عبارة عن تيار يضم جميع السلع والخدمات النهائية الناتجة في المجتمع او الدولة خلال الفترة الزمنية المعينة (سنة)"⁽¹⁾.

ويمكن تعريف مجمل الناتج القومي:

"هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتج في اقتصاد دولة ما خلال فترة زمنية معينة(سنة)"⁽²⁾.

تعريف مجمل الناتج القومي المتوقع:

ولما كان هذا التيار يقاس بقوة شرائية أي بالأسعار السائد بالسوق، فإنه يمكن تعريف الناتج القومي الإجمالي: بأنه القيم السوقية لجميع السلع والخدمات المنتج في الدولة خلال فترة زمنية معينة(سنة).

خصائص الناتج القومي الإجمالي :

من خلال تعريف الناتج القومي يمكننا استخلاص المزايا التالي للناتج القومي الإجمالي⁽³⁾:

1. ان الناتج القومي الإجمالي يمثل الكمية الكلية من السلع والخدمات النهائية(تامة الصنع) وعليه فإنه لا يتم حساب قيمة السلع الوسيطة، او نصف المصنع او المواد الخام الأخرى، تجنباً لازدواج حساب قيمة تلك السلع مرتين.
2. ان هذا الناتج يقوم بسعر السوق السائد لتلك المنتجات، أي ما دفعه المستهلك النهائي لها وليس على أساس تكلف إنتاجها.
3. يتم حساب قيمة الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة (غالباً ما تكون سنة) وعليه فإن قيمة سلعة معينة سيتم حسابها في الناتج القومي للسنة التي بها تلك السلعة، بغض النظر عن السنة التي بيعت او استهلك بها، فالسلع المنتجة عام (2000) تحسب ضمن الناتج القومي لذلك العام حتى لو تم تخزين السلع وبيعها عام(2001) أو (2002)، إلا إذا جرى تعديل أو إضافة على هذه السلع غير سنة الصنع، عندها يتم حساب قيمة السلع الأصلية بدون إضافة على هذه السلع في غير سنة الصنع، عندها يتم حساب قيمة السلع الأصلية بدون إضافة ضمن الناتج القومي لسنة صنع تلك السلع، ويتم حساب قيمة الإضافة او التعديل ضمن الناتج القومي للسنة التي بيعت فيه.
4. إن الناتج القومي الإجمالي يمثل قيمة الإنتاج التي قامت به الموارد الوطني للدولة، حتى ولو استخدمت هذه الموارد خارج نطاق تلك الدولة.

⁽¹⁾ نفس المرجع،ص12.

⁽²⁾ هيثم الزعي،حسن ابو الزيت،مرجع سابق،ص16.

⁽³⁾ مايكل ايدجمان،مرجع سابق،ص42.

5. لا يتضمن الناتج القومي عملية شراء الأسهم والسندات لأنها تغير تحويل ملكية فقط، ويقاس عليها أيضا التحويلات والإعانات الحكومية.

6. الناتج يمثل تيار بقيمة السلع والخدمات وليس حساب عند لحظة معينة حيث يتم حساب الناتج خلال فترة زمنية محددة.

الناتج القومي الصافي: (N.N.P)

إن قيمة الناتج القومي لا تمثل قيمة الإنتاج الفعلي الذي حدث، فهناك جزء من الناتج القومي يخصص للتعويض عن اندثار رأس المال (اهتلاك).

يعرف الاهتلاك بأنه "النقص في قيمة رأس المال نتيجة لاستخدامه في العملية الإنتاجية". وهناك يتم حجز جزء من قيم الناتج للتعويض عن الآلات التالف وقطع الغيار⁽¹⁾، وعليه فإن صافي الناتج القومي يساوي:

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي - اهتلاك رأس المال

عبارة عن قيمة مجموع السلع والخدمات المنتجة داخل حدود الدولة، باعتبار سعر السوق السائد أساسا لتحديد تلك القيمة، يعني هنا تقويم قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الدارج في السوق، أي السعر الذي دفعه المستهلك النهائي ثمنا لتلك السلع والخدمات المنتجة.

1-1 - الناتج المحلي الإجمالي (G.D.P):

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه⁽²⁾: القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات المنتجة داخل حدود الدولة، بغض النظر عن عناصر الإنتاج والموارد المستخدمة في الإنتاج سواء وطنية أو أجنبية ويستخدم هذا المعيار لحصر مستوى نشاط الاقتصاد الوطني وتحديد مساهمة عناصر الإنتاج الوطنية الموجودة في الخارج، ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي عن طريق جمع قيم الإنتاج المحلي داخل حدود الدولة وهو يساوي:

الناتج المحلي الإجمالي = [الناتج القومي الإجمالي - عوائد عناصر الإنتاج الوطنية الموجودة في الخارج + عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية الموجودة داخل حدود الدولة]

(1) هيثم الزعبي، حسن ابو الزيت، مرجع سابق، ص19.

(2) نفس المرجع، ص19.

1-2- الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق :

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق = [الكمية المنتجة من السلع والخدمات X السعر السائد في السوق لتلك السلع والخدمات]

والسعر الذي يقدم ويحسب الناتج على أساسه هو السعر النهائي السائد في السوق في تلك السنة، هنا يتم حساب سعر السلعة بشكلها النهائي دون الالتفات الى أسعار المواد الخام والأولية التي تكون منها هذه السلعة، وذلك تحسبا من الازدواجية في حساب قيمة بعض مرتين، مرة على أساس أنها سلعة وسيطة ومرة وهي سلع نهائية، فهنا لا يتم حساب قيمة السلع الوسيطة⁽¹⁾.

1-3- الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة

عبارة عن قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل حدود الدولة، باعتبار سعر التكلفة لعناصر الإنتاج الداخل في تكوين تلك السلع والخدمات.

ويتم هنا حساب قيمة الناتج المحلي باعتبار تكلفة المنفق على عناصر الإنتاج التي أدت إلى إيجاد الناتج المحلي حيث يتم استخدام مجموعة من عناصر الإنتاج بكميات مختلفة وبأسعار معينة لإنتاج مجموعة من السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة، كلف استخدام عناصر الإنتاج المشغلة لإنتاج تلك السلع والخدمات تعبر عن قيمة الناتج المحلي ولكن بسعر تكلفة تلك العناصر وليس لسعر بيعها⁽²⁾.

الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة = [الكمية المنتجة من السلع والخدمات X كلفة استخدام عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاج السلع والخدمات]

ونقصد هنا بكلفة استخدام عناصر الإنتاج هي المبالغ المدفوعة على عناصر الإنتاج :

1. ما يدفع جراء استخدام الأرض التي تقام بها المشاريع يسمى ريع.
2. ما يدفع جراء تشغيل العمال للحصول على إنتاج يسمى أجر.
3. ما يدفع جراء تشغيل رأس المال لتحريك بقية عناصر الإنتاج يسمى فائدة.
4. ما يدفعه جراء استخدام المنظم لإدارة الأعمال والسيطرة عليها يسمى ربح بالإضافة إلى أسعار المواد الخام والمواد الأولية الداخلة في إنتاج تلك السلع والخدمات مع أي مصروفات تتعلق بعملية الإنتاج.

⁽¹⁾ نفس المرجع، ص20.

⁽²⁾ نفس المرجع، ص20.

1-4- الناتج المحلي الاسمي (N-G.D.P): هو قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة في دولة ما، مقاسة بأسعار السوق الجارية او الحالية، ويتساوى حاصل ضرب كمية الإنتاج من السلع والخدمات بأسعارها⁽¹⁾.

الناتج المحلي الاسمي = [كمية السلع والخدمات المنتجة في دولة ما خلال فترة ما X الأسعار الجارية لتلك السلع خلال نفس الفترة]

ويطلق عليه الناتج المحلي بسعر السوق ويختلف من سنة لأخرى نظرا لاختلاف الأسعار السائدة في كل سنة واختلاف كمية الإنتاج.

1-5- الناتج المحلي الحقيقي (R-G.D.P) : هو قيمة السلع والخدمات المنتجة في دولة ما، مقاسة بأسعار قياسية نسبة إلى سنة أخرى غير هذه السنة وتدعى سنة الأساس⁽²⁾.
إن قيمة الناتج المحلي تختلف من سنة إلى أخرى كونها مقاسة بالأسعار الجارية والسائدة لتلك السنة ونظرا لوجود مشكلة التضخم، أي ارتفاع الأسعار، وبالتالي فقد تعطى حسابات الناتج المحلي الاسمي انطباعات غير دقيقة عن الوضع الاقتصادي للدولة.

الناتج المحلي الحقيقي =

الناتج المحلي الاسمي لسنة الأساس X أسعار سنة الأساس
أسعار سنة القياس

2- الدخل القومي الإجمالي (G.N.I)

يعتبر الدخل القومي من أهم المقاييس التي تبرز انجازات المجتمع حيث أن الدخل يعكس مقدار الإنتاج الكلي للمجتمع، حيث يتم الحصول على الناتج القومي عن طريق ما ينفق من الدخل المتوقع للأفراد، الذين يقومون بدورهم بإنفاق دخولهم لشراء السلع والخدمات، وبالتالي فإن قيمة تلك السلع والخدمات تشكل الناتج المحلي الإجمالي.

يعرف الدخل القومي الإجمالي:

بأنه مجموع العوائد المتحصلة نتيجة تشغيل عناصر الإنتاج التي يملكها المواطنون سواء أكانت داخل الدولة أو خارجها، والناتج القومي والدخل القومي هما تعبيران لنفس القيمة النقدية ولكن هذه النتيجة النقدية متحركة باستمرار بين الأفراد كمستهلكين وبين المنتجين، حيث أن ما يقبضه المنتجون جراء بيع

⁽¹⁾ صالح تومي، مرجع سابق، ص 28.

⁽²⁾ نفس المرجع، ص 28.

السلع والخدمات الأفراد يسمى ناتجا، وما يقبضه الأفراد جراء تشغيل عناصر الإنتاج عند المنتجين لإنتاج السلع والخدمات يسمى دخلا، سواء كان مقبوضا داخل الدولة أو خارجها⁽¹⁾.

2-1 الدخل المحلي الإجمالي (G.D.I):

يعرف الدخل المحلي بأنه: "مجموع العوائد المكتسبة محليا أي التي يحصل عليها الأفراد جراء تشغيل عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، لإنتاج السلع والخدمات داخل الدولة سواء كانوا مواطنين أو أجانب"⁽²⁾.

وبالتالي نجد أن الفرق بين الدخل القومي الإجمالي الذي يهتم بحساب عناصر الإنتاج المشغلة والتي يملكها المواطنون فقط سواء كانت عناصر الإنتاج مشغلة داخل الدولة أو خارجها أو يهمل عناصر الإنتاج المشغلة والتي يملكها الأجانب حتى ولو كانت داخل الدولة. في حيث ان الدخل الإجمالي يهتم بحساب عناصر الإنتاج داخل الدولة فقط سواء كانت مملوكة من قبل المواطنين أو أجانب، ويهمل عناصر الإنتاج المشغلة خارج الدولة حتى لو كانت مملوكة من قبل مواطنين من الدولة.

• وعليه يكون:

الدخل المحلي الإجمالي = [الدخل القومي الإجمالي + (عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المقيمين في الدولة - عوائد عناصر الإنتاج الوطنية الموجودة بالخارج)]

فإذا كان الفرق بين العوائد الأجنبية مع العوائد الوطنية - صفر فإن الدخل القومي الإجمالي يساوي الدخل المحلي الإجمالي، أما إذا زادت العوائد الوطنية فإن الدخل القومي الإجمالي يكون أكبر من الدخل المحلي الإجمالي، ولكن إذا نقصت العوائد الأجنبية من العوائد الوطنية فإن الدخل القومي الإجمالي يكون أقل من الدخل المحلي الإجمالي.

2-2- الدخل الشخصي (P.I):

الدخل الشخصي هو مجمل الدخل للفرد أي الذي يحصل عليه فعلا، وهذا الدخل الذي يهتم به الأفراد يمثل بالنسبة لهم المبالغ التي يقبضونها بشكل فردي، وسمي دخلا شخصيا أي انه يقيس المبالغ المحصلة بشكل شخصي، ولا يقيس الدخل على أساس جميع المبالغ المتأتية للأفراد كما هو الحال في الدخل القومي أو الدخل المحلي، فكل شخص له فعلي يسمى دخلا، ومجموع المبالغ يشكل الدخل الشخصي ولكن الدخل الشخصي لا يساوي تماما الدخل القومي، فهناك جزء من الدخل القومي

(1) مايكل ايدجمان، مرجع سابق، ص46.

(2) هيثم الزعبي، حسن ابو الزيت، مرجع سابق، ص22.

يتم حجزه من قبل الشركات على شكل اقتطاعات أو للتقاعد أو ضرائب، وهنا يجب أن نفرق بين الدخل المستلم والدخل المكتسب قبل تعريف الدخل الشخصي.

- **الدخل المكتسب:** هو الدخل الذي يحصل عليه الأشخاص نتيجة اشتراكهم أو امتلاكهم لأحد عناصر الإنتاج من أجل مساهمة في العملية الإنتاجية.

- **الدخل المستلم:** هو الدخل الذي يحصل عليه الأشخاص سواء اشتركوا أم لا في العملية الإنتاجية سواء كان الدخل مكتسباً أم لا.

ويشمل الدخل المستلم ما يحصل عليه الأشخاص على شكل هبات أو هدايا أو إعانات حكومية بدون مقابل وهو ما يسمى (التحويلات المدفوعة) أو (المدفوعات التحويلية) كتعويضات البطالة وغيرها كما إن الدخل المستلم قد لا يساوي الدخل المكتسب كونه عادة يتم حجز جزء من الدخل المكتسب كأرباح غير موزعة أو خصميات ضرائب أو اقتطاعات على شكل تأمينات أو تقاعد (1).

• تعريف الدخل الشخصي:

عبارة عن مجموع العوائد التي يستلمها بغض النظر كانت مكتسبة أم لا بالإضافة إلى الجزء غير المستلم من الدخل المكتسب كالأرباح الموزعة والتأمينات الخصومة والاقتطاعات التقاعدية وغيرها (2).

• وهنا يتم حساب الدخل الشخصي على النحو التالي:

الدخل الشخصي = [الدخل القومي - الدخل المكتسبة وغير المستلمة + الدخل المستلمة وغير المكتسبة]

الدخل الشخصي = الدخل القومي - أو + المدفوعات التحويلية.

2-3- الدخل الفردي أو الدخل المعد للتصرف به (المتاح) (P.D.I)

هو الدخل الذي يستطيع الفرد إنفاقه والتصرف به لأغراضه المتعددة سواء كان للاستهلاك ك شراء السلع والخدمات، أو للادخار لغايات استثمارية أو لغايات الحيلة والحذر من المستقبل، يستخرج الدخل متاح بطرح جميع الضرائب الشخصية من الدخل الشخصي، ويتبع مع الفرد الدخل الفعلي الذي يستطيع التصرف به وإنفاقه لإشباع حاجاته (3):

الدخل المعد للتصرف = الدخل الشخصي - الضرائب الشخصية - مثل ضريبة الدخل على الأفراد وضريبة التركة ونقل الملكية وغيرها).

(1) هيثم الزعبي، حسن ابو الزيت، مرجع سابق، ص 23، 24.

(2) صالح تومي، مرجع سابق، ص 36 .

(3) هيثم الزعبي، حسن ابو الزيت، مرجع سابق، ص 24.

الدخل المعد للتصرف به = الاستهلاك + الادخار + فوائد الاستهلاك.

وفوائد الاستهلاك هي المبالغ الإضافية التي يدفعها المستهلك زيادة عن ثمن السلعة الأصلي نتيجة شراء للأجل.

II. طرق احتساب الناتج المحلي الإجمالي

هناك أكثر من طريقة لحساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي نأخذ منها الطرق التالية:

أ. طريقة المنتج النهائي.

ب. طريقة القيمة المضافة.

ج. طريقة عوائد عناصر الإنتاج.

د. طريقة الإنفاق.

1. المنتج النهائي:

ومن خلال هذه الطريقة يتم النظر إلى جميع السلع والخدمات بصورتها النهائية، ومن ثم تحديد ثمن تلك السلع على شكل منتجات تامة الصنع او نهائية حيث لا يتم الأخذ بعين الاعتبار كيف وصلت هذه السلعة إلى صورتها النهائية او ما هي أثمان المواد الأولية والمواد الوسيطة الداخلة في تكوين تلك السلعة، ومن هنا يكون قياس الناتج المحلي الإجمالي لسنة ما يتم عن طريق جمع قيم السلع والخدمات المنتجة خلال تلك السنة، ويتم حساب تلك القيمة بضر الكميات المنتجة بأسعار بيعها⁽¹⁾.

الناتج المحلي الإجمالي = [كمية السلع والخدمات المنتجة بأسعار بيعها X أسعار تلك السلع والخدمات لنفس الفترة]

2. القيمة المضافة:

ومن خلال هذه الطريقة يمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي معرفة ما يضاف الى كل سلعة في مراحل إنتاجها وصولها الى صورتها النهائية، وكما نعلم فإن الناتج المحلي الإجمالي يمثل قيمة السلع النهائية، ولكن في نفس الوقت فإن هذه السلع النهائية قد تكون أيضا داخلة في إنتاج سلعة أخرى وبالتالي إذا حسبت هذه السلعة مرة لوحدها ومرة أخرى مع السلعة التي دخلت في إنتاجها فإن هذا يؤدي إلى ظهور مشكلة الازدواجية في حساب بعض السلع مما يؤدي الى تضخم قيمة الناتج المحلي الإجمالي⁽²⁾.

(1) عبد الرحمان يسري احمد، النظرية الاقتصادية - الكلية و الجزئية، الإسكندرية، 2004، ص30.

(2) المرجع السابق، ص33.

تعرف القيمة المضافة: " بأنها قيمة الإنتاج النهائي للسلع والخدمات المنتجة في دولة ما مطروحا منها قيمة مستلزمات هذا الإنتاج من السلع الوسيطة والمواد الخام التي اشترت من مؤسسات أخرى"⁽¹⁾.

القيمة المضافة= [القيمة النهائية للسلعة- قيمة السلع الوسيطة والمواد الخام وعناصر الإنتاج التي استخدمت في العملية الإنتاجية وتم شرائها من مؤسسات أخرى]

ويكون حساب القيمة المضافة النهائية عن طريق جمع القيمة المضافة لكل مرحلة إنتاجية في كل قطاع حيث تحصل على القيمة الحقيقية لكل منتج، وللحصول على قيمة الناتج المحلي الإجمالي يتم جمع هذه القيم المضافة⁽²⁾.

الناتج المحلي الإجمالي= مجموع القيم المضافة لجميع المنتجات ولمختلف القطاعات

وحسب هذه الطريقة يتم تجزئي المنتج إلى عناصره الأولية فمادة الخشب مثلا تحسب على انها من خام عن طريق فصل قيمة كميات الأخشاب المستعملة في جميع المنتجات، معرفة كميات الأخشاب المستخدمة بشكل كامل واستخراج قيمتها، ومن ثم قيمة كل مادة وبالنهاية تجميع كل تلك القيم المضافة.

3. عوائد عناصر الإنتاج:

وتسمى هذه الطريقة: بطريقة الدخل لحساب الناتج المحلي الإجمالي، وحسب هذه الطريقة يجب جمع كل الدخول المنتجة عن عملية ظهور الإنتاج الكلي إلى حيز الوجود، فالإنتاج هو خلق أو إضافة منفعة جديدة، وتتم عملية الإنتاج عن طريق مزج عناصر الإنتاج المختلفة التي تشترك معا حتى ظهور السلعة بشكلها النهائي، وتتكون عناصر الإنتاج من أربعة عناصر هي الأرض وما تحويه من مواد خام والعمل ورأس المال والتنظيم، وهذه جميعها تؤدي إلى وصول السلعة إلى شكلها النهائي ومنها نستطيع تحديد قيمة تلك السلعة النهائية، وذلك لان قيمة السلعة تساوي المبالغ المنفقة عليها، وهي المبالغ المدفوعة لعناصر الإنتاج⁽³⁾.

(1) (www.onefd.edu.dz)

(2) هيثم الزعي، حسن ابو الزيت، مرجع سابق، ص30.

(3) صالح تومي، مرجع سابق، ص31.

الناتج المحلي الإجمالي (حسب مفهوم الدخل) = مجموع العوائد المدفوعة على عناصر الإنتاج المختلفة التي ساهمت في تكوين السلعة

- **العوائد المدفوعة على عناصر الإنتاج⁽¹⁾:**

(1) الأجور: وتشمل:

- الأجور والمعاشات والمرتببات التي يحصل عليها الأفراد نظير واجر قيامهم بعمل ما.
- دخول قطاع الأعمال الحرة كدخول المحامين والأطباء وأصحاب الحرف المختلفة.
- المكافآت والعمولات وأية إيرادات أخرى، ويتم حساب كل ذلك قبل خصم الضرائب والاقتطاعات.
- لا يتم حساب المدفوعات التحويلية وهي التي تقدمها الدولة بدون مقابل.

(2) الربيع: ويشمل:

- ريع الأرض والثروات الموجودة فيها سواء كانت زراعية وتعدينية وغيرها ويتم حساب المستعمل منها للاستهلاك الشخصي أيضا.
- ريع وإيجار العقارات والمنازل، ويتم أيضا حساب الأجزاء الشخصية منها.

(3) الفائدة على رأس المال: وتشمل جميع ما يدفع من اجل خدمة القروض المخصصة للاستثمار، وتشمل الفائدة على المدفوعات النقدية والتي تؤديها مؤسسات الأعمال الخاصة الى أصحاب رأس المال النقدي.

(4) الأرباح (المنظمين): وتشمل عوائد وأرباح المؤسسات والقطاع الإنتاجي بما فيها المدراء والمنظمين، ويتم حساب ذلك قبل توزيع أرباح الأسهم وقبل خصم الضرائب كذلك قبل خصم الجزء المعاد استثماره وتقسّم فئة الأرباح إلى جزئية في حسابات الدخل القومي وهما: الأول دخل المالكين، والثاني أرباح الشركات المساهمة، ويتألف دخل المالكين من الدخل الصافي لقطاع الأعمال، الذي ليس هو على شكل شركات مساهمة، يمكن القول بأنه يتكون من الدخل الصافي للمؤسسات الفردية والتضامنية وكذلك التعاونية .

ولحساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الدخل او عناصر الإنتاج يتم جمع البنود الأربعة السالفة الذكر:

الناتج المحلي (عوائد عناصر الإنتاج) = الربيع + الأجور + فائدة رأس المال + الأرباح

4. الإنفاق:

وحسب هذه الطريقة يتم قياس الناتج المحلي الإجمالي لسنة ما عن طريق جمع قيم السلع والخدمات المنتجة خلالها، ومن هنا نجد ان قيمة السلع تحدد حسب هذه الطريقة بمقدار المنفق' عليها

⁽¹⁾ نفس المرجع السابق، ص33،32.

من قبل قطاعات المجتمع، وفي هذه الطريقة نقوم بجمع كل أوجه الإنفاق على السلع والخدمات النهائية من أجل تحديد الناتج المحلي الإجمالي ويمكننا فصل هذه القطاعات إلى أربعة رئيسية هي⁽¹⁾:

-قطاع الإنفاق الاستهلاكي (القطاع المنزلي) [C]

-قطاع الإنفاق الاستثمار (القطاع الإنتاجي) [I].

-قطاع الإنفاق الحكومي، [G].

- صافي الصادرات = (الصادرات - الواردات)، [X-M].

وبالتالي يكون الناتج المحلي الإجمالي:

الناتج المحلي الإجمالي (G.D.P) = I+G+C + (X-M).

وفيما يلي توضيح موجز هذه القطاعات⁽²⁾:

1) قطاع الإنفاق الاستهلاكي (القطاع المنزلي): ويمثل هذا الجزء النفقات الخاصة من قبل الأشخاص والأسر التي ينفقونها على الاستهلاك للسلع والخدمات، سواء السلع المعمرة مثل السيارة وبعض الأدوات الكهربائية، وسواء السلع غير المعمرة مثل الطعام واللباس والشراب، وتمثل أيضا بعض المدفوعات للعلاج أو التعليم، ويشكل الإنفاق الاستهلاكي الأسري النسبة الأكبر من إجمالي أوجه الإنفاق المختلفة .

2) قطاع الإنفاق الاستثماري (القطاع الإنتاجي): ويمثل هذا الجزء على السلع الرأسمالية الإنتاجية التي تشغل لبناء الاستثمارات وبناء المصانع والمباني التابعة لها، ويشمل الاستثمار الإجمالي، كل الاستثمارات التي تقوم به المؤسسات الخاصة سواء كانت صناعية أو تجارية وغيرها.

3) قطاع الإنفاق الحكومي: ويمثل هذا الجزء ما تقوم الدولة بالإنفاق به على متطلبات الدولة لتقديم الخدمة المجتمع من السلع والخدمات المختلفة، من أجل قيامها بوظائفها لتحقيق أهدافها الاجتماعية كالمشاريع الحكومية والمباني والأثاث لتحقيق العدالة الاجتماعية والأمن والتعليم والصحة والدفاع... الخ، وهذه النفقات لا تضم المدفوعات التحويلية، لأنه لا يقصد من إنفاقها الإنتاج. ويمكن تقسيم الإنفاق الحكومي إلى قسمين هما: الإنفاق الجار للحكومة مثل دفع الأجور والرواتب للموظفين والمصروفات التابعة لها، والقسم الثاني الإنفاق الحكومي على الأصول الرأسمالية مثل بناء أو شراء المباني وتجهيزها بالمعدات والآلات والأدوات، وهو ان كان إنفاقا على السلع والخدمات لأغراض الاستهلاك يسمى استهلاك حكومي، وان كان الإنفاق لأغراض الاستثمار كالبناى يسمى استثمار حكومي:

الإنفاق الحكومي = الإنفاق الجاري + الاستهلاك الحكومي + الاستثمار الحكومي.

4) صافي الصادرات:

⁽¹⁾ محمد فوزي ابو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، 2004، ص7.

⁽²⁾ مايكل ايد جمان، ترجمة: محمد ابراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة، دار المريخ للنشر و التوزيع، الرياض، 1999، ص32، 33، 34.

ويمكن الحصول على صافي الصادرات من خلال طرح الصادرات من والواردات .

-الصادرات :

الصادرات هي ذلك الجزء من الناتج القومي الذي لا يتم استعماله داخل البلد وإنما يصدر الى الخارج، ويمثل تدفق السلع والخدمات حدود الدولة، حيث يتم بيع هذه السلع الى الأجانب بالدول الأخرى، وتصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة المحلية المنتجة لهذه السلع، ومن جهة أخرى يمكن القول بأنها المبالغ التي تتفقها الدول الأخرى على شراء السلع والخدمات المحلية التي تنتجها هذه الدولة المصنعة لتلك السلع والخدمات.

- الواردات:

اما الواردات فهي ذلك الجزء من الناتج القومي للدول الأخرى الذي يتم استعماله داخل حدود هذه الدولة عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول الأجنبية لهذه السلع، ومن جهة أخرى يمكن القول بانها المبالغ التي تتفقها الدولة المحلية على شراء السلع والخدمات الأجنبية خارج حدود الدولة المحلية.

ومن هنا نرى ان الاقتصاد المحلي يكسب بمقدار قيمة ما يصدر من السلع والخدمات ، أي ما ينفقه الأجانب على شراء السلع المحلية، ويخسر الاقتصاد المحلي بمقدار قيمة ما يستورد من السلع والخدمات، أي ما ينفقه المواطنين على شراء السلع الأجنبية.

ويمثل صافي الصادرات المبلغ الصافي الذي يستفيد منه الناتج المحلي جراء خصم قيمة الواردات من الصادرات : صافي الصادرات= الصادرات- الواردات.

III. صعوبات حساب الناتج المحلي الإجمالي:

مع أن قياس الناتج المحلي الإجمالي واضح من حيث العناصر المكونة له إلا ان هناك مشاكل تتعلق بتحديد تلك العناصر، وان الحصول على قيمة حقيقية وممثلة للناتج المحلي الإجمالي أمر في غاية الأهمية، لأنه يتم من خلاله الحكم على مستوى الأداء القومي والنشاط الاقتصادي.

وتعتبر عملية الحصول على حسابات دقيقة للناتج المحلي عملية صعبة جدا لوجود العديد من المحددات والعقبات التي تحول دون الحصول على تلك القيم، ويحاول الاقتصاديين بشكل مستمر الحد من هذه الصعوبات وإيجاد الحلول لها للوصول الى قيمة ممثلة للناتج وتاليا عرض لأهم الصعوبات التي تواجهنا عند حساب الناتج القومي.

و من بين هذه الصعوبات⁽¹⁾:

- 1- نقص وعدم توفر المعلومات الإحصائية الدقيقة لجميع القطاعات الاقتصادية حيث ان الإحصائيات الرسمية قد لا تتمكن من ذكر جميع المنتجات حيث لا تستطيع التعرف عليها او الوصول إليها فتغفل عن ذكرها، فالأمر يحتاج الى معرفة دقيقة وخبرات طويلة حتى يتم إيجاد أرقام منقحة تمثل الناتج المحلي.
- 2- مشكلة الازدواجية في حساب بعض المنتجات، وتظهر عندما يتم حساب قيمة السلعة أكثر من مرة خاصة السلع الوسيطة، مما يؤدي الى تضخم الناتج المحلي.
- 3- صعوبة قياس قيمة المنتجات والخدمات التي يستهلكها مالكوها، حيث لا تمر هذه السلع في السوق حيث انه غالبا ما يتم استثناء وإغفال هذه السلع والخدمات لذا تصبح قيمة الناتج اقل من القيمة الحقيقية، وذلك بسبب استبعاد هذه السلع، ومن أمثلتها الاستهلاك الشخصي للمزارعين لجزء من الناتج الذي يزرعونه، كذلك الصناعات المنزلية كالتخليل والاجبان والمنتجات اليدوية البيئية.
- 4- صعوبة تقدير ريع المنازل التي يقطنها مالكوها، لذلك يجب تقدير قيمة هذه الإيجارات والريوع وإضافتها إلى حسابات الناتج المحلي الإجمالي، حتى تكون النتائج فعلية وحقيقية، ويكون ذلك بحساب أجرة البناء كما لو كان مؤجرا، أي تحسب أجرة بناء مشابه له وكذلك بقية العقارات والأراضي.
- 5- مشكلة حساب المدفوعات التحويلية (ويقصد بها جميع المبالغ التي يحصل الأفراد دون مقابل مثل الإعانات والهبات والهدايا) وهذه المدفوعات يجب استثناءها وعدم إدراجها ضمن حسابات الناتج القومي الإجمالي، كون هذه المبالغ دفعت دون مقابل أي دون إنتاج.
- 6- صعوبة حساب قيمة السلع القديمة والمستعملة: إذ يجب أن لا تدخل ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي للسنة الجارية، باعتبار هناك سلعا يتم إنتاجها في سنوات سابقة وتستعمل لعدة سنوات، مثل المباني والآلات والأجهزة المعمرة، واستخدامها لسنوات عدة ما هو إلا تحويل للملكية وليس إنتاج جديد، ولكن يجب أن لا ننسى أنه إذا تم إجراء إضافة او إصلاحات لها، فإن هذه الإضافات تحسب في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للسنة الجارية التي تمت فيها الإضافات.
- 7- إغفال جزء كبير من قوة العمل وعدم احتسابه ضمن الناتج المحلي الإجمالي وهو الجزء المتمثل بربات البيوت اللواتي لا يعتبرن عاملات ولا يتقاضين أي أجر، والسبب في أن هذا العمل يجب أن يذكر في حسابات الناتج القومي، أن ربة البيت لو عملت كخادمة او مدبرة او مربية بأجر في المنازل لحصلت على عائد مقابل عملها، أي أن هذا النوع من العمل إنتاجي ويدر دخلا، لكنه مهمل في حسابات الناتج المحلي.
- 8- عملية بيع وشراء السندات والأسهم لا تمثل سوى نقل ملكيتها، حيث أنها لا تمثل إنتاجا جديدا لذا فالواجب استثناء هذا النشاط من حسابات الناتج المحلي، اما الخدمات التي تؤدي إلى انتقالها من شخص

⁽¹⁾ هشام الزعبي، حسن ابو الزيت، مرجع سابق، ص37،38.

لآخر مثل العملات والسمسرة، فإنها تدخل ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي لأنها تمثل خدمات جديدة.

9- تذبذب وتقلب مستوى الأسعار من سنة لأخرى وهذا بدوره يؤدي الى تباين الناتج المحلي اختلاف معدلاته وأحيانا يعطي أرقاما لا تمثل حقيقة الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن التغلب على هذه المشكلة بحساب الناتج المحلي الحقيقي لكل سنة بدلا من حساب الناتج المحلي الاسمي.

10- عدم القدرة بحساب الناتج المحلي الحقيقي لكل سنة بدلا من حساب الناتج المحلي الاسمي الصافي.

المطلب الثاني: التضخم

ظاهرة ارتفاع الأسعار أو ما يعرف بالتضخم قد عرفت البشرية منذ أقدم العصور، وسببها هو تأثير قيمة العملة من المعدن الثمين بكمية الذهب المتوفرة، فتعرض كمية النقود إلى الانخفاض نتيجة اكتشاف مناجم ذهب جديدة أو نتيجة تطور طرق تعدين الذهب و زيادة كميته، وقد واجه العالم أسوأ حالات التضخم بعد اكتشاف أمريكا حيث انخفضت قيمة العملة من المعدن الثمين انخفاضا كبيرا، وأخذت ظاهرة التضخم تبرز عندما ساد استعمال النقود الورقية في نهاية القرن السابع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وفي القرن العشرين واجه العالم أسوأ حالات التضخم خلال سنوات الحرب العالمية الأولى والثانية و السنوات التي تلتها مباشرة .

I. تعريف التضخم:

أن كلمة التضخم من المصطلحات الاقتصادية التي قد تثير التساؤل لما يكتنفها من الغموض و الإبهام نتيجة لاستخدامه في وصف ظواهر عديدة مختلفة منها: (1)

- التضخم في الأسعار بمعنى أن الأسعار قد ارتفعت ارتفاعا غير عادي و لا طبيعي.
 - التضخم في الدخل أو في الجزء من الدخل القومي، كالتضخم في الأجور أو الأرباح مما يعني أن الأجور و الأرباح قد ارتفعت ارتفاعا غير طبيعي على حساب دخول عوامل الإنتاج الأخرى.
 - التضخم في الرصيد النقدي: و الذي يعني زيادة كبيرة في المعروض من النقود.
 - التضخم في التكاليف: أي أن أثمان عوامل الإنتاج قد ارتفعت ارتفاعا محسوسا و فجائيا.
- ولهذا يوجد هناك تعريفات عديدة للتضخم، غير ان اكثر التعريفات شيوعا:

انه عبارة عن الارتفاع المستمر و الملموس في المستوى العام للأسعار لكل السلع و الخدمات مما يصاحبه ارتفاع في تكاليف المعيشة(2).

(1) مجدي عبد الفتاح سليمان ، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الاسلام، دار غريب، القاهرة، 2002، ص 29.

(2) هشام الزعبي وحسن ابو الزيت، اسس و مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الاردن، 2000، ص134.

تعريف القوة الشرائية للوحدة النقدية:

عبارة عن مجموع السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة نقدية واحدة(1).

العلاقة بين المستوى العام للأسعار و القوة الشرائية للوحدة النقدية:

هناك علاقة عكسية بين القوة الشرائية ومستوى الأسعار، حيث تقل القوة الشرائية للوحدة النقدية كلما زاد المستوى العام للأسعار ، وكلما انخفض المستوى العام للأسعار تزيد القوة الشرائية للوحدة النقدية .

دلالات و مؤشرات التضخم:

- 1- يجب ان يكون ارتفاع الاسعار ملموسا.
- 2- يجب أن يكون الارتفاع مستمرا، فلو ارتفعت الأسعار لفترة محددة ثم عادت إلى ما كانت عليه سابقا، فإننا لا نسمي هذه الحالة تضخما.
- 3- يجب أن يرافق الارتفاع العام للأسعار انخفاض للدخل الحقيقي للفرد، أي أن الفرد لا يستطيع الحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات التي كان يحصل عليها قبل ارتفاع الأسعار.
- 4- يجب أن يرافق ارتفاع الأسعار تآكل السلع و الخدمات التي كان يستفيد منها الفرد قبل التضخم، وهذا يعني ان تلك السلع و الخدمات أصبحت بعد التضخم خارج قدرة الفرد الشرائية.

II. مؤشرات ومقاييس التضخم :

من اهمها:

1- الأرقام القياسية للأسعار :

يعرف الرقم القياسي بأنه الوزن الترجيحي للإنفاق على كل سلعة مما تستقطعه من دخول الأفراد لسنة القياس نسبة إلى الأوزان الترجيحية لتلك السلعة لسنة الأساس(2).

2- مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) : (3)

هو أكثر الوسائل استخداما في قياس معدل التضخم بالنسبة لمشتريات أسرة نموذجية ، وهو تقدير لتكاليف شراء مجموعة نموذجية من السلع و الخدمات ، التي تشتريها أسر الطبقة متوسطة الدخل مقارنة بنفس التكاليف في السنة السابقة .

وتختلف سلة الاستهلاك الداخلة في تركيب هذا المؤشر من دولة إلى أخرى ، كما يعكس الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية ، ويتعلق الأمر هنا بذلك المقياس أو

(1) المرجع السابق، ص134.

(2) هيثم الزعبي وحسن ابو الزيت، مرجع سابق، ص135.

(3) نوة بن يوسف، دراسة اقتصادية قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر 1990-2005، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة 2007/2006، ص16.

المؤشر الذي يقيم متوسط التغير الذي يحدث في الأسعار ، إلا أنه لا يقيس تكلفة المعيشة أو تغيراتها أو ميزانية استهلاك الأسرة.

كيفية حساب معدل التضخم إنطلاقاً من CPI :

معدل التضخم السنوي لسلع وخدمات المستهلك هو معدل التغير في مؤشر أسعار الاستهلاك بين فترتين ، وبحسب كما يلي:

$$INF_t = [(CPI_t - CPI_{t-1}) \div CPI_{t-1}] \times 100 \quad \text{حيث أن :}$$

- INF_t : معدل التضخم في السنة الثانية .
- CPI_t : مؤشر أسعار الاستهلاك في السنة الثانية.
- CPI_{t-1} : مؤشر أسعار الاستهلاك في السنة الأولى .

3- المعايير التي تستخدمها المؤسسات الدولية :

هناك بعض المقاييس أو المعايير التي تعتمد عليها المؤسسات العلمية والمنظمات العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، ومن بين هذه المعايير نذكر :

3-1- معيار الاستقرار النقدي :

ينطلق هذا المعيار من النظرية الكمية للنقود ، التي ترى ان زيادة كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام الحقيقي تكون مناخاً مساعداً لظهور التضخم⁽¹⁾.

و طبقاً لهذه النظرية فإن الاستقرار النقدي يتحقق عموماً من خلال المعادلة التالية :

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث أن : B : معامل الاستقرار النقدي .

: $\frac{\Delta M}{M}$: معدل التغير في الكتلة النقدية .

: $\frac{\Delta Y}{Y}$: معدل التغير في الناتج المحلي الخام .

ونناقش ثلاث حالات :

فعندما B يساوي صفراً يدل على تعادل معدل التغير في كمية النقود مع معدل التغير في الناتج المحلي الخام، أي أن الأسعار مستقرة، وإذا كانت B أكبر من الصفر يدل على وجود نمو في كمية النقود يفوق باستمرار معدل تغير الناتج المحلي الخام وهذا يعني أن هناك ضغوطاً تضخمية، وإذا كانت B أقل من الصفر فهذا يعني إن الأسعار تتجه نحو الانخفاض.

⁽¹⁾ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص47.

3-2- معيار فائض الطلب (1):

و ينطلق هذا المعيار من النظرية الكينزية في الطلب الفعال ، ذلك أن الزيادة في الطلب الفعلي إذا لم تقابل بزيادة في الإنتاج ، فإن فائض الطلب ينصب أثره بالكامل على رفع مستوى الأسعار ، مما يقود إلى حالة تضخم حقيقي .

وقياس فائض الطلب يتم انطلاقا من المعادلة التالية :

$$D_x = (C_p + C_g + I + \Delta S) - Y$$

حيث أن :

D_x : فائض الطلب الخام .

C_p : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية .

C_g : الاستهلاك العام بالأسعار الجارية .

I : الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية.

ΔS : الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية .

Y : الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية .

وبالتأمل في صيغة إجمالي فائض الطلب ، نرى أنها تهمل أثر المعاملات الخارجية من الصادرات والواردات على كل من الطلب الفعال والمتاح من السلع والخدمات وتظهر هنا ثلاث حالات (2) :

حالة التوازن : رصيد المعاملات الجارية يعادل الصفر ، وهنا لا يتأثر حجم فائض الطلب .

حالة الفائض : هنا تفوق قيمة الصادرات عن قيمة الواردات ، ويحقق ميزان المعاملات التجارية

فائض ونرمز له بالحرف "S" ، وهنا لابد أن يضاف هذا الفائض إلى إجمالي فائض الطلب ويصبح :

$$D_{xn} = D_x + S$$

حالة العجز : وهي تصف مراكز موازين مدفوعات معظم البلدان المتخلفة والآخذة في النمو، وهي حدوث

عجز في موازين معاملاتها التجارية ونرمز له بالحرف "F" ، والذي يجب أن يطرح

$$D_{xn} = D_x - F$$

من إجمالي فائض الطلب ويصبح :

3-3 معيار الإفراط النقدي (3) :

و المعبر عن الفائض في الكتلة النقدية عن المستوى الملائم ، فإذا استطعنا معرفة متوسط نصيب

الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود ، فإن ذلك يمكننا عند مستوى معين او مرغوب

من الأسعار بتحديد حجم الإفراط النقدي المولد للتضخم.

$$\lambda = \frac{M}{Y}$$

ويكون نصيب الوحدة المنتجة كما يلي :

(1) نفس الرجوع السابق، ص48.

(2) نوة بن يوسف ، مرجع سابق ، ص20، 19.

(3) عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص49.

حيث أن :

λ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار .

M_t : كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة .

Y_t : الناتج المحلي الخام .

$$M_t = \lambda Y_t - M_t$$

ويتم حساب حجم الإفراط النقدي كما يلي :

حيث أن :

M_t : حجم الإفراط النقدي .

λ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائدة في سنة

الأساس عند مستوى معين من الأسعار .

Y_t : حجم الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة .

M_t : كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة .

III. أنواع التضخم :

نظرا لاختلاف الاقتصاديين في وضع تعريف محدد للتضخم فقد ظهرت عدة تقسيمات لهذه الظاهرة،

وحسب عدة معايير أهمها :

1- من حيث حدة التضخم :

هناك عدة أنواع حسب هذا المعيار أهمها :

1-1 - التضخم الزاحف (التدريجي) :

ويطلق عليه البعض التضخم المتدرج ، و يتمثل هذا النوع من التضخم في الزيادة المستمرة في الأسعار بصورة بطيئة، حتى ولم تحدث زيادة في الطلب⁽¹⁾.

1-2 - التضخم الجامح (المفرط) :

يعتبر اخطر أنواع التضخم ، ويتميز بارتفاع هائل في الأسعار وانخفاض قيمة الوحدة النقدية الى درجة تصبح زهيدة جدا⁽²⁾.

2- من حيث التأثير و الظهور:

2-1 - التضخم المكبوت (الكامن) :

يحدث هذا التضخم في الأقطار التي تتدخل حكوماتها في الحياة الاقتصادية ، وتعمل على تثبيت الأسعار، وخاصة الأسعار الضرورية وتمنعها من الارتفاع أو تسمح لها بالارتفاع في حدود ضيقة خلال

(1) حسين بني هاني ، إقتصاديات النقود والبنوك الأسس والمبادئ ، ط1 ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2003 ، ص 167 .

(2) المرجع السابق، ص167 .

فترة من الزمن، بالرغم من وجود اتجاه واضح لارتفاعها لو تركت لقوى السوق الحر، او تقوم الدولة بتقديم إعانات مالية للمنتجين، أو تخفيض الضرائب المقررة عليهم، وذلك حتى يتمكنوا من المحافظة على أسعار منتجاتهم ثابتة⁽¹⁾.

2-2- التضخم المكشوف (المفتوح) :

هو عبارة عن تلك الحالة التي يسمح فيها للقوى التضخمية بالتعبير عن نفسها في شكل ارتفاع فعلي في مستوى الأسعار، حيث يكون ظاهرا و ملموسا أي أن تأثيره واضح⁽²⁾.

IV. النظريات المفسرة للتضخم:

1- نظرية تضخم جانب الطلب:

أول من وجه الأنظار في العصر الحديث إلى دور الطلب الكلي في التضخم هو الاقتصادي المعروف كينز وتعرف نظريته في هذا الخصوص باسم نظرية جذب الطلب⁽³⁾. تعرف هذه النظرية التضخم على انه الارتفاع في المستوى العام للأسعار نتيجة وجود فائض في الطلب الكلي، لا يقابله زيادة في العرض.

فالارتفاع في الأسعار هو نتيجة إفراط الطلب على السلع و الخدمات، سواء كان الطلب استهلاكيا أو استثماريا، بأكثر مما تستطيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، مقابلة هذه الزيادة في الطلب و يمكن حدوث هذا النوع من التضخم عندما ترتفع أسعار الفائدة إلى مستوى معين، وينخفض الطلب على النقود بدافع المضاربة، ويكون الطلب على النقود بدافع المعاملات غير مرن، فانه يمكن تميل هذا الفائض عن طريق زيادة تداول النقود لأغراض المبادلات⁽⁴⁾.

ولقد تعرضت النظرية للاختبار بالنسبة لعدد من حالات البلدان الغربية المتقدمة و ذلك منذ أواخر الخمسينيات و أوائل الستينيات، حينما بدأت مستويات الأسعار تظهر ارتفاعا مطردا في نفس الوقت الذي كان يبدو فيه واضحا أن ظروف التوظيف الكامل قد حققت على وجه التقريب وان الدخول النقدية مستمرة في التزايد، ولقد أعطت البحوث الاختبارية التي أجريت للنظرية الكينزية للتضخم تأييدا لها في العديد من الحالات، ولكن بالرغم من ذلك ليس هناك شك في أن هذه البحوث قد قابلت العديد من المشاكل التطبيقية، واحد الأسباب الهامة لهذه المشاكل تشابك العوامل التي يمكن أن تسبب في الظاهرة التضخمية في الواقع العملي.

فمثلا نجد أن اختبار النظرية اتسم بالصعوبة على وجه الخصوص في بعض البلدان التي يتأثر فيها مستوى الأسعار كثيرا بأسعار السلع و المواد الخام المستوردة⁽⁵⁾.

(1) المرجع السابق، ص 272.

(2) هيثم الزعبي وحسن ابو الزيت، اسس و مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الاردن، 2000، ص 139.

(3) عبد الرحمان يسري، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004، ص 187.

(4) محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص 195.

(5) عبد الرحمان يسري، مرجع سابق، ص 188.

2- تضخم دفع التكاليف :

تهتم هذه النظرية بتفسير التضخم من جانب العرض و ليس الطلب ،وينشأ التضخم هنا بسبب ارتفاع التكاليف .

وقد تبلورت النظرية في ظروف المناقشات التي دارت في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ثم في الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا خلال الخمسينيات و الستينيات حول ارتفاع معدلات الأجور بشكل مستقل عن ظروف الإنتاج و الطلب الكلي واثر ذلك في رفع نفقة الإنتاج ومن ثم اندفاع مستويات أسعار المنتجات النهائية إلى أعلى⁽¹⁾.

و بالنظر إلى تضخم دفع التكاليف يمكن لنا أن نصنفه إلى ثلاثة أنواع هي:

2-1- تضخم دفع الأجور :

حيث يشير إلى ذلك الارتفاع في الأسعار الناشئ عن ارتفاع أجور العمال بنسبة أكبر من الزيادة في إنتاجية العمل⁽²⁾.

وهكذا فانه طبقا للنظرية يحدث التضخم بسبب ضغوط النقابات العمالية لزيادة الأجور النقدية بسرعة اكبر من الزيادة التي تحدث في الأحوال العادية⁽³⁾.

2-2- تضخم دفع الأرباح :

ذلك الارتفاع في الأسعار الناتج عن القرارات التي تتخذها المنشآت الاحتكارية الكبرى برفع أسعار منتجاتها ،وذلك لتحقيق أرباح احتكارية⁽⁴⁾.

2-3- تضخم دفع المنتجات :

تعتمد بعض الدول اعتمادا كبيرا على الواردات و المواد الأولية و الوسيطة و تدخل هذه الواردات في شكل مواد وسيطة لصنع منتجات نهائية ،وارتفاع أسعارها يؤدي لزيادة نفقات إنتاج السلع و الخدمات و يؤدي هذا إلى زيادة أسعارها⁽⁵⁾.

3- نظرية التضخم الهيكلي :

وهو أحدث تفسير للتضخم خاصة في البلدان النامية التي تسعى إلى تحديث وتنمية اقتصادها. فهو يذهب إلى أن التضخم ينجم عن تغيرات داخلية في تركيب الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد ،حتى ولو لم يكن الطلب الكلي مفرطا ويركز هذا التفسير أيضا على وضعية اقتصادية تكون فيها الأجور والأسعار مرنة ارتفاعا وغير مرنة انخفاضاً⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ نفس المرجع السابق،ص192.

⁽²⁾ محمد فوزي ابو السعود،مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات،الدار الجامعية،الاسكندرية،2004،ص207.

⁽³⁾ مايكل ابدجمان،ترجمة:محمد ابراهيم منصور،الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة،دار المريخ للنشر،المملكة العربية السعودية،ص379.

⁽⁴⁾ محمد فوزي ابو السعود،مرجع سابق،ص208.

⁽⁵⁾ محمد العربي ساكر،مرجع سابق،ص195.

⁽⁶⁾ عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسى ، النقود والمصارف والأسواق المالية ، ط 1 ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2004 ، ص 458 .

فالدول المتخلفة عندما تضع الخطط التنموية وتبدأ في تنفيذها ، لا بد وأن يصاحبها تضخماً نقدياً يتولد عن زيادة الدخول النقدية والدخول الجديدة الناجمة عن توظيف عوامل الإنتاج ، بمعدل يفوق معدل زيادة الإنتاج الوطني وهو تضخم تقتضي به العملية التنموية ويتميز التضخم الذي يسود الدول المتخلفة أنه تضخم جذب الطلب إلا أنه في الواقع تضخم هيكلي ، ينتج عن اختناقات مادية في الإنتاج خلال العملية التنموية ، ويتميز التضخم الذي يسود الدول المتخلفة انه تضخم جذب طلب إلا انه في الواقع تضخم هيكلي، ينتج عن اختناقات مادية في الإنتاج خلال عملية التنمية الاقتصادية (1).

4- التضخم المستورد :

هناك ثلاثة وجهات نظر قدمت لتفسير مسار استيراد التضخم وهي (2) :

4-1- طرح ارتفاع التكاليف :

عندما يزيد سعر المواد الأولية ، السلع نصف المصنعة ، سلع التجهيز أو سلع الاستهلاك المستوردة ، تسجل المشروعات زيادة في تكاليف الإنتاج تعكسها بصورة آلية في أسعار البيع الداخلية. و بالاستناد إلى حسابات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لأوروبا (OCDE) أن ارتفاع بنسبة 20% في سعر المنتجات الأساسية من سنة 1972 إلى سنة 1973 ، انعكس بتأثير آلي من 0,5 إلى 2,5% على أسعار البلدان الصناعية الرئيسية .

4-2- طرح السيولة :

يرتبط هذا الطرح بالنظرية الكمية للنقود ، بمقياس ما يثبت أن تدفقا للعملة الأجنبية يزيد من السيولة للاقتصاد ، ويحدث تغيرات بنفس الاتجاه في مستوى الأسعار ، مصدر هذا التدفق هو فائض ميزان المدفوعات الجارية أو الحركات الذاتية لرؤوس الأموال الناجمة عن فروقات في معدل الفائدة بين الأسواق المالية وتوقعات إعادة تقييم العملة الوطنية .

4-3- طرح الدخل :

عندما يسجل اقتصاد ما زيادة في الطلب الخارجي ، يحقق ميزان مدفوعاته التجاري فائضا فيزيد الدخل الوطني ومن ثمة الطلب الكلي الداخلي ، في مرحلة الاستخدام الكامل هذا الفائض في الطلب هو تضخمي .

(1) محمد العربي ساكر ، مرجع سابق ، ص 196.

(2) برنيه و إسيمون ، أصول الاقتصاد الكلي ، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين ، ط 1 ، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1989 ، ص 303.

V. آثار التضخم

ينتج عن ظاهرة التضخم آثار كثيرة منها:

5-1- الأثر على عدم العدالة في توزيع الدخل:⁽¹⁾

يعني التضخم الارتفاع المستمر و الملموس في الأسعار وهذا الارتفاع يخدم فئات معينة من المجتمع ويضر بفئات أخرى، فبعض التجار و المنتجين و المضاربين في الأسواق وكذلك المدينين يستفيدون من فرق الأسعار وبالتالي تزداد أموالهم عما كانت عليه، والفئات الأخرى المتضررة من الارتفاع هي الموظفين و أصحاب الدخل المحدود و المدخرين في البنوك، ومن هنا تنشأ عدم العدالة في زيادة قيمة أموال أصول الثروات على حساب الفئة الفقيرة ليزداد فقرهم أكثر مما كان عليه قبل التضخم.

-أنواع الفئات حسب تأثرها من التضخم:

أولاً: الفئات المستفيدة من التضخم:

- 1- يستفيد مستلمي الأرباح نتيجة للتضخم، بسبب زيادة الأسعار وبالتالي زيادة الأرباح.
- 2- يستفيد العمال المأجورين إذا رافق التضخم زيادة في الأجور.
- 3- يستفيد المدينين الذين تتحدد ديونهم في صورة نقدية، نظراً لانخفاض العبء الحقيقي للدين نتيجة للتضخم.
- 4- يستفيد أصحاب الثروة الذين يحتفظون بأموالهم على صورة عقارات أو استثمارات نظراً لارتفاع أسعار هذه الأصول.

ثانياً: الفئات المتضررة من التضخم:

- 1- يتضرر مكتسبي الأجور إذا لم يرافق التضخم زيادة في الأجور.
- 2- يتضرر الموظفين و أصحاب المعاشات، لأن الارتفاع في الأسعار لا يتناسب مع الارتفاع في الراتب.
- 3- يتضرر مستلمي الربح والفائدة بشكل خطير، لأنها تتحدد بناء على عقود لفترات زمنية طويلة.
- 4- يتضرر أصحاب الثروة الذين يحتفظون بأموالهم على شكل نقود سائلة .
- 5- يتضرر الدائنون الذين تتحدد ديونهم في صورة نقدية.

5-2- أثر التضخم على الإنتاج⁽²⁾:

إن ما يترتب على التضخم من زيادة في الأسعار والأجور في القطاعات الإنتاجية، سوف يجذب إليها رؤوس الأموال على حساب الصناعات الأساسية الثقيلة والتي سوف تتجمد، وهذا لما تتحمله من عبء ارتفاع الأجور داخل القطاع لمواجهة نفقات العمال المتزايدة، وفي نفس الوقت فهي لا تجد رؤوس الأموال الكافية لتوسيع طاقتها الإنتاجية.

⁽¹⁾ هشام الزعبي وحسن ابو الزيت، مرجع سابق، ص142، 143.

⁽²⁾ نوة بن يوسف، مرجع سابق، ص34.

وقد ينتشر نتيجة لذلك نوع من التشاؤم حول مستقبل النشاط الاقتصادي ،يمكن أن يؤدي إلى تخفيض رجال الأعمال لاستثماراتهم بشكل عام ، وزيادة عرض السلع نتيجة طرح الكميات المخزنة منها وكل هذا قد يؤدي بالاقتماد إلى الوقوع في أزمة انكماش تبدأ من قطاعات معينة ، وتنتشر حتى تشمل الاقتصاد بمجموعه .

5-3- الأثر على التجارة الخارجية :

- يؤدي التضخم إلى عجز في ميزان التجارة الخارجية و يرجع ذلك إلى⁽¹⁾:
- عندما ترتفع أسعار السلع المحلية تفقد قدرتها على المنافسة الخارجية بسبب ارتفاع أسعارها وبالتالي فإن الدول تحجم عن استيراد تلك السلع ،مما يؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات .
 - عندما ترتفع أسعار السلع المحلية مع وجود سلع مستوردة في نفس الدولة ولكن بأسعار أقل ، فإن المجتمع المحلي سوف يترك السلع المحلية ذات الأسعار المرتفعة ويتجه نحو السلع المستوردة وبالتالي فإن حجم الواردات سوف يزيد .
 - زيادة حجم الواردات عن حجم الصادرات يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري .

المطلب الثالث: البطالة

تعد البطالة من بين أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها جميع اقتصاديات دول العالم، خاصة بعد حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008 حيث أصبحت الدول المتقدمة هي الأخرى تعاني من أزمة البطالة (الولايات المتحدة 6.5 %، بريطانيا 5.8 %، دول الاتحاد الأوروبي 6.7 %) ، و تتميز نسب البطالة في الدول النامية بارتفاعها عن تلك النسب في الدول المتقدمة، مما يجعلها اخطر نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها أفراد تلك المجتمعات، لما لها من آثار اجتماعية وخيمة على مستوى الفرد والمجتمع.تظهر البطالة عند اختلال التوازن بين قوى العرض والطلب في سوق العمل، أين تعتبر نسب البطالة أهم مؤشرات ومقاييس ذلك السوق، كما تعتبر النسبة بين ثلاث و ست بالمائة في حدود المستويات الطبيعية للبطالة .وبدوره اختلال سوق العمل يعتبر احد مؤشرات تدهور الأداء الاقتصادي الكلي .ولهذا فإن سوق العمل حظي باهتمام كبير منذ القدم من طرف علماء الاقتصاد ومنظري الفكر الاقتصادي، كما تعمقت الدراسات والأبحاث لمحاولة إيجاد التوازن في هذا السوق(2).

إن تحديد مفهوم البطالة تحديداً شاملاً ودقيقاً أمر ليس سهلاً، فعلى الرغم من سهولة إدراك الناس للعاطلين عن العمل، إلا أن محاولة التحديد العلمي والعملي لهذا المفهوم تواجه صعوبات جمة ومن صعوبات التحديد الدقيق للبطالة أن بعض الناس الذين يُسجلون عاطلين ربما يعملون في أنماط عديدة من

(1) هبشم الزعبي وحسن ابو الزيت، مرجع سابق، ص144.

(2) دادن عبد الغني و بن طحين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2008 ،مجلة الباحث العدد 10 /2012، ص175.

الأنشطة، كما أن عدداً من الناس يعملون بأجر لبعض الوقت، أو يعملون في وظائف على فترات متقطعة. وأخيراً، هل يدخل المتقاعد عن العمل في نطاق البطالة.

1. تعريف البطالة:

تعرف البطالة على أنها : الحالة التي يكون فيها الفرد قادراً على العمل و راغباً فيه و يبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن لا يحصل عليه، ومن ثم فالزاهد في العمل لا يعد عاطلاً و لا يواجه بالتالي مشكلة اقتصادية، ومن أمثلة الزاهدين في العمل ربة البيت، فهي تتفرغ كلية لأعمال المنزل، ولا تبحث عن عمل ، أما إذا كانت قادرة على العمل و تبحث عنه فهي عاطلة ، ومن أمثلة الزاهدين في العمل هؤلاء الذين لديهم عقارات أو أسهم أو سندات ، ولا يعملون و تدر عليهم دخلاً لا يعرضهم لمشاكل الفقر و تبعاته، وهم يأفون من العمل لأن الثروة تساعدهم على التبادل و التقاعد، ولو أن هناك من يعملون على الأقل كأصحاب أعمال، و يبحثون عن العمل رغبة في شغل أوقات فراغهم⁽¹⁾.
وتعرف البطالة على أنها " عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي"⁽²⁾ .
يرتبط مفهوم البطالة أساساً بالقدرة، الرغبة والبحث عن العمل، ويمس الفئة النشيطة أو القوى العاملة.
وتعرف البطالة بأنها ظاهرة اختلال توازن سوق العمل، بحيث لا يتمكن جزء من القوة العاملة من الحصول على عمل.

و طبقاً للتعريف الذي اعتمده المكتب الدولي للعمل في الملتقى الدولي 18 له سنة 1982 حول إحصاءات العمل، والذي اعتبر الشخص الذي في سن العمل بطالاً كل من توفرت فيه ثلاث معايير أو شروط أساسية و هي⁽³⁾:

المعيار الأول: بدون عمل و يعني انعدام تام للعمل أثناء فترة الاستبيان فيعتبر الشخص بدون عمل إذا لم يعمل على الإطلاق خلال تلك الفترة، هذا المعيار يضمن الفصل بين حالة العمالة و البطالة، حيث يمكن تصنيف الشخص الذي يقوم بعمل عارض في نفس الوقت الذي يكون يبحث فيه عن عمل بأنه بطال.
المعيار الثاني: متاح للعمل لكي يصنف الشخص بأنه بطال يجب أن يكون متاحاً للعمل يعني يكون قادراً أو مستعداً للعمل إذا توافرت من خلال فرصة البحث ويستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرة في فترة لاحقة.

المعيار الثالث: يبحث عن العمل: ينطبق على الأفراد الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على العمل من خلال فترة معينة وهذه الدلالة على جدية البحث مثل التسجيل في مكاتب التشغيل، نشر إعلانات البحث عن العمل.

⁽¹⁾ احمد رمضان. عفاف عبد العزيز عايد. إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية لنشر، 2004، ص 256.

⁽²⁾ عبد الرحمن يسري، مرجع سابق، ص 205.

⁽³⁾ MULLER Jaques et autres, manuel et applications : économie, Dunod, 4eme édition, 2004, p71.

وتعرف القوة العاملة على أنها " مجموع الأفراد الذين هم في سن العمل بين 15 و60 سنة ممن يعملون أو يبحثون عن عمل بشكل جدي ، باستثناء كبار السن والمتقاعدين والعاجزين وربات البيوت غير الراغبات في العمل والطلاب بأنواعهم(1) ".

II. قياس البطالة:

يعد قياس البطالة أو عدد العاطلين عن العمل في أي دولة مؤشرا هاما و ذلك لتسهيل المقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول يتم حساب معدل البطالة.

وحجم البطالة يقاس بالمطلق كأن يقول أن حجم البطالة في الجزائر مثلا ثلاثمائة ألف عاطل عن العمل، ولكن الأغلب هو قياس البطالة نسبيا كان يقال تبلغ البطالة 15 % مثلا(2).

ويعرف معدل البطالة كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة، أي أن(3):

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{القوة العاملة}} \times 100$$

ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين و العاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة.

أي أن قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة.

وبالتالي تتضمن مكونات القوة العمل في المجتمع مايلي:

العاملون : ويتضمن هذا المكون كل الذين يعملون لدى غيرهم أو يقومون بأي أعمال خاصة لكل الوقت أو لبعضه، سواء أكانت عمالة مؤقتة أم عمالة دائمة، وسواء أكان ذلك في مجالات مدنية أم مجالات عسكرية.

المتعطلون: ويتضمن هذا المكون كل الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة.

توجد بعض الصعوبات عند تحديد معدل البطالة نظرا لعدة أسباب من بينها:

-اختلاف فئة العمر التي تدخل في قياس القوة العاملة.

-اختلاف الفترة الزمنية المحددة للبحث عن العمل.

كما تختلف طريقة قياسه من الدول النامية إلى الدول المتقدمة نظرا لعدم دقة الإحصائيات المستخدمة لقياس معدل البطالة.

(1) هشم الزغبي حسن أبو زيت .مرجع سابق .ص145

(2) مصطفى سلمان و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط 1 ،دار المسيرة ، الأردن، 2000 ، ص 238.

(3) محمد السريتي ، عبد الوهاب نجما، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2008 ،ص277.

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى الملاحظات الآتية(1):

1-تختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى وتتمثل أهم أوجه الاختلاف فيما يلي :
-الفئة العمرية المحددة في التعريف وذلك لوجود تباين في السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصاديا .

-الفترة الزمنية المحددة للبحث عن عمل .وذلك أن بعض الدول تحدها بأربعة أسابيع كما في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا ، بينما تحدد بأسبوع واحد في اليابان حتى يحسب الفرد متعطلا .
-كيفية التعامل إحصائيا مع الخريجين الجدد، وكذلك مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة، أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة.

-تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة ،حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها، بينما يعتمد بعضها الآخر على مسح العمل كعينات ،ودول أخرى ، تلجأ إلى إحصائيات مكاتب العمل من خلال إعانات البطالة المقدمة للعاطلين.
2-إن قياس معدل البطالة يكون أكثر صعوبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة وذلك للأسباب التالية(2):

- عدم توفر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية التي يستدل منها على حجم البطالة، وذلك بسبب عدم وجود إعانات بطالة تحفز الأفراد المتعطلين على تسجيل أنفسهم هذا من ناحية.أو لعدم توافر وسائل ملائمة لجمع المعلومات على نحو يسمح بتكوين قواعد بيانات يمكن الاعتماد عليها بدرجة ثقة معقولة من ناحية أخرى.

-الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الخفي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.ولا تدخل أنشطة هذا الاقتصاد في الإحصاءات الرسمية ، ومن ثم فإن البيانات المتعلقة بهذا القطاع في الدول النامية تكون أقل من حقيقتها .

-عدم وجود إحصاءات وبيانات دقيقة عن الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية ، وهو عادة قطاع حضري يضم المشروعات الصغيرة والحرفين العاملين لحسابهم الخاص و المحلات والمقاهي ، ما شبه ذلك ، رغم زيادة الوزن النسبي لهذا القطاع في الدول النامية .

تبيان مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة، حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها، بينما يعتمد الآخر على مسح العمل كالعينات، ودول أخرى تلجأ إلى إحصائيات مكاتب العمل من خلال إعانات البطالة المقدمة للعاطلين.

(1) علي عبد الوهاب نجما، مشكلة البطالة أثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية -تطبيقية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2005، ص11.

(2) المرجع السابق، ص12.

III. أنواع البطالة:

• البطالة الإجبارية:

تعرف البطالة الإجبارية أو كما يطلق عليها أحيانا البطالة السافرة على أنها وجود أفراد قادرين على العمل و يبحثون عن العمل بشكل جاد عند الأجور السائدة ولكنهم لا يحجون عملا وبالتالي لا يوجد لهم وظائف في أي مكان داخل الاقتصاد القومي ويندرج تحت هذا النوع من البطالة الدورية (1)، هذه الأخيرة تتمثل في التقلبات الدورية التي تطرأ على مجموع النشاط التجاري والاقتصادي في الدولة وتمثل السبب الرئيسي لبطالة الواسعة في التحول من الازدهار والرواج إلى حالة الركود والكساد، وتحدث عندما ينخفض الطلب الكلي على العمل في مواجهة عدم مرونة الأجور الحقيقية في الاتجاه النزولي وبالتالي ينضم مجموعة من العاملين العاطلين أصلاً(2).

• البطالة الاحتكاكية :

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة، و تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل. و يعتقد عدد من الاقتصاديين أن البطالة الاحتكاكية وإن كانت تنشأ بسبب تنقلات الأفراد بين المهن والمناطق المختلفة فإن السبب الرئيسي لظهورها هو نقص المعلومات(3).

• البطالة الهيكلية:

يقصد بالبطالة الهيكلية ذلك النوع من التعطل يصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني وتؤدي إلى إيجاد حالة عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل و الباحثين عنه . أما عن طبيعة هذه التغيرات الهيكلية، فهي إما أن تكون راجعة إلى حدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات، أو راجعة إلى تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم، أو إلى تغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه، أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطن جديدة، وهناك أيضاً حالات لهذا النوع من البطالة تنشأ نتيجة انتقال الصناعات بعد الحروب الكبرى من صناعات عسكرية إلى صناعات مدنية وما يرافق ذلك أيضاً من تغيرات هيكلية كبيرة في سوق العمل نتيجة لتسريح أعداد كبيرة من الخدمة العسكرية والتحاقهم بالقوة العاملة المدنية وما يشابهها من تغيرات هيكلية في سوق العمل في الدول النامية نتيجة لهجرة العمال من الريف إلى المدن وارتفاع معدلات البطالة في المناطق الحضرية(4).

(1) محمد فوزي ابو السعود، مرجع سابق، ص220.

(2) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص30.

(3) نفس المرجع السابق، ص30، 31.

(4) نزار سعد الدين عيسى وإبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007، ص248.

• البطالة المقنعة:

ويقصد بها تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، بحيث إذا سحبت تلك العاملة الزائدة من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض وتوصف الإنتاجية الحدية لهؤلاء العمال بأنها تعادل صفراً ، وقد تكون سالبة إذا زاد الإنتاج بعد خروجهم ، ويعتبر ذلك بان وجودهم في الوحدة الإنتاجية كان يعرقل جهود الآخرين⁽¹⁾.

• بطالة الاختيارية:

هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض إرادته واختياره، حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل فيه إما بعزوفه عن العمل أو تفضيله لوقت الفراغ ، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجراً أعلى وظروف عمل أحسن. فقرار العمل هنا اختياري لم يجبره عليه صاحب العمل⁽²⁾.

• البطالة الطبيعية: حصة من البطالة غير قابلة للتخفيض بواسطة إجراءات السياسة الاقتصادية سببها خلل في سوق الشغل⁽³⁾.

• البطالة الموسمية:

هي حالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة نتيجة انكماش الطلب على سلعة معينة خلال فترات معينة غير مواسم ازدهارها ونمائها ومثال على ذلك موسم معاصر الزيتون أو موسم المنتجات الصيفية أو الشتوية ففي الموسم المخصص لهذه المنتجات يزداد الطلب عليها ويزدهر الأمر الذي يزيد من حجم الطلب على القوة العاملة المستخدمة بيد أن هذا الطلب ينحصر أو يختفي أحياناً عند انتهاء موسم الإنتاج وهنا تظهر ما يسمى بالبطالة الموسمية⁽⁴⁾.

• البطالة الوافدة:

وهو نوع من البطالة ساد الاعتقاد برواجه نتيجة إحصاء بعض العاطلين عن العمل عن الانخراط بوظائف دنيا خوفاً من نظرة المجتمع . وبذلك تركت العديد من المهن التي صنفتم ضمن الوظائف الدنيا كالعامل في تنظيف الشوارع وجمع القمامة للوافدين من الدول أخرى وبذلك بقاء بعض شباب هذه الدول دون عمل⁽⁵⁾.

(1) مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 237.

(2) رمزي زكي، مرجع سابق، ص 34.

(3) المرجع السابق، ص 34.

(4) هيشم الزعبي، حسن أبو الزيت، مرجع سابق، ص 148.

(5) خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط 3، دار وائل للنشر، الاردن، 2000، ص 270.

• البطالة السلوكية :

وتظهر في الدول التي يأتونها العديد من أبناء الدول المجاورة لها هربا من البطالة في بلادهم للعمل في أي وظيفة في هته الدولة مما يجعلهم يزاحمون أبناء هته الدولة على الوظائف المتاحة خاصة وأنهم يقبلون أجورا تقل بكثير عما يمكن أن يقبله العمال المحليون⁽¹⁾.

IV. آثار البطالة:

• للبطالة آثار مباشرة وسلبية على الحالة الاقتصادية للمتطلين عن العمل ، حيث ينخفض دخلهم أو يصل إلى الصفر ، ولا تقتصر الآثار الاقتصادية على المتطلين عن العمل فقط بل وتشمل أيضا اقتصاد الدولة ككل ، ففي حالة وجود بطالة وركود حركة الإنتاج والبيع والشراء ينخفض معدل الاستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنشاط .

• الاستعمال الضعيف للمورد البشري: يعتبر المصدر البشري المخزون الحقيقي لثروة أي مجتمع وهذا على أساس أنه من المفروض أن كل أفراد المجتمع مطالبون بالمساهمة في العمل لخير هذا المجتمع فإذا لم يوفق فريق منهم في القيام بواجبه الإنتاجي الموجه للمجموعة التي يعيش معها المجتمع لحقتها خسارة مادية جراء تعطلهم، ولعدم استثمارها لتلك الموارد البشرية الثمينة في أعمال أخرى للدفع بعجلة التقدم، وبالتالي يقع العبء على السلطات العمومية وتنقلب الآية من مصدر للثروة إلى مدمر لها⁽²⁾.

• تضييع المواهب المكتسبة: من المعروف أن الإنسان معرض للنسيان ، بالتالي فهو معرض للخطأ، هذا التضييع يصيب مواهب الإنسان العقلية، الفكرية والفنية، حيث أثبتت معظم الدراسات السيكولوجية أن الإنسان العادي إذا لم يطبق ما تعلمه خلال مدة معينة تختلف حسب خصائص الأشخاص، فإنه يفقد ما تعلمه، وبالتالي تصبح خسارة مزدوجة: من جهة تضييع سنوات من التعلم والتكوين، ومن جهة أخرى تضييع الأموال العامة التي أنفقت على المدارس ومراكز التكوين المهني والجامعات ، حتى وإن حدث و اشتغل هذا الشخص بعد فترة زمنية نوعا ما طويلة تكون مردود يته ضعيفة وتلزمه نفقات أخرى لإعادة تكوينه.

• يترتب على تخصيص جانب من موارد الدولة للإنفاق على الاحتياجات الأساسية للمتطلين، فالحكومات تجد نفسها مواجهة لمشكلة اجتماعية وسياسية خطيرة كلما وجد متطلون فقدوا مصادر دخلهم ولهم هم وعائلاتهم احتياجات أساسية وهنا لا بد من توفير الإعانات الضرورية عن طريق الميزانية العامة ومبالغ هذه الإعانات كان من الممكن في غير ظروف البطالة أن تذهب لبناء

⁽¹⁾ المرجع السابق، ص271.

⁽²⁾ سليم عقون، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة -دراسة قياسية تحليلية-دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009/2010، ص14.

مدارس أو مستشفيات وقد أصبح عرفا سائدا على مستوى العالم أن الحكومات لا بد أن تلتزم إنسانيا و سياسيا بإعانة المتعطلين حتى تتوافر لهم فرصا للعمل(1).

- تعني البطالة حالة عدم التشغيل الكامل، والذي يؤثر بدوره على عدم الوصول الى حالة التوازن في الاقتصاد، بحيث تعتبر البطالة هدر للطاقات الاقتصادية والتفريط بمورد نادر وهو عنصر العمل(2).
- للبطالة آثار اجتماعية وسياسية لا تقل سوءا أو خطورة عن الآثار الاقتصادية بل أن هذه الآثار الاجتماعية و السياسية تنعكس بعد ذلك في شكل آثار اقتصادية خطيرة، فالأشخاص الذين كانوا يشغلون وظائف ثم فقدوها وأصبحوا متعطلين يتعرضون وعائلاتهم لتدهور أحوالهم المعيشية ثم تتدهور أوضاعهم الاجتماعية وظروفهم النفسية حينما يضطرون الى طلب المعونة من أقاربهم وأصدقائهم وجيرانهم وقد يقع هؤلاء في مشكلات معقدة نتيجة الاستدانة والرغبة في إخفاء حقيقة أوضاعهم البائسة، ومشكلات المتعطلين من الشباب قد تكون أسوأ بالرغم من أنهم متعطلين لأول مرة فحينما تطول فترة البطالة تبدأ مشاعر اليأس تنتاب الشباب ويزداد الشعور بعدم الارتياح و القلق(3).

(1) عبد الرحمن يسري، مرجع سابق، ص221.

(2) هيثم الزعبي وحسن ابو الزيت، مرجع سابق، ص149.

(3) عبد الرحمن يسري، مرجع سابق، ص221، 222.

المبحث الثالث: اثر تحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد

تواجه أغلبية الاقتصاديات اليوم تحديات هائلة ، وتشترك الدول سواء كانت متقدمة أم دولا نامية على حد سواء في أهداف التنمية الاقتصادية، وتحقيق نمو اقتصادي أكبر ومستويات معيشة راقية، وذلك لن يتحقق إلا بالسرعة في تطبيق سياسة التحرير التجاري، فقد أثبتت التجارب الفعلية والنظرية الاقتصادية أن الأسواق المفتوحة وتحريراً لتجارة الخارجية بإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية المقيدة للتجارة يشكلان طريقة أثبتت نجاحها في خلق الثروة وتحقيق النمو، فالدول المنفتحة على حرية التجارة تملك عادة ثروة أكبر ومعدلات نمو أكبر وفرصاً أكثر للاستثمار، أما القيود التجارية فعلى العكس من ذلك، إذ أنها قد تحمي مصالح شريحة صغيرة من السكان من المنافسة، إلا أن نتيجتها النهائية هي وضع البلد في حالة أسوأ من الحالة التي كان فيها من حيث الأرباح التي فاتته جنيها والنمو الأبطأ، مما يعني شحاً في الموارد اللازمة لمواجهة الاحتياجات الاجتماعية الضاغطة.

المطلب الاول: اثر التجارة الخارجية على الناتج المحلي الاجمالي

تعود الأسباب الداعية إلى قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية، أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، فمن الحقائق المسلم بها، أن أي دولة في العالم مهما بلغت مستويات التقدم لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة و لفترة طويلة من الزمن، و إن وجدت دولة تستطيع الاستغناء عن الآخرين فان ظروفها الاقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك، ومهما يكن ميل أي دولة إلى تحقيق هذه الاكتفائية فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى، و من هنا تبدو أهمية سياسة تحرير التجارة الخارجية التي تؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل الدوليين ارتباطاً وثيقاً بالأسباب المؤدية إلى قيام بالتجارة الخارجية(1).

أ. مضاعف التجارة الخارجية كتعبير لتأثير التجارة الخارجية على الدخل القومي:

مضاعف التجارة الخارجية عبارة عن نظرية تعكس بشكل معامل عددي اثر العلاقة بين زيادة صادرات البلد من جهة وزيادة الدخل القومي للبلد من جهة أخرى ، بحيث إن زيادة الصادرات بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة اكبر في الدخل القومي.

وتقوم نظرية المضاعف في التجارة الخارجية على أساس نظرية مضاعف الاستثمار لكينز، إلا انه في الوقت الذي يمثل فيه مضاعف الاستثمار اقتصاداً مغلقاً ،فانه في حالة الاقتصاد المفتوح لابد من الأخذ بنظر الاعتبار الميل الحدي للاستيراد ،والميل الحدي للاستيراد هو النسبة التي يخصصها الأفراد في مجموعهم للإنفاق على الاستيراد من الزيادة التي تطرأ على دخولهم، وأساس الفكرة في حقيقة أن الناس

(1) عبد العزيز عبدوس، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة: الوجه الآخر، مجلة الباحث 2010/08 ، ص152.

لا يستهلكون السلع و الخدمات الوطنية فحسب ولكن ينفقون جانبا من الزيادة التي تطراً على دخولهم في شراء السلع و الخدمات الأجنبية(1).

1- تحليل أثر مضاعف التجارة الخارجية:

يعرف مضاعف التجارة الخارجية بأنه عدد المرات التي يزداد ها الدخل القومي في دولة ما نتيجة تغيير معين في التجارة الخارجية، أي صافي التعامل الخارجي للدولة.

حيث أن :صافي التعامل الخارجي = (الصادرات – الواردات) .

ان شرط التوازن في الاقتصاد المفتوح هو تساوي الإضافات التي تتمثل في الصادرات والاستثمار مع التسربات من تيار الدخل القومي التي تتمثل في الواردات و المدخرات، أي (2):

$$S+M = Y + I+ X$$

وبافتراض حدوث تغير في الصادرات ΔX ، أو في الاستثمار ΔI فإن الواردات و المدخرات تتغير :

$$\Delta I + \Delta X = \Delta S + \Delta M$$

و هذا هو شرط التوازن في حالة حدوث أي تغييرات

و من هنا نستطيع أن نتوقف على قيمة مضاعف التجارة الخارجية، حيث :

مضاعف التجارة الخارجية = التغيير في الدخل القومي / التغيير في حجم التجارة الخارجية.

= التغيير في الدخل القومي / التغيير في صافي التعامل الخارجي.

= 1 / (1-الميل الحدي للاستهلاك) + (الميل الحدي للاستيراد).

= 1/الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للاستهلاك.

$$MPS+ MPM/1=$$

MPS: الميل الحدي للاستهلاك.

MPM: الميل الحدي للاستهلاك.

و الخلاصة أن مقدار التغيير في الدخل، يتوقف على الميل الحدي للاستيراد والميل الحدي للاستهلاك، لأن ما يحددان معاً المقدار الكلي لتسرب من تيار الدخل، فكلما صغر مقدار التسرب من الدخل، كلما أصبح التغيير في الدخل المترتب على تغير معين في الاستثمار أو الصادرات كبيراً و العكس بالعكس. ولكن الملاحظ أن آلية المضاعف تكون غير فعالة في الدول النامية كما هو الحال في الدول المتقدمة.

(1) رشيد امين كونة، مرجع سابق، ص66.

(2) مكي مسغوني، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970-2001، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2004/2005، ص106، 107.

II. سياسة تحرير التجارة الخارجية محرك للنمو الاقتصادي:

إن النمو الاقتصادي هو الفرق بين كمية الناتج المحلي الإجمالي للسنتين على التوالي، فإذا رمزنا للنمو الاقتصادي (ΔY) فيكون $\Delta Y = Y_t - Y_{t-1}$ ومنه معدل النمو الاقتصادي ما هو إلا معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي و إذا قسمنا النمو الاقتصادي (ΔY) على كمية الناتج المحلي الإجمالي لسنة Y_{t-1} نحصل على مؤشر نسميه معدل النمو الاقتصادي لسنة Y_t .

$$G = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}}$$

و إذا رمزنا لمعدل النمو الاقتصادي G فان $G = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}}$

و هنا يجب ان نفرق بين النمو الاسمي و النمو الحقيقي :

○ **النمو الاسمي:** هو النمو في القيمة، أي النمو بالأسعار الجارية.

○ **النمو الحقيقي:** هو النمو في الحجم، أي النمو بالأسعار الثابتة.

إن النمو الاقتصادي يقاس بمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي أي المقيم بالأسعار الثابتة⁽¹⁾.

1- تأثير سياسة التحرير التجاري على النمو من خلال الوردات(2):

أن تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي هو تأثير، أكيد وإيجابي، فتحرير الوردات يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها وتحديثها عن طريق توفير وسائل الإنتاج الضرورية الأمر الذي يؤدي إلى خفض الأسعار، كما أن تحرير الوردات يؤدي إلى تحفيز الإنتاج الوطني، وذلك بدفع المنتجين المحليين إلى قبول التحدي الذي تمثله المنتجات الأجنبية المنافسة لمنتجاتهم، سواء في السوق المحلية أو في الأسواق الخارجية، وللوصول إلى مستوى المنافسة المطلوبة لا بد للمنتجين المحليين من ترشيد استثماراتهم وتخفيض النفقات ورفع مستوى الإنتاج وتحسين جودته، ومن المعلوم أن كافة هذه الشروط هي حيوية للاقتصاد المتقدم أو النامي، إذ أن رفع مستوى الإنتاج وتحسين نوعيته أصبح شرطاً لازماً للولوج إلى الأسواق الخارجية.

يسهم تحرير التجارة الخارجية في توفير السلع الاستهلاكية من خلال استيراد كنتيجة للنمو الحاصل في حجم الإنتاج و الدخل و الذي يتمخض عن زيادة في فرص العمل، خاصة وان الطاقة الإنتاجية في الدول النامية غير قادرة على توفير هذه المتطلبات الاستهلاكية.

(1) احمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة، عمان، 2007.

(2) فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الاردن، 2004، ص353، 354.

2-تأثير سياسة التحرير التجاري على النمو من خلال الصادرات:

لقد شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي وحتى مطلع القرن الحالي عدة دراسات التي تبحث في العلاقة القائمة بين نمو الصادرات الوطنية والنمو الاقتصادي في كل من الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، وأشهرها:

دراسة نور كسي NURKSE: ويرى أن التجارة الخارجية أداة لانتشار النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا أكثر كفاءة، وضرب مثلا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل كندا وأستراليا وجنوب إفريقيا والأرجنتين، كما أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب في الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجي على مواد التصدير وسلعة غير مواتية، وإزاء ذلك بين تشاؤمه بما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية، وذلك نتيجة ما تواجه صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة من عقبات عديدة، هذا ما يجعل اللجوء إلى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة(1).

دراسة (Feeder) (1983): التي أكدت أن تنمية الصادرات تسهم في زيادة الناتج الكلي من خلال وسيلتين: الأولى أن قطاع الصادرات يولد أثارا خارجية ايجابية بالنسبة للقطاعات الأخرى غير المصدر، أما الثانية فهناك فروقا في الإنتاج لصالح قطاع التصدير ستؤدي إلى حدوث آثار ايجابية صافية على الناتج من خلال زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.

دراسة بلاسا Balassa (1991): أوضحت أن الصادرات تعتبر محرك النمو الاقتصادي، حيث طبقت دراسته جغرافيا على عدد من الدول النامية، وكان دليل توجه التجارة الخارجية المطبق هو دليل توجه التجارة المعرف على أساس الاختلاف بين الصادرات الفعلية المتنبأ، ودلت النتائج على الدول التي تتبع سياسة الانفتاح الخارجي تكون أسرع في النمو.

Sachs- Warner (1995) دراسة: التي تعد من أشهر الدراسات العصرية وأقربها للتحليل الواقعي، حيث دارت حدود الدراسة على خليط من الدول النامية والدول المتقدمة، فكانت أدلة توجه الدول نحو تبني سياسة الانفتاح التجاري متمثلة في خمسة معايير إذا انطبقت على دولة ما، دل على ذلك على انغلاق تلك الدولة على نفسها، وهذه المعايير هي:

- الأول: إذا كان متوسط معدل التعريف أعلى من 40 % .
- الثاني: إذا كانت الحواجز غير التعريفية تفرض على أكثر من 40 % .
- الثالث: وجود نظام اجتماعي اقتصادي بالدولة.
- الرابع: احتكار السوق في يد قلة من المصدرين الكبار.

(1) وصاف سعيدي، تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 2002/01 ص 8.

• الخامس: هو وجود سوق سوداء لسعر الصرف يفوق القيمة الحقيقية بحوالي 20% .
وقد دلت النتائج على أن الاقتصاديات المفتوحة تنمو أسرع من الاقتصاديات المغلقة ب: 2-2.5 نقطة مئوية، كما أن الاقتصاديات المفتوحة تفوق الاقتصاديات المغلقة بأنها تتمتع بمعدلات استثمار أعلى، وتوازن اقتصاد كلي أفضل ودور أكبر للقطاع الخاص كمحرك للتنمية، وهناك دراسات حديثة تدرس العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

دراسة البنك الدولي : 1987 أجريت هذه الدراسة على عدد من الدول النامية، دراسة تضمنت تحليلاً لتصميم 36 نموذجاً ، وقد صنفت إلى أربعة مجموعات، حسب توجه التجارة من نماذج التحرير التجاري في 19 بلداً بين عامي 1986/1946 الخارجية وفقاً لمعايير كمية وكيفية هي معدل الحماية الفعلية والرقابة المباشرة من خلال الحصص وتراخيص الاستيراد واستخدام حوافز الصادرات ودرجة تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته هي:

- اقتصاديات شديدة التوجه نحو الخارج.
- اقتصاديات ضعيفة التوجه نحو الخارج.
- اقتصاديات ضعيفة التوجه نحو الداخل.
- اقتصاديات شديدة التوجه نحو الداخل.

وخلصت الدراسة إلى تسارع نمو الصادرات وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في النماذج التي اتسم فيها الانفتاح التجاري بالقوة والاستمرارية:

مجموعة بلدان جنوب شرق آسيا بما فيها التينيات الأربعة سنغافورة وتايوان وهونج كونج وكوريا الجنوبية (فقد حققت أعلى معدلات الانفتاح في العالم تزيد على 200 في المائة، وعن مجموعة جنوب آسيا فقد حققت أدنى معدلات الانفتاح، حيث بلغت 16% على مدى العقد السبعينات و 27 % للفترة 1990-2000.⁽¹⁾

وفي مقال لـ(كريستينا ر. سفيل) نائبة الممثلة التجارية الأمريكية للعلاقات والاتصالات الحكومية، في نشرة واشنطن، تناولت فيه الأسباب الداعية للعمل على تحرير التجارة العالمية، قالت فيه: سيذهب حوالي نصف مجمل الفوائد العالمية التي ستنتج عن التجارة الأكثر تحرراً إلى مواطني الدول النامية، أمثال تجارة الفاكهة الأنغولية، الدليل واضح جلي، إن التحرير التجاري يخلق الثروات للمجتمعات مما يمكنها من تلبية احتياجاتها ويعزز تطورها الاقتصادي، أما إقامة الحواجز في وجه التجارة فيجعل وضع الناس والمجتمعات أسوأ إجمالاً مما كان عليه. وتملك الولايات المتحدة اليوم أضخم اقتصاد في العالم كما أنها أضخم مصدر وأضخم مستورد في العالم. وقد ساعدت التجارة الأكثر تحرراً، منذ

⁽¹⁾ عبد العزيز عبدوس، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة: الوجه الآخر، مرجع سابق، ص152، 153، 154.

التسعينات من القرن الماضي، على زيادة إنتاج الاقتصاد القومي الأميركي بنسبة حوالي 47 %، وأتاحت خلق تسعة عشر مليون فرصة عمل جديدة في نفس تلك الفترة. وتؤمن الصادرات المصنوعة اليوم أكثر من سدس الوظائف الصناعية في الولايات المتحدة الأميركية، أي ما يقدر بحوالي 5.2 مليون وظيفة، يضاف إليها مليون فرصة عمل أخرى يؤمنها قطاع الصادرات الزراعية. وتعود الوظائف المرتبطة بالتصدير على العاملين فيها بأجور تزيد ما بين 13% و18% على معدل الأجور القومي، هذا وتستفيد الأسر في الولايات المتحدة الأميركية أيضا من حرية واسعة في اختيار مشترياتها من بين شتى السلع الواردة إليها من مختلف أنحاء العالم.⁽¹⁾

جدول 06: معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي و التجارة في العالم 2000-2009 .

نمو الصادرات %					نمو الناتج الداخلي الخام %					الدول
2009	2008	2007	2006	-2000 2005	2009	2008	2007	2006	-2000 2005	السنوات
39.06	38.88	40.36	40.08	120	4.1-	0.6	2.8	3.0	0.8	أوروبا
3.2	3.34	3.13	3.1	7.12	0.1-	5.5	6.6	5.9	2.7	أمريكا اللاتينية
6.53	6.23	6.18	6.35	10.4	0.8	4.6	5.6	6.1	4.1	جنوب آسيا
1.1	1.35	1.15	1.13	17.8	3.5	5.0	5.6	5.9	4.4	شمال إفريقيا

المصدر: عبد العزيز عبدوس، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص160.

يتضح من خلال الجدول أن معدل النمو الاقتصادي نما بمعدل متوسط قدره 6.9% في الاقتصاديات ذات الأداء المرتفع خلال السنوات 2000-2008، و خاصة دول جنوب آسيا، و بمعدل نمو صادرات 7.7% خلال نفس الفترة وعموما يتضح من خلال الجدول أن معدلات النمو الاقتصادي تصاحبها معدلات مرتفعة في التصدير في كل المناطق الجغرافية، ويلاحظ من خلال الجدول أن الأزمة المالية

⁽¹⁾ شبكة النبا المعلوماتية، ماهي الاسباب الداعية الى تحرير التجارة العالمية، الاربعاء 30 ايار 2007.

العالمية الأخيرة قد أثرت على الاقتصاديات المتطورة مثل أوروبا، إذ أن معدل النمو الاقتصادي انخفض إلى مستوى -4.1% سنة 2009، و في أمريكا اللاتينية إلى مستوى -1.1%.(1)

○ سياسة تحرير التجارة الخارجية تعمق الفوارق و التخلف(2)

1- تحرير التجارة الخارجية و التنمية غير العادلة:

يأتي البعد الاقتصادي المتمثل في التنمية الاقتصادية غير العادلة كواحد من أخطر الأبعاد الذي ترثه الدول النامية من جراء هذا الانفتاح، و مبعث الخطورة في هذا البعد هو أن تستخدم هذه السياسة كستار مخفي وراءه كافة التدخلات الخارجية و باسم التنمية الاقتصادية أو الإصلاح الاقتصادي أو غير ذلك من مسميات براءة تمتص احتمالات المقاومة من جانب أبناء الدول النامية. إن الأسلوب الجديد الذي يتغنى به دعاة تحرير التجارة الخارجية جاء في ثوب الدعوة للقضاء على الفجوة بين مستويات المعيشة في البلاد المتقدمة ومستوياتها في البلاد المتخلفة أو النامية، و على الرغم من ذلك فإن هناك من يقول أن تحديد أهداف الدول النامية للقضاء على هذه الفجوة من المغالطات الكبيرة التي تنشدها عملية الانفتاح التجاري، إذ يفترضون أن للتنمية الاقتصادية طريق واحد و اللحاق بالدول المتقدمة يتطلب الوقت الكثير، في حين أن كثير من الدراسات و البحوث أثبتت أنه من الممكن أن يكون للتنمية طرق مختلفة في الدول النامية عن تلك التي سلكتها الدول المتقدمة.

2- تحرير التجارة الخارجية وازدياد معدلات الفقر في العالم:

يعد تسريع النمو الاقتصادي الوسيلة الرئيسية للتخلص من ظاهرة الفقر في أي مجتمع، وحيث أن التجارة الخارجية الحرة تعمل على تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة، فهي بالتالي يفترض أن تساعد في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي يفترض كذلك أن تساعد على الحد من ظاهرة الفقر، لكن المشكلة في أن هذا التحليل صحيح في المدى المتوسط أو الطويل أما في المدى القصير فالأمر مختلف، فهناك آثار توزيعية لتحرير التجارة لا بد من الانتباه لها وهي أنها تؤثر على الأغنياء والفقراء بنفس الوقت، إلا أنه وبسبب كون الأغنياء يمتلكون من الثروة والموارد ما يمكنهم من تحمل فترات إعادة توزيع الدخل الناتج عن تحرير التجارة، بينما لا يمتلك الفقراء رأس المال البشري والمادي الكافي، فهم أكثر عرضة للتأثر بالتقلبات الاقتصادية، من خلال:

- تغيير أسعار السلع المتاجر بها، حيث ينتج عن تخفيض أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة التي يستهلكها الفقراء زيادة في الدخل الحقيقي لهم، كما يمكن أن ترتفع أسعار السلع المصدرة من قبل الفقراء ويمكن أن تزداد فرص منتجاتهم في النفاذ إلى الأسواق الدولية.

(1) عبد العزيز عبدوس، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص160.

(2) عبد العزيز عبدوس، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة: الوجه الآخر، مرجع سابق، ص154.

- تغيير الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج، العمالة الماهرة وغير الماهرة مع رأس المال (المستخدمة في إنتاج السلع المتاجر بها مما يؤثر على دخل الفقراء وفرص العمل المتاحة لهم).
- تراجع الإيرادات الحكومية من الضرائب الجمركية على المستوردات مما يقلل من قدرة الحكومة على الإنفاق على برامج دعم وتأهيل الفقراء.
- تغيير حوافز الاستثمار والإبداع والتأثير على النمو الاقتصادي بما فيها التأثير على تكوين رأس المال البشري وهو العنصر الأساسي في زيادة النمو ومحاربة الفقر.
- تؤدي التجارة الخارجية الحرة خاصة إذا ما رافقتها تحرير حركة عناصر الإنتاج -رأس المال- إلى جعل الاقتصاد المحلي للدول الصغيرة أكثر عرضة للتأثر بتقلبات الاقتصاد العالمي مما ينقل آثار هذه الصدمات إلى الفقراء بشكل أسرع.

3- تحرير التجارة الخارجية وتزايد عدم المساواة في الدخل في الدول النامية:

من بين النتائج السلبية أيضا لسياسة تحرير التجارة الخارجية هي زيادة التباين في الدخل بين الدول، أي تستفيد منها المجموعات الغنية أكثر بكثير من المتوسطة و الفقيرة، ومن المفروض نظريا أن تساهم عملية التحرير في زيادة النمو و تحسين أوضاع الفقراء وتخفيف الديون عنهم، وهذا ما لم ينجح به عمليا في كافة أنحاء العالم ، حيث زاد التفاوت في الدخل منذ مطلع الثمانينات، بيد أنه كان ضئيلا في بعض الدول الأوروبية على غرار بعض الدول المتقدمة، فتزايدت حدة عدم المساواة في الأجور، مع زيادة البطالة، خاصة في فئة الشبان والعمال الأقل مهارة ، ساهمت هذه الزيادة في نمو عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية ومن جهة أخرى فان الزيادة في الانفتاح تكون في مصلحة الدول المتقدمة بالدرجة الأولى، حيث أن الانفتاح يؤدي إلى تقليل عدم المساواة في البلدان الغنية التي تعتمد على و فرة العمالة الماهرة وفي رأس المال المادي، في حين أنه تزيد عدم المساواة في البلدان الغنية التي تعتمد على العمالة الغير الماهرة(1).

4-تحرير التجارة الخارجية و المنافسة الأجنبية الغير المتكافئة:

إن المنافسة الأجنبية ستؤثر سلبا على الإنتاج المحلي في بعض الفروع،خاصة عندما تكون التكلفة الحقيقية للإنتاج في الداخل اكبر منها في الخارج كما هو الحال في الإنتاج الزراعي،وتزداد الآثار السلبية للمنافسة الأجنبية خاصة على الصناعات الناشئة في الدول النامية عندما تبدأ في إنتاج سلعة ما بتكلفة مرتفعة ناتجة عن مستوى الإنتاج الأولي صغير الحجم، أو عن نقص التكنولوجيا المستخدمة وقلة العمال

(1) عبدوس عبد العزيز، مرجع سابق، ص155.

المدرسين ،كل هذه العوامل مجتمعة بالإضافة إلى عوامل أخرى تجعلها غير قادرة على منافسة الصناعات الأجنبية التي تنتج سلعا مماثلة .

وهناك العديد من الاقتصاديين الذين هاجموا تحرير التجارة الخارجية من بينهم:

- ماركس Marx :

حيث أشار إلى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في الإنماء الاقتصادي للدول النامية في ظل السيطرة الكبيرة للدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية وما تمارسه هذه الدول من استغلال ونهب لثروات الدول الفقيرة الضعيفة،بالإضافة إلى المنافسة الكبيرة بين هذه الدول للسيطرة على الأسواق ومناطق النفوذ في العالم وتحكمها في رأس المال(1) .

- ميردال MYRDAL:(2)

يهاجم MYRDAL ،نظرية هيكشر- أولين عند تطبيقها في العالم الواقعي بان أسعار عوامل الإنتاج تميل للتساوي ،إن ماتقول به هذه النظريات إنما يرجع في المقام الأول إلى الافتراضات التي تقوم عليها مثل:

- التوازن المستقر،والذي يعني في مجال التجارة الخارجية إن الاختلافات بين الدول في اسعارعوامل الإنتاج و الدخول تولد قوى تلقائية من خلال التبادل تؤدي إلى تلاشي هذه الاختلافات.
 - انسجام المصالح و مضمونه عدم وجود تناقض بين طرفي المبادلة.
 - المنافسة الكاملة،والتي تعني انه ليس في مقدور أي من طرفي التبادل تحديد النتيجة بمفرده.
- و يرد MYRDAL على هذه الافتراضات كما يلي:
- العملية الاقتصادية هي عملية تراكمية ،أي ليس هناك توازن مستقر ،وذلك يعني ان الاختلافات في أسعار عوامل الإنتاج و الدخول يؤدي في ظل تقسيم العمل الدولي الراهن الى مزيد من الاختلافات.
 - انسجام المصالح ماهو إلى تعبير عن وجهة نظر من يستفيد من النمط الحالي لتقسيم العمل الدولي،وليس هو حال الدول المتخلفة.
 - المنافسة الكاملة لا وجود لها واقعا في إطار العلاقات بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة.
 - بناءا على ذلك يخلص ميردال انه إذا كانت العملية الاقتصادية تراكمية وإذا سلمنا بعدم وجود منافسة كاملة،فان النتيجة المنطقية هي ازدياد اللامساوات بين الدول المتقدمة و المتخلفة.

- بريش PREBISCH :

(1) و صاف سعيدي،مرجع سابق،ص8.

(2) محمود يونس،مرجع سابق،ص96.

أوضح PREBISCH أن معدلات التبادل بين السلع الصناعية التي تنتجها الدول المتقدمة و المنتجات الأولية التي تنتجها الدول المتخلفة تميل في الفترة الطويلة إلى غير صالح الدول المتخلفة وذلك لان الزيادة في دخول أصحاب المشروعات وأصحاب عناصر الإنتاج يفوق دائما الزيادة في إنتاجية الهيكل الاقتصادي، وهو ما يحول دون انخفاض أسعار السلع الصناعية بل و يعمل على زيادتها، و يحدث العكس في الدول المتخلفة(1).

المطلب الثاني: أثر تحرير التجارة الخارجية على التضخم:

بالنسبة للتحرير التجاري و التضخم هناك وجهتي رأي متعارضتين الاولى تسمى، THE SPILLOVER HYPOTHESES تشير أن التحرير يؤدي إلى خفض التضخم، بينما الثانية تسمى: THE COST POCH HYPOTHESES وتشير إلى أن التحرير يؤدي إلى تسريع التضخم ،وقد قام COLE .ISMAIL.M بدراسة ثمانية وأربعون دولة متقدمة ونامية للسنوات 1959- 1985 لفحص العلاقة السببية بين التحرير التجاري و التضخم، حيث ربط المعادلة المقدره مابين التغير السنوي في مؤشر الأسعار القياسية للمستهلك وما بين التحرير التجاري وهو التغير السنوي لنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي أو التغير السنوي للواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ولقد دلت النتائج على انه إذا كان معيار التحرير التجاري هو نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ،فان العلاقة بين التحرير و التضخم قد ظهرت في تسعة عشرة دولة، خمسة منها قد دعمت وجهة نظر SPILLOVER ،بينما أربعة عشر دولة قد دعمت وجهة نظر COST POCH.

أما باستخدام معيار التحرير الثاني وهو نسبة التغير في الواردات الى الناتج المحلي الإجمالي ،فقد تبين أن العلاقة السببية تأتي من التحرير إلى التضخم ،حيث ان ثمانية عشر دولة قد دعمت وجهة نظر COST POCH والباقي وجهة النظر الأخرى(2).

يتأثر التضخم بسياسات تحرير التجارة من خلال العديد من الاتجاهات التي تؤدي إلى تدهورا لأوضاع ولاسيما عندما تصل معدلات التضخم إلى مستويات مرتفعة وهذا حسب وجهة النظر التي تشير إلى أن التحرير يؤدي إلى تسريع التضخم، فتسارع هذه الظاهرة يؤدي إلى تدني القوة الشرائية لأفراد المجتمع ولاسيما فئات الدخل المنخفض مما يُقلل من مقدرتهم في الحصول على القدر المناسب من السلع الضرورية، ويترتب على ذلك ارتفاع معدلات الفقر في الإقتصادات التي تتزايد فيها معدلات التضخم. لذلك فسياسات تحرير التجارة لم تنجح في القضاء على مشكلة التضخم بل على العكس فان التضخم الناشئ عن تحرير التجارة الخارجية هو التضخم المستورد و الذي يعرف بانه ذلك التضخم الحاصل في

(1) نفس المرجع، ص96.

(2) المختار رنان ،تحليل علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخل، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقة، 2008/2009، ص153.

دولة ما ، ناجم عن ارتفاع الأسعار في الأسواق الخارجية التي تعتمد عليها الدولة في وارداتها إذ أن منشأه هي الأسواق العالمية و تزيد مشكلة التضخم المستورد خطورة في الدولة التي تعاني من درجة انكشاف اقتصادي كبيرة .

ويؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً وانخفاض تنافسيتها في أسواقها الخارجية ، مما يعني تراجع حجم الصادرات، كما يؤدي انخفاض أسعار السلع المستوردة نسبة إلى نظيراتها المحلية التي ارتفعت أسعارها إلى زيادة حجم الاستيراد، مما يعني زيادة الاعتماد على الخارج واختلال بالميزان التجاري، وأصبحت محصلة ذلك النزوع نحو الاستيراد والإحجام عن السلع المحلية وتراجع حجم الإنتاج المحلي وتعطيل جزء كبير من الطاقة الإنتاجية وقوة العمل في البلاد وظهور البطالة بشكل كبير، وارتفاع تكاليف المعيشة إضافة إلى ارتفاع المديونية الخارجية و المزيد من التبعية للخارج. ويزيد من انتقال التضخم المستورد إلى داخل الدولة العوامل التالية:

1- ارتفاع الميل المتوسط للاستيراد:

أي أن نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية ، إذ أن ارتفاع هذا الميل يوحي بالتبعية الاقتصادية، و الاعتماد على الخارج في تأمين مختلف السلع ، لذلك فإن ارتفاع أسعار هذه السلعة ينعكس بشكل كبير على الاقتصاد القومي .

2- طبيعة التركيب الهيكلي للواردات :

أي أن نوعية الواردات تؤثر في موضوع التضخم فمثلا الدول التي تستورد مختلف السلع الغذائية و الاستهلاكية و سلع التجهيز والآلات و السلع الوسيطة كل هذا يجعلها عرضة أكثر من غيرها للتضخم المستورد لان لائحة وارداتها كبيرة و مهمة و لا يمكن الاستغناء عنها .

3 - النمو المفرط في الواردات :

أي زيادة كمية و قيمة الواردات ، فمع ارتفاع الأسعار العالمية للواردات ، تدخل إلى الدولة المستوردة سلعا مرتفعة الثمن ، الأمر الذي يشكل بدوره تضخما مستوردا .

4 - انحياز التعامل في الاستيراد مع الدول الصناعية :

ان الدول الصناعية (الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروبا الغربية ، اليابان) هي أهم الدول في العالم في إنتاج السلع الكمالية و سلع التجهيز و المعدات و التقنيات . هذه الدول هي أيضا من أكثر دول العالم في التضخم و ارتفاع الأسعار فإذا اقتصرنا معاملة دولة ما في تعاملها مع هذه الدول ، فانه كلما ارتفعت الأسعار في هذه الدول سترتفع الأسعار في الدولة المستوردة منها ، و بالتالي سينتقل التضخم من هذه الدول الصناعية إلى الدولة المستوردة .

5-مدى الارتفاع في أسعار الواردات :

بعد الصدمة النفطية 1973-1974 ، ارتفعت تكاليف إنتاج المواد في العالم ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار المفاجئ في المواد المختلفة (غذائية – استهلاكية – وسيطة) ، لان النفط يدخل في تكاليف إنتاج جميع السلع وهذا ما جعل الدول المستوردة تدفع ثمن زيادة تكاليف إنتاج المواد التي تستوردها ، و بالتالي انتقل التضخم إليها .

المطلب الثالث :تحرير التجارة الخارجية و البطالة:

تعد البطالة من أهم العقبات التي تؤثر على برامج تحرير التجارة،فهذا العامل يقلق الحكومات باعتبارها أكثر المواضيع التي قد تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

إن السوق الحر وتحرير التجارة تعني في أهم مضامينها عدم تدخل الدولة واضمحلال دورها الاقتصادي والاجتماعي،ومن ثم تقليص الإنفاق العام للدولة سواء الموجه للأغراض الاستثمارية أو استهلاكية،وهذا يعني انسحاب الدولة من الاستثمار العام وعدم التوسع في مشاريع جديدة وهذا يؤدي إلى تقليص الطلب على العمالة ومن ثم يساهم مساهمة كبيرة في تعميق مشكلة البطالة وكذلك انسحاب الحكومة من التزاماتها باتجاه توفير وضمان العمالة أي التوظيف ولاسيما للخريجين وهذا يساهم كذلك في زيادة البطالة ،وفي الاتجاه الآخر يبشر دعاة تحرير التجارة الخارجية بان التخصص و الاتجاه نحو التصدير من أهم العوامل للامتصاص اليد العاملة و القضاء على البطالة.

ومن الناحية النظرية هناك دراسات قليلة اجابت على العلاقة السببية بين سياسة تحرير التجارة و العمالة من أبرزها (1) :

• دراسة Hoekman,B and Winters,L Alan (2005) :

تعد هذه الدراسة من ابرز واحداث الدراسات التي اكدت على وجود علاقة ايجابية بين العمل و التحرير التجاري على الاقل في المدى الطويل ،لما توفره من اثار ايجابية على سوق العمل ،فمن المتوقع ان تحرير التجارة سوف يؤدي الى انكماش لبعض القطاعات و التوسع في قطاعات اخرى .

(1) عبد العزيز عبدوس، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول دراسة حالة الجزائر،مرجع سابق،ص186،185،184.

• دراسة Feliciano,Zadia M (2001) :

أجريت هذه الدراسة على عدد كبير من الدول المتقدمة، و توصلت أن تحرير التجارة يؤدي إلى الحد من البطالة و ارتفاع الأجور الحقيقية في البلدان المتقدمة، وتستدل هذه الدراسة المتقدمة و تستدل هذه الدراسة بحجة إن الدول المتقدمة تتميز بوجود تخصص قوي في الإنتاج على عكس البلدان النامية.

• الدراسات التابعة للبنك الدولي:

تعتبر الدراسات التابعة للبنك الدولي من انجح الدراسات في كل المجالات ، نظرا لكونها دراسة غير متحيزة،ومن بين هذه الدراسات نجد:

-**دراسة للبنك الدولي عام 1980:**مست هذه الدراسة أكثر من 50 دولة نامية مركزة على ضرورة تكيف هذه البلدان مع التحرير التجاري ،وكشفت إن نسبة البطالة الانتقالية بعد تحرير التجارة تنخفض بمستويات كبيرة في عدد من البلدان النامية ،أن هي عملت على معالجة مشاكل التكيف مع التجارة الحرة،ومن جهة أخرى أكدت الدراسة أن العمالة في قطاع التصنيع ترتفع في السنة الأولى مباشرة بعد تنفيذ برنامج التكيف مع تحرير التجارة الخارجية،كما تؤكد الدراسة على انه يوجد سبب رئيسي واحد يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التكيف في البلدان النامية بالمقارنة مع الدول المتقدمة هو عدم مرونة أسواق العمل .

-**دراسة للبنك الدولي عام 1995 :**تعتبر هذه الدراسة من أشهر الدراسات التي سلطت الضوء على العلاقة بين التحرير التجاري وسوق العمل ،وتنطلق هذه الدراسة أو التقرير من الإجابة على التساؤلات التالية :كيف يمكن للبلدان التي واجهت مراحل مختلفة من التطوير الذي تم التوصل إليه من حل لمشاكل العمل ؟ الأجور و ظروف العمل ؟ و ما هي العلاقة بين محددات النمو و السياسات التي تؤثر على سوق العمل ؟و ما هي الآثار المترتبة على التغييرات التي تحدث في سلوك ادخار العمال ؟وأخيرا ما دور الدولة الذي يمكن أن تضطلع به في أداء سوق العمل؟و أظهرت هذه الدراسة دور النمو الاقتصادي في رفع الأجور و تشجيع العمال على السعي لتحسين وظائفهم ،وترى الدراسة أن التحرير التجاري وسيلة لتحسين أوضاع العمال في الدول النامية وتطويرهم إلى عمال مؤهلين ،وعليه يجب على هذه الدول تبني سياسة تشجيع الصادرات ،وبالتالي إحداث زيادة في الطلب على العمل إما سياسات إحلال الواردات المطبقة في بعض الدول النامية كانت على حساب الأجور و العمالة وتوضح هذه النتائج من خلال تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم في عام 1995.

خاتمة الفصل الثاني:

تسعى الدول النامية إلى تحرير تجارتها الخارجية والى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ولكن تبقى دائما عاجزة عن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وهذا لان معظم هذه الدول تتميز بعدم تنوع صادراتها وتكاد تكون كلها من المواد الأولية، إضافة إلى الضعف الاقتصادي العام و تدخل السياسية في سيرورة هذا التحرير كما أنها خضعت لاملءات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي فتم الإسراع بتحرير التجارة الخارجية دون تهيئة أساس صحيح للانطلاق، فلم يؤدي بالنتيجة إلا لزيادة الواردات ولم تستفد من فتح أسواقها لزيادة الصادرات و هذا ما أدى إلى تزايد العجز في ميزانها التجاري نتيجة اتساع الفجوة بين الصادرات والواردات، ونتائج سلبية للمؤشرات الاقتصادية الكلية و تعميق التبعية الاقتصادية، لتجاهل هذه الفلسفة الانفتاحية تلك الفجوة الواسعة والعميقة بين مستويات التطور الاقتصادي بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية المتخلفة، وهذه الفلسفة في تبريرها وترويجها لمبدأ حرية التجارة والليبرالية الاقتصادية الجديدة، إنما تستهدف تعميق وتوسيع تلك الفجوة، ذلك أن الحقائق التاريخية لتطور الأمم تشير إلى أن التنمية لا يمكن أن تتحقق في ظل بيئة دولية مفتوحة، بل إنها تتطلب درجة عالية من الحماية والرعاية للإنتاج الوطني وللصادرات وإلى سياسات اقتصادية وطنية، كما تشير إلى أن النمو الاقتصادي السريع هو الذي قاد إلى التوسع في التجارة، ولم يكن التوسع في التجارة هو الذي قاد إلى النمو، فالنمو في الإنتاج وارتفاع الإنتاجية هو الذي أدى إلى زيادة التجارة بين الدول، وهو الذي دفع البلدان التي استطاعت الوصول إلى الإنتاجية العالية، والغزارة في الإنتاج أي البحث عن الأسواق لفتحها أمام إنتاجها الوفير.

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى عدة مفاهيم عن المؤشرات الاقتصادية الكلية حيث تناولنا من خلالها تحديد المؤشرات الاقتصادية الكلية التي سنعتمدها في الفصل الثالث لدراسة حالة الجزائر .
و توصلنا إلى أن تأثير تحرير التجارة الخارجية على كل المؤشرات الكلية الاقتصادية سوف يختلف من بلد إلى آخر فالآثار تكون ايجابية إذا ما كيفت الدول سياساتها الكلية وفق استراتيجيات واضحة ومحكمة.
إن أهداف تحرير التجارة الخارجية تظل مرهونة بواقع الاقتصاديات و اختلافاتها بمعنى مدى استعداد هذه الدول للتحرير.

الفصل الثالث:

الفصل الثالث:

الدراسة القياسية لآثار تحرير التجارة الخارجية
على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

خلال الفترة 2000-2009

تمهيد :

منذ أواخر السبعينات عرفت دول العالم الثالث اختلالات عميقة ومستوى مرتفع للمديونية الخارجية كان لها تأثيرها السلبي على موازين مدفوعاتها والميزانية العمومية، وهذا ما قادها إلى وضع سياسات تصحيحية، وفي معظم هذه البلدان كانت هذه السياسات محددة من قبل المنظمات الدولية على أساس رؤى اقتصادية ليبرالية، ما أدى للتخلي عن استراتيجيات التنمية لصالح سياسات التعديل الهيكلي. وقد سارت الجزائر في نفس المسار بعد ما أرغمتها أحداث نهاية الثمانينات وانهيار أسعار النفط إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي **F M I** والبنك الدولي **B I R D** بعدما انتهجت استراتيجيات التنمية الموجهة، أرغمت على التخلي تدريجيا عن التخطيط لصالح برنامج التثبيت الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي محاولة تصحيح الاقتصاد وتحقيق تنمية شاملة ودائمة ، وفي إطار التحول إلى اقتصاد السوق و تحرير قطاع التجارة الخارجية، تسعى الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي وعدم البقاء بمعزل عن التطورات الاقتصادية العالمية، ويبرز ذلك من خلال توقيعها لاتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذا مساعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما يطرح جملة من التساؤلات حول انعكاسات هذا الانفتاح التجاري على مؤشرات الاقتصاد الكلية الكمية الداخلية والخارجية.

المبحث الأول: أسباب ومراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

شهدت البيئة الدولية تغييرا في المسار بالنسبة للدول التي اتبعت المنهج الاشتراكي بعد زوال الثنائية القطبية وتزعم الولايات المتحدة الأمريكية الساحة الدولية، وبالتالي فلا مناص لهذه الدول من الاملاءات الأمريكية والتي كانت تفرضها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة .

المطلب الأول : ضغوطات الظروف الدولية

تعد أزمة الديون الخارجية السبب الرئيسي للجوء الى وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بحيث قفزت ديون الدول النامية الخارجية من 68.6 مليار دولار عام 1970 إلى أكثر من 71.9 مليار دولار عام 1989 ، كما ارتفعت خدمة ديونها من 9.3 مليار دولار عام 1980 إلى 127 مليار دولار عام 1981 و من ثم إلى 182.7 مليار دولار عام 1986، وقد أدت الزيادة في الديون الخارجية للدول النامية إلى ارتفاع نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن المؤكد إن ارتفاع هذه النسبة يعبر عن مدى تزايد اعتماد الدول النامية على التمويل الخارجي في علاج مشاكلها الاقتصادية من جانب و يلزمها بالضرورة تحويل أجزاء كبيرة من ناتجها القومي للدول الدائنة ،و ذلك للوفاء بالتزاماتها الخارجية و هذا أدى إلى استنزاف حصيلتها من النقد الأجنبي مما أدى إلى إلحاق الضرر بشكل رئيسي ببرامج هذه الدول التنموية⁽¹⁾.

و الاتجاه الذي يمثله صندوق النقد الدولي و البنك الدولي يرى أن أزمة الديون الخارجية للدول النامية ناتجة عن سياسات اقتصادية داخلية خاطئة أدت إلى ظهور اختلالات داخلية و خارجية في مثل هذه الدول⁽²⁾ ، وقد وضعت حزمة من الإصلاحات وفق سياسة التثبيت والتكيف(التصحيح) الهيكلي.

التعريف بسياسات التثبيت و التكيف الهيكلي⁽³⁾:

هي تلك الحزمة من القواعد و الأدوات و الإجراءات و التدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من اختلال التوازن الداخلي و الخارجي،و بالتحديد تعاني من عجز كبير في الموازنة العامة و عجز في ميزان المدفوعات وتضخم كبير في المديونية الخارجية،و منبع هذه الحزمة من السياسات هو

(1) مجدي محمود شهاب،الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية بالتطبيق على بعض البلدان العربية،دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية،1998،ص15.

(2) نفس المرجع،ص27.

(3) عبد المطلب عبد الحميد،السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي)،مرجع سابق،ص211.

التوسع و التطور الذي حدث في النظرية الاقتصادية الكلية، والجهود التي بذلت من قبل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي.

كما تعرف أنها " تلك الحزمة من القواعد و الأدوات و الإجراءات و التدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من اختلالات ،وتكون مهمة هذه الحزمة من السياسات أن تعمل في مجموعها على تثبيت الاقتصاد و إحداث تصحيحات هيكلية، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تصب في إعادة التوازن الداخلي و الخارجي خلال فترة زمنية معينة".

والتحديد الدقيق لمفهوم هذه البرامج يتطلب التمييز بين سياسات التثبيت وسياسات التعديل فسياسات التثبيت ترتبط بالمدى القصير ،وتهدف إلى القضاء على اختلال ميزان المدفوعات عن طريق إدارة سليمة للطلب المحلي، بترشيد الإنفاق العام، وصرامة السياسة النقدية وتخفيض قيمة العملة المحلية، أما سياسات التعديل فهدفها ضمان استمرارية الأداء والفعالية الاقتصادية في المدى الطويل والنتيجة عن برامج التثبيت من خلال رفع كفاءة تخصيص الموارد، وزيادة معدلات الادخار والتراكم، بهدف زيادة الإنتاج، وبذلك فهي تركز على جانب العرض من خلال تحرير الأسعار، وإقرار الخصخصة، وتحرير التجارة الخارجية والتوجه نحو زيادة التصدير.

وتتألف حزمة هذه السياسات من المبادئ التالية: (1)

* الانضباط المالي.

* تركيز الإنفاق العام على السلع العامة التي تشمل التعليم، الصحة و البنية التحتية.

* الإصلاح الضريبي نحو توسيع القاعدة الضريبية مع تعديل معدلات الضرائب.

* معدلات الفائدة موجبة و تتحدد في السوق.

* معدلات صرف تنافسية.

* تحرير التجارة الخارجية.

* الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر .

* خصوصية مؤسسات الدولة.

⁽¹⁾ CHERIET Athmane, Mondialisation de l'économie algérienne :du BIG-PUSH a l'ajustement structurel , Revue sciences humaines, n°31 ,Juin 2009 ,Vol B, économie ,P21.

*إلغاء القيود التي تعيق المنافسة باستثناء تلك المتعلقة بالصحة، البيئة و حماية المستهلك.
*الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية.

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

تميزت السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات بتفاقم أزمة المديونية في الجزائر، فقد تطورت ديونها الخارجية فبلغت أكثر من 34 مليار دولار، كما استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيللة الصادرات، وتطورت خدمة الديون من 0.3 مليار دولار سنة 1970 إلى 5 مليار دولار سنة 1987 إلى 7 ملايين دولار سنة 1989 إلى أكثر من 9 ملايين دولار سنة 1992 وأكثر من 9.05 مليار دولار سنة 1993⁽¹⁾، فسبب لجوء الجزائر إلى جدولة ديونها هو تعثرها في تسديدها، فاشتراط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق لأي تفاوض، و تم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري وتحريره بالاعتماد على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية. (2)

وهكذا بدا دور صندوق النقد الدولي يتعاظم في توجيه الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات خاصة بعد خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989 و الذي تعهدت فيه الحكومة الجزائرية على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق، فأكدت على المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا. (3)

1. اتفاقيات الاستعداد الائتماني:

1- اتفاق 30 ماي 1989 :

تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكيف والاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989 ، والاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة وعلى ضوء ذلك تدعم طرح الصندوق في إعادة تكيف الاقتصاد الجزائري فكانت أولى خطوات تحرير التجارة

(1) صالح صالح، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي ؟ دراسات اقتصادية، العدد الأول، 1999 ، ص123 .

(2) مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية، ط1، دار الحامد، عمان، 2009 ، ص130.

(3) علي بطاهر ، سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص181-182.

الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وتم . تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجاري، وقد استفادت الجزائر بعد إبرام هذا الاتفاق من قرض قيمته 886 مليون دولار⁽¹⁾.

2- اتفاق 03 جوان 1991 :

أما ثاني اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان في جوان 1991 وجاء ليستكمل تطبيق برامج التعديل في معظم المجالات مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس السوق ومؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية وحرية تحديد الأسعار وتقليص دور خزانة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات، كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور وتغيير سياسة الإعانات ونظم الدعم وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني ومكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية⁽²⁾، وقد أقر هذا الاتفاق على أن تحصل الجزائر على قرض قيمته 403 مليون دولار⁽³⁾.

وإزاء تدهور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، والتي مثلت أزمة المديونية أخطر الأزمات، خاصة القروض القصيرة الأجل التي قرب وقت سدادها، لم تجد السلطات الجزائرية سبيلا إلا إعادة جدولة شاملة لديونها، مما استلزم مجددا العودة إلى تطبيق وصفة صندوق النقد الدولي، فكان:

1. اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث سنة 1994 :

قدرت المساندة المالية لصندوق النقد الدولي بـ 1037 مليون دولار في إطار اتفاق التثبيت الممتد من 22 ماي 1994 إلى 21 ماي 1995 .

II. اتفاق التعديل الهيكلي:

يهدف برنامج التعديل الهيكلي الذي يمتد من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998 إلى تحقيق نمو متواصل بقيمة 5% خارج المحروقات، تخفيض التضخم إلى 10.3% ، تخفيض عجز الميزانية إلى 1.3

⁽¹⁾Mustapha MEKIDECHE, l'Algérie entre l'économie de rente et économie émergente, édition dahlab, Alger, P 63.

⁽²⁾علي بالطاهر، مرجع سابق، ص 182.

⁽³⁾Ahmed BENBITOUR, L'Algérie au troisième millénaire, édition Marinour, Alger, 1998, P 78.

مقابل 1995، التحرير التدريجي للتجارة الخارجية وضع إطار تشريعي للخصوصية⁽⁴⁾، استكمالا للاتفاق السابق حصلت الجزائر على قرض قيمته 1169 مليون دولار، مما أعطى مؤشرا إيجابيا لدائني الجزائر، أدى إلى إعادة جدولة 16 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من 1 سبتمبر 1995 إلى 31 أوت 1998 بعد المفاوضات التي تمت مع نادي باريس *ونادي لندن** (1).

المطلب الثالث: مراحل تحرير التجارة الخارجية

لقد أقر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 و المؤرخ في 07 أوت (2) 1990 لأول مرة منذ تكريس الاحتكار على التجارة الخارجية ، مبدأ تحريرها، إذ أصبح استيراد البضائع النهائية لإعادة بيعها مع إعفاءها من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية و الصرف، أمر مسموح به للمتعاملين التجاريين الذين يمارسون أنشطة البيع بالجملة أو وكلاء معتمدين مقيمين بالجزائر .

المرحلة الأولى: مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية.

بفضل قانون النقد و القرض الذي صدر في 14 أبريل 1990⁽³⁾، الذي ينص على حرية دخول و خروج رؤوس الأموال عبر الحدود من و إلى خارج الوطن، كل هذه الإجراءات تعني إلغاء أحكام القانون المعزز لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية، و بالتالي إلغاء البرنامج العام للاستيراد و برنامج الميزانيات بالعملة الصعبة، و استبدالها بمخطط التمويل الخارجي تحت إشراف البنوك.

أصبح تحرير التجارة الخارجية إجراء رسمي وفق المادتين 40 و 41 من قانون المالية التكميلي لسنة 1990 هذا الانفتاح كان له طابع تقييدي و جزئي و ذلك لعدة أسباب منها: (4)

- لأنها كانت تخص فئة معينة من المتعاملين الاقتصاديين يعرفون بالملتزمين أو البائعين بالجملة لأنه كان يتطلب انتقال رؤوس الأموال، ذلك لأن تسديد ثمن البضائع يستوجب وجود رصيد بالعملة الصعبة.

- لم يكن الاستيراد يخص كل البضائع، كما تم تحضير قائمة مقيدة .

(4) حاكمي بوحفص، مسيرة الاقتصاد الجزائري و أثرها على النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 32، جانفي 2007.

* نادي باريس هو مجموعة غير رسمية من الممولين من 19 دولة من أغنى بلدان العالم التي تقدم الخدمات المالية مثل إعادة جدولة الديون وتخفيف عبء الديون و إلغاء الديون على البلدان المدينة و يقوم صندوق النقد الدولي بتحديد اسماء تلك الدول بعد ان تكون حلول بديلة قد فشلت.

** نادي لندن هو أيضا مؤسسة غير رسمية تقوم بإعادة جدولة الديون.

(1) كريم النشاشي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار الاقتصادي و التحول الى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص123.

(2) القانون 16/90 المؤرخ في 07/08/1990 والمتضمن قانون المالية التكميلي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، الصادر في 15 أوت 1990، ص1100.

(3) القانون 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 و المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادر في 18/04/1990، ص520.

(4) مراد زايد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتورا دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2005-2006، ص 165، 166.

- كان نشاط الملتزمين أو البائعين بالجملة يستوجب موافقة البنك الجزائري لا الإدارة التجارية.

إن الموافقة المذكورة سالفا كانت تستلزم الالتزام بالاستثمار فيما بعد في مجال إنتاج الثروات و الخدمات.

ثم المرسوم رقم 91 / 37 المؤرخ بتاريخ 13 / 02 / 1991⁽¹⁾ يتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية، ويلغي احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما يلغي أيضا نظام تراخيص الاستيراد والتصدير.

كما قام بنك الجزائر بإصدار تعليمة في 21 أبريل 1991 كانت تنص على: (2)

- إلغاء الميزانية بالعملة الصعبة للمؤسسات العمومية.
- إجبار المستوردين على الحصول على وسائل دفع أجنبية لأجل يفوق 18 شهرا.
- إيداع مقابل مبلغ الواردات بالدينار، الأمر الذي شجع المؤسسات إلى التوجه نحو الربح السهل من خلال عمليات المضاربة، على حساب المؤسسات العمومية الغارقة في ديونها، وعلى حساب عمليات الإنتاج.
- إلغاء الدفع بالعملة الصعبة على مستو السوق الوطنية للسلع المستوردة من قبل أصحاب الامتياز (تطبيقا لقانون المالية التكميلي لـ 1990) وتعويضه بالتسوية بالدينار، وقد تم ذلك في غياب أي آلية لحماية المتعاملين الاقتصاديين ضد مخاطر الصرف.
- إعاقة المتعاملين الاقتصاديين الذين يقومون باستيراد بدون دفع في الحال، أن تكون أرصدتهم، واعتماد مبادلاتهم لدى بنوك تجارية محلية.

وفي المقابل وكما تم الاتفاق عليه في اتفاق التثبيت، فقد جاء قانون المالية لسنة 1992 بتخفيض جوهري للرسوم الجمركية، فبعدها كانت في قانون 1986 قد وصلت إلى 120% وهو ما أدى إلى التهرب الجمركي والعزوف عن نشاطات التجارة الخارجية، حيث تم تخفيضها إلى 60% كحد أقصى⁽³⁾.

لقد اثر الميل الكبير للإستيراد في هذه المرحلة على رصيد الدولة من العملة الصعبة بالسلب، وزاد من عبء المديونية، فانشأت لجنة متابعة عمليات التجارة الخارجية AD-

⁽¹⁾ المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 13/02/1991، المتعلق بشروط تدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، الصادر في 20 مارس 1991، ص 4180.

⁽²⁾ عبد الرشيد بن ديب، مرجع سابق، ص 438، 439.

⁽³⁾ فيصل بملولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث عدد 11، 2012، ص 113.

HOC من أجل ترشيد استعمال الموارد المالية وبأن تقوم هذه اللجنة بتحديد المعايير والأولويات للحصول على العملة الصعبة

و تقليل التعامل بها إلى أدنى حد والتسيير المحكم لوسائل الدفع المتعلقة بالتجارة الخارجية كذلك حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية و تشجيع التعاملات التجارية التي لا تجر معها تكاليف اخرى تزيد في حجم المديونية .

وهكذا سحبت صلاحيات التمويل من بنك الجزائر وأرجعت مباشرة للحكومة من خلال هذه اللجنة، كما أصدرت الحكومة في هذه الفترة التعلية 625 المؤرخة ب 18 أوت 1992 حيث أعادت صياغة قوائم المنتجات الممكن استيرادها⁽¹⁾.

مرحلة التحرير التام:

ادت الاختلالات الهيكلية مع بداية 1992 ،بالجزائر في الشروع في إصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع القطاعات بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية فيما يخض التجارة الخارجية، فقد تم إلغاء كل القيود المتعلقة بالاستيراد في افريل 1994 و ذلك على مراحل ،ويتعلق الأمر بتمويل المواد الاستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة وكذلك القيود المتعلقة باستيراد المعدات الصناعية وكذا إزالة الحدود المفروضة على آجال سداد إئتمانات المستوردين ومنه السماح لاستيراد كل السلع عدا المحظورة منها، وفي إطار الانفتاح الاقتصادي والاندماج الجهوي تم تخفيف الحماية الجمركية حيث تم تخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركي من 60% إلى 50% سنة 1996 ، وفي أول جانفي 1997 تم تخفيضه إلى 45%، وقد تم حصر المواد الممنوعة من الاستيراد في ثلاث مواد فقط والتي تم إلغاؤها في منتصف 1995، أما في جانب الصادرات فإن قائمة مواد التصدير والتي كانت تضم 20 مادة تم إلغاؤها، فبحلول جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خاليا من القيود الكمية⁽²⁾.

وفي إطار تحرير الصادرات، فقد أصبحت كل المنتجات قابلة للتصدير، باستثناء تلك المواد ذات القيمة التاريخية والأثرية، كما تم إنشاء بعض الهيئات كالصندوق الخاص بترقية الصادرات، والشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات، لتشجيع الصادرات استكمالا لسياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري⁽³⁾.

⁽¹⁾ عبد الرشيد بن ديب، مرجع سابق، ص 439.

⁽²⁾ المرجع السابق، ص 113.

المبحث الثاني: التوجهات الإقليمية والدولية للسياسات التجارية للجزائر

إن الشراكة الأورو متوسطية، والتي تتمثل في علاقة التعاون بين الإتحاد الأوروبي ودول البحر المتوسط ليست وليدة اليوم وإنما جاءت كمنقطة تحول جديدة في مسار العلاقات الأورو متوسطية نتيجة الظروف الدولية والتي تميزت بانتهاء المعسكر الشرقي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية في مختلف الميادين، وهذا ما دفع بالإتحاد الأوروبي إلى تطوير هذه العلاقة والارتقاء بها إلى شراكة حقيقية وتعاون فعال يفتحان له المجال لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر المتوسط، كما أن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة أصبح ضرورة حتمية بالنسبة للجزائر وكل الدول الغير منضمة.

المطلب الأول: السياسة التجارية الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي

إن أول اتفاق تعاون أبرمته الجزائر مع الإتحاد الأوروبي كان في 1976/07/01، على مدى 20 سنة، وتميز هذا التعاون بالطابع التجاري والذي كان مدعما ببروتوكولات مالية تتجدد كل خمس سنوات ومقرونة بقروض يمنحها البنك الأوروبي للاستثمار، وتمحورت أهداف هذا الاتفاق فيما يلي:

- ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية.
 - ضمان توازن حقيقي في المبادلات التجارية.
 - تحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية المشتركة.
- و تتوزع هذه المبالغ على شكل دعم مالي وهيئات قابلة لتسديد ، وقروض خاصة بشروط تفصيلية بمعدلات فائدة ميسرة في حدود 1 % ومدة تسديد طويلة تصل إلى 40 سنة ، ورؤوس أموال مخاطرة مقدمة للمتعاملين الخواص في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- وقد تحركت في سنة 1993 دول أوروبا تجاه دول المغرب العربي عارضة إبرام اتفاقيات شراكة بهدف قطع الطريق أمام الولايات المتحدة الأمريكية التي طرحت آنذاك مشروع الشرق أوسطي. وشرعت كل من تونس والمغرب في المفاوضات، حيث احتضنت الدار البيضاء فعاليات قمته الأولى سنة 1994 . وفي سنة 1994 عقدت الجزائر أول لقاء مع وفد الإتحاد الأوروبي بالجزائر لتبادل وجهات النظر حول المحاور الأساسية لمستقبل المفاوضات والمنهجية الواجب إتباعها في ذلك، وهو الأمر الذي أدى إلى

تكوين ست ورشات تعالج القضايا التالية: الزراعة، الصناعة، الخدمات، التعاون الاقتصادي، التعاون المالي، التعاون الاجتماعي والثقافي.

وقد تم تجميد عمل هذه الورشات سنة 1997 نتيجة اختلاف وجهات النظر في كيفية معالجة الملفات الاقتصادية والسياسية فضلا عن الأوضاع الأمنية التي عرفتها الجزائر في ذلك الوقت. ولقد كانت مطالب الجزائر في هذه الورشات تتمثل في:

- الانفتاح الاقتصادي التدريجي نظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري.
 - توسيع مجالات التعاون مع الطرف الأوروبي وعدم اقتصرها على المجال التجاري.
 - رفض الجزائر إلغاء مبدأ الحماية الصناعية مرة واحدة.
 - رفض الجزائر مبدأ الإلغاء المستمر للحواجز الجمركية، واقترحت مبدأ المراجعة الدورية للتعريف كل 3 أو 5 سنوات قصد حماية وتأهيل القطاع الصناعي.
- ولم تستأنف المفاوضات إلا في سنة 2001 لتنتهي بالمصادقة الأولية على اتفاقية الشراكة في 19 ديسمبر 2001 ببروكسل بعد اختتام الجولة 17 من المفاوضات بين الطرفين، ليتم الوصول إلى الاتفاق النهائي في منتصف، 2002 ليدخل حيز التطبيق في 1 سبتمبر 2005 ولقد وضع الإتحاد الأوروبي في هذا الإطار أداة مالية جديدة، الهدف منها تأهيل الاقتصاديات المتوسطة غير الأوروبية والتأقلم مع التحول التدريجي لتنفيذ متطلبات الشراكة وهذه الأداة هي برنامج MEDA 1_ MEDA 2⁽¹⁾.

I. الشراكة الاوروجزائرية:

1- مفهوم الشراكة الاورومتوسطية:

تعتبر الشراكة الجزائرية الأوروبية جزء من الشراكة الاورومتوسطية التي تربط دول الاتحاد الأوروبي مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط.

- فمن وجهة نظر أوروبية للشراكة الاورومتوسطية: "أنها توسيع الدعم الأوروبي للدول تعاني من مشاكل عديدة، وذلك من خلال دعوتهم للدخول في النظام الرأسمالي العالمي، ومواكبة التقدم الهائل والسريع في شتى الميادين، والاندماج في الاقتصاد العالمي وفقا لمنطق الانفتاح الاقتصادي والتجاري السائد في عالم اليوم"⁽²⁾.

⁽¹⁾ رزيقة غراب و نادية سجار، محتوى الشراكة الاوروجزائرية، الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أيام 13، 14 نوفمبر 2006، ص 7، 8.

⁽²⁾ رزيقة غراب و نادية سجار، مرجع سابق، ص 5.

- مفهوم الشراكة الأورو متوسطية من وجهة نظر الدول الواقعة جنوب البحر المتوسط: " أنها وسيلة أساسية لمواكبة التحولات الجديدة في المنطقة مما يتطلب تغييرات جذرية في بنائها الاقتصادية والاجتماعية، ويفترض أن تقوم الشراكة بين الطرفين على مبدأ المصالح المشتركة"⁽¹⁾.

II. أهداف اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية:

هناك عدة أهداف يشملها اتفاق الشراكة الاورو-جزائرية ولكن سنركز على الأهداف الاقتصادية والسياسية لأنها أكثر الأهداف تأثيرا على مستوى الاتفاقية⁽²⁾:

1. **الهدف السياسي:** يكمن في أن الأوروبيين يبحثون عن كسب قوة سياسية دولية وحليف إفريقي خصوصا في ظل المواجهة الكاسحة للهيمنة الأمريكية ومحاولة المجموعة الأوروبية للظفر بمنطقة شمال إفريقيا بعقد شراكة أو تكتل في شكل منطقة تبادل حر.
2. **الهدف الاقتصادي:** فيكمن في البحث عن أسواق جديدة ودائمة لتأمين تسويق السلع المصنعة اتجاه أسواق مستهلكة وتعرف بضعف المنافسة التجارية.

أما الهدف البعيد لهذا الاتفاق هو إنشاء منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي(منطقة حية لانتقال الأشخاص، والسلع دون رسوم و لا ضرائب و لا عوائق).

أما بالنسبة للجزائر فتمكنها هذه الشراكة من الحصول على مساعدات مالية لتمويل برامج تأهيل -Midal Mida 2

III. دوافع وعراقيل الشراكة الأورو-جزائرية:

يرى الكثير من المحللين أن هذه الشراكة لم تكن وليدة الصدفة، لأنه سبق لها عدة حوارات ومفاوضات بين الطرفين للتمكن من الوصول إلى الاتفاق ولذلك كانت هناك دوافع لكل جانب، بحيث يعتبر التقهقر في مستوى التنمية ومشاكل اجتماعية مرتبطة بعمليات التعديل الهيكلي والظروف الأمنية في سنوات تسعينات القرن الماضي إضافة إلى المديونية التي أثقلت كاهل الدولة وانعدام مصادر التمويل خلال تلك الفترة من بين الأسباب التي أدت بالجزائر للسعي لعقد اتفاقيات الشراكة مع الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط وتمحورت المفاوضات من خلالها لتجسيد هذه الشراكة⁽³⁾:

⁽¹⁾ نفس المرجع السابق، ص5.

⁽²⁾ ليلي قطاف، اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية، الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أيام 13-14 نوفمبر 2006، ص3.

⁽³⁾ رزيقة غراب و نادية سجار، مرجع سابق، ص10.

- بما أن الاتحاد الأوروبي يضم دولا كبيرة صناعية فان الجزائر سوق جديدة مربحة لأوربا تسمح بدفع قوة الطلب على المنتجات الأوروبية.
- إن هذه الشراكة تفيد الجزائر في الحصول على التكنولوجيا الجديدة فهذا يتم إذا كان السياق الذي اخترعت فيه التكنولوجيا هو الذي استعمل فيه.
- إضافة إلى خلق تعاون اقتصادي مكثف وزيادة حجم الاستثمارات ويضاف إلى ذلك دافع آخر قوي هو التعاون من أجل الأمن وتبادل المعلومات.

و من بين النقاط التي تجمل لنا عوائق الشراكة الاورو-جزائرية في تلك الفترة ما يلي :

- انعدام وضعف الهياكل القاعدية يعيق أهداف توسيع الآفاق الوطنية ضمن منظور الشراكة الاقتصادية وتقلص تبادلات الجزائر والدول الأخرى في مجال السلع والخدمات ورؤوس الأموال.
- إمكانية تدهور استثمار الأجنبي هي نتيجة لعدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي خاصة عندما تستطيع الحكومات حماية حقوق المستثمرين.

وسوف نركز على تحرير التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والتي تمثل محور أساسي من محاور اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية.

IV. تحرير التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:

1-تجارة السلع :

تقوم المجموعة الأوروبية والجزائر بإنشاء منطقة للتبادل الحر تدريجيا وخلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة كأقصى حد ،اعتبارا من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ تبعا لمحاور الاتفاقية وطبقا لأحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1994 وغيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول تجارة السلع،الملحقة بالاتفاق المؤسس للمنظمة العالمية للتجارة.

- هذا الاتفاق لا يشكل عائقا أمام الإبقاء أو إقامة اتحاد جمركي أو منطقة تبادل حر من قبل إحدى الطرفين مع أطراف أخرى علي ألا يؤثر ذلك على نظام المبادلات الخاص باتفاق الشراكة⁽¹⁾.

1-1-بالنسبة للسلع المصنعة:

بالنسبة للصادرات من المنتجات الصناعية الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي يتم إعفائها من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل ودون أية قيود كمية أو قيود أخرى بمجرد دخول الاتفاقية

(1) صالح مفتاح و دلال بن سمينة ، اتفاق الشراكة الأورو-جزائري :الدوافع، المحتوى، الأهمية، الملتقى الدولي حول اثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أيام 13 و14 نوفمبر 2006 ، ص2.

مرحلة التنفيذ، و يستثنى من هذا قائمة من السلع التي يعتبرها الاتحاد الأوروبي حساسة، وتحظى بمعاملة خاصة والواردة في الملحق رقم 1 والتي من بينها السلع النسيجية والملابس⁽¹⁾.
في حين أن تجارة المنتجات الصناعية الوافدة من الاتحاد الأوروبي إلى السوق الجزائرية من المنتجات الوافدة من الاتحاد الأوروبي فسيتم تحريرها من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل ودون أية قيود كمية أو قيود أخرى بشكل تدريجي ، أي على أساس مراحل زمنية خلال الفترة الانتقالية ووفق قوائم رئيسية تتحدد من خلالها نوعية السلع الصناعية، وهذا بغية مساعدة الجزائر على الدخول الجيد إلى منطقة التبادل الحر، وهي ثلاث قوائم⁽²⁾:

-القائمة الأولى:

تتكون أساسا من المواد الأولية (التشغيل) و سلع التجهيز الغير منتجة محليا ، والتي تم تحريرها بالكامل بمجرد دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ ابتداء من الفاتح سبتمبر سنة 2005 ، مع العلم أن هذه القائمة وارده في الملحق الثاني من الاتفاقية والتي يبلغ عدد المنتجات التي تحتويها 2075 منتج ، موزعة على النحو التالي 2014 :منتوج التشغيل (Bien de fonctionnement) و 37 منتج تجهيز (Bien d'équipement) ، 24 منتج نهائي موجه للاستهلاك (Bien de consommation) .

- القائمة الثانية:

وهي تحتوي بالدرجة الأولى على سلع التجهيز و المواد الأولية الصناعية الأوروبية المنشأ وكذا قطع الغيار والغير منتجة محليا، حيث يتم إلغاء جميع الحواجز عليها تدريجيا بعد مرور سنتين على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ خلال فترة تقدر بستة سنوات من دخول الاتفاقية حيز التطبيق، بمعدل يتراوح ما بين 10% و 20% لكل سنة، بمعنى انه يتم تحرير المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الواردة في هذه القائمة بشكل كامل في سنة 2013، مع العلم أن هذه القائمة تضم 1100 منتج صناعي موزعة على النحو التالي 52 : منتج التشغيل (Bien de fonctionnement) ، 912 منتج تجهيز (Bien d'équipement) ، و 136 منتج نهائي موجه للاستهلاك (Bien de consommation).

-القائمة الثالثة:

وهي القائمة التي تضم السلع الحساسة بالنسبة للجزائر أي المنتجات الصناعية الأوروبية التي يمكن إنتاجها محليا ،حيث يتم بشأنها تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا خلال الفترة الانتقالية المقدره بـ: 12 سنة، و تبدأ العملية بعد مرور سنتين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وبمعدل سنوي يتراوح في ما بين 5% إلى 10 % أي أنه بانتهاء بحلول سنة 2017 يتم التحرير الشامل لقائمة هذه المنتجات، التي تضم

⁽¹⁾ محمد براق وسمير ميموني ، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة :دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاورو-جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ايام 13،14 نوفمبر 2006 ،ص10.

⁽²⁾ نفس المرجع ص10 ، 11.

1964منتج موزعة كما يلي 262 :منتج التشغيل (Bien de fonctionnement)، 292منتج تجهيز (Bien d'équipement) و 1410 منتج نهائي موجه للاستهلاك (Bien de consommation) .
ويمكن تلخيص رزنامة تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الصناعية (التفكيك التعريفي) في إطار اتفاقية الشراكة الموقعة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر ووفق القوائم الثلاث في الجدول التالي:
الجدول رقم:07: رزنامة عملية التخفيض الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية وفقا للقوائم المتفق عليها بين الطرفين.

سنوات المرحلة الانتقالية	السنوات	القائمة الأولى	القائمة الثانية	القائمة الثالثة
* 0	2005	%100	/	/
1	2006	%0	/	/
2	2007	%0	%20	% 10
3	2008	%0	%10	% 10
4	2009	%0	%10	% 10
5	2010	%0	%20	% 10
6	2011	%0	%20	% 10
7	2012	%0	%20	% 10
8	2013	%0	%0	% 10
9	2014	%0	%0	% 10
10	2015	%0	%0	% 15
11	2016	%0	%0	% 5
12	2017	%0	%0	% 0

في سنة 2017 يتم تحرير كامل للتبادل التجاري الخاص بالمنتجات الصناعية بين الطرفين

- سنة الدخول في مرحلة تنفيذ الاتفاقية (1 سبتمبر سنة 2005)
المصدر: محمد براق و سمير ميموني، مرجع سابق، ص11.

كما أن اتفاقية الشراكة سمحت للجزائر باتخاذ جملة من التدابير أو الإجراءات الاستثنائية بغية حماية الصناعات الوطنية الناشئة، أو القطاعات التي تخضع لإعادة الهيكلة أو تواجه صعوبات كبيرة وكذلك تفاديا لآثار اجتماعية خطيرة نتيجة عملية التفكيك التعريفي.

2-1 - بالنسبة السلع الزراعية:

عكس المنتجات الصناعية التي يكون تحريرها بين الطرفين كاملا في إطار منطقة التبادل الحر، فإن تحرير المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية والزراعية المحولة ومنتجات الصيد البحري فسيكون جزئي وتدرجي متبادل لمبادلاته، وهذا عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية أو إلغاء بعضها وفق نظام الحصص وكذا وضع إطار زمني أي الفترة الزمنية الذي يتم فيه التعامل بهذه الإجراءات، مع إمكانية توسيع التنازلات المتبادلة بين الطرفين على أساس المعاملة بالمثل بعد دراستها من قبل مجلس الشراكة وهذا بعد مرور خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أي ابتداء من سبتمبر سنة 2010. (1) ويمكننا تبيان التسهيلات الممنوحة من قبل كل طرف للمنتج الزراعي الوارد إلى الطرف الآخر من خلال الجدول في الملحق رقم: 01.

2- تجارة الخدمات:

أما فيما يتعلق بتجارة الخدمات، وبما أن الجزائر لم تنضم بعد إلى منظمة التجارة العالمية ، فإن اتفاق الشراكة ينص على صيغة انتقالية يلتزم بموجبها الاتحاد الأوروبي منح الجزائر الاستفادة من التزامات دول الاتحاد الأوروبي الخاصة بتحرير تجارة الخدمات في إطار الاتفاق العام لتجارة الخدمات مقابل التزام الجزائر منح الاتحاد الأوروبي الاستفادة من مبدأ – الدولة الأكثر رعاية -وبعد انضمام الجزائر إلى المنظمة، فسوف يتم التفاوض مجددا حول اتفاق اندماج وتحرير للمبادلات الخاصة بالخدمات بصورة متبادلة وفق اتفاقية الجاتس مع العلم أن اتفاقية الشراكة قد تضمنت في بابها الثالث المتعلق بتجارة الخدمات جملة من الأحكام المنظمة لحقوق التأسيس وكذا تزويد الخدمات عبر الحدود بين الطرفين (2).

(1) محمد براق و سمير ميموني، مرجع سابق، ص 12.

(2) نفس المرجع، ص 12، 13.

V. تقييم الاتفاقية:

مما سبق ذكره نلاحظ بأن الجزائر قد منحت مهلة زمنية في حدود خمسة إلى عشرة سنوات حتى تتخلص من الرسوم الجمركية المفروضة على وارداتها القادمة من الاتحاد الأوروبي، سواء كانت سلع مصنعة أو منتجات زراعية، وبالمقابل فإن الاتحاد الأوروبي قد أبقى تقريبا كل وارداته القادمة من الجزائر من الرسوم الجمركية، وعليه هل يمكن في هذا الإطار أن تجد المنتجات الجزائرية مكانا لها في السوق الأوروبية، أم أنها لن تقوى على المنافسة حتى في سوقها المحلي؟

إن الإجابة عن هذا السؤال لن تكون ببساطة ومختصرة في سطر واحد، وإنما تحتاج إلى دراسة وتحليل لكل العوامل المؤدية إلى رفع القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، وفي كل القطاعات الإنتاجية واحدا تلو الآخر، كما أنه يجب على الجزائر ومؤسساتها أن تستفيد من برنامج تأهيل الاقتصاد الوطني، وخاصة الاستفادة من المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي في هذا المجال كبرنامج (MEDA)، والذي يعتبر كدعم لجهود الجزائر من أجل توقيع اتفاق الشراكة والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

و في كلمة لوزير التجارة بتاريخ 2012/08/28 أكد مراجعة خطة التفكيك⁽¹⁾ لإعادة النظر في وتيرة و مستوى التفكيك الجمركي بالنسبة للفروع الصناعية التي تواجه صعوبات، وكذا إعادة تنظيم التنازلات التعريفية الخاصة بالمنتجات الزراعية التي لها علاقة بالسياسة الزراعية والتجديد الريفي، وهي الحالات التي نصت عليها أحكام اتفاقية الشراكة.

وفي هذا الإطار ، فقد قدمت الجزائر، في سنة 2010 ، عريضة لمراجعة تفكيك التعريفات الجمركية وكذا مراجعة التنازلات التعريفية الزراعية الخاصة بالقطاعات الصناعية والفروع الزراعية على التوالي، والتي تقتضي حماية ملائمة على نحو لا يشكل فيه كل من وتيرة و مستوى التفكيك الجمركي عائقا أمام تنميتها.

حيث استند المفاوضون الجزائريون إلى مواد اتفاقية الشراكة ذات الصلة، أي المادتين 11 و 16 وبالفعل، فإن المادة 11 تنص على أن الجزائر بإمكانها مراجعة جدول تفكيك التعريفات الجمركية بالنسبة لمجموعة من المواد والتي لا تتجاوز صادراتها نسبة 15% من الصادرات الأصلية للاتحاد الأوروبي وان الحق الجمركي المستعاد لا يتعدى نسبة 25%.

أما فيما يتعلق بالمواد الزراعية و المواد الغذائية فإن المادة 16 تنص على إعادة تنظيم تنازلات التسعيرة الجمركية الزراعية في حالة تغيير السياسة الزراعية.

و أثناء انعقاد الدورة الخامسة لمجلس الشراكة مع الإتحاد الأوروبي يوم 15 جوان 2010 ، تقدمت الجزائر بطلب رسمي لمراجعة مخطط التفكيك الجمركي في ما يتعلق بالمنتجات الصناعية و التنازلات التعريفية للمواد الزراعية و المواد الغذائية.

أستمر مسار هذه المفاوضات لأكثر من سنتين ،لكي يتم التوصل بعد عقد8 دورات من المفاوضات إلى اتفاق يتضمن مايلي:

*فيما يخص المواد الزراعية و المواد الغذائية:

-إلغاء 25 حصة تعريفية جمركية من المواد الزراعية ممنوحة للإتحاد الأوروبي.

-إلغاء التفضيلات التعريفية الخاصة بمادتين غذائيتين ممنوحة للإتحاد الأوروبي.

-إعادة فتح 9 حصص تعريفية تفضيلية من المواد الزراعية ممنوحة للإتحاد الأوروبي.

-تعديل حصتين تعريفيتين للمنتجات الزراعية ممنوحة للإتحاد الأوروبي.

*فيما يخص المواد الصناعية:

شملت عملية المراجعة 1058 بند جمركي تعريفي منشأ الإتحاد الأوروبي اعتبرته الهيئات المختصة بنودا حساسة بالنسبة لقطاعات الإنتاج ،التشغيل و الاستثمار.

بالنسبة لمنتجات القائمة الثانية و التي من المفروض أن تخضع لنسبة تفكيك جمركي مقدر ب 0% في

01سبتمبر 2012 فقد تم التوصل خلال تجديد المفاوضات إلى القرارات التالية:

-الاستفادة من إعادة تطبيق جزئي للحقوق الجمركية على 82 بند جمركي تعريفي للمواد الجد حساسة و

كذا من مهلة إضافية مقدرة بأربعة سنوات للوصول إلى نسبة 0 % في سنة 2016 عوضا عن2012 .

-تم الاستفادة من تعليق تطبيق الحقوق الجمركية لـ: 185 بند جمركي تعريفي لفترة إضافية مدتها سنتين

و كذا الاستفادة من مهلة إضافية مقدرة بأربعة سنوات قبل أن يتم تخفيضها إلى نسبة 0 % في موعد

2016عوضا عن2012 .

بالنسبة لمواد القائمة الثالثة و التي كان من المقرر أن تكون نسب التفكيك الجمركي المطبقة في 1 سبتمبر

2012كالتالي:

- 12 % للمواد الخاضعة لـ: 30% من الحقوق الجمركية .

- 6% للمواد الخاضعة لـ: 15 % من الحقوق الجمركية .

- 2% للمواد الخاضعة لـ: 5 % من الحقوق الجمركية .

ينص الهيكل الجديد للتفكيك الجمركي على ما يلي:

-استفادة 174 بند تعريفي جمركي للمواد الجد حساسة من إعادة تطبيق جزئي للحقوق الجمركية بنسبة

23% للمواد الخاضعة لنسبة 30% من الحقوق الجمركية، و 12 % من المواد الخاضعة لنسبة 15 %

من الحقوق الجمركية، وكذا منح مهلة إضافية مقدرة ب 3 سنوات أي 2020 بدلا من2017 .

-استفادة 617 بند تعريفى جمركى من تعليق للحقوق الجمركية بنسبة 21% للمواد التي كان يطبق عليها نسبة 30% من الحقوق الجمركية، وكذا تعليق للحقوق الجمركية بنسبة 10.5% من المواد التي كانت خاضعة لنسبة 15% من الحقوق الجمركية، و تعليق بنسبة 3.5% من المواد التي كانت خاضعة لـ: 5% من الحقوق الجمركية و هذا لفترة إضافية ممتدة من 2012 إلى 2015 ومهلة إضافية مقدرة بثلاث سنوات قبل أن يتم الوصول إلى تفكيك جمركى كلى بنسبة 0% في موعد 2020 عوضا من 2017. وعليه على المؤسسة الجزائرية أن تتميز بمضاعفة الجهود المبذولة في ميادين الإنتاج والتسيير وإدارة الأعمال، وذلك ليس فقط من اجل المحافظة على حصصها في السوق ولكن من اجل تنميتها أيضا، من خلال تحسين تنافسيتها وجعل الفرص المتاحة من خلال اتفاق الشراكة هذا لصالحها بغية ترقية صادراتنا خارج المحروقات.

VI. أهمية اتفاق الشراكة بالنسبة للاقتصاد الجزائري:

إن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يتم في الواقع بين تكتل متطور تكنولوجيا و فنيا وماليا مكون من دول صناعية مستوى دخل الفرد فيها مرتفع يتمتع بسوق واسع وإنتاج وفير وذو جودة عالية وقدرة تنافسية كبيرة ،تطبق سياسة زراعية مشتركة وتتمتع بحماية كبيرة، وبلد صغير متخلف، يعتمد علي إنتاج وتصدير منتج وحيد هو المحروقات يتخبط في مشاكل اقتصادية وهيكلية عويصة، تابع للاتحاد الأوروبي بحوالي 56% من تجارته الخارجية بينما لا تشكل هذه التجارة إلا 5% من تجارة الاتحاد الأوروبي، مثل هذه المعطيات من شأنها ان تعكس الوضع السيئ للاقتصاد الجزائري أمام الاقتصاد الأوروبي، وتؤثر علي عدم التنافس بين الطرفين، إلا أن هذا لا يمنع إمكانية تحقيق الاقتصاد الجزائري لبعض المكاسب من وراء هذه الاتفاقية منها⁽¹⁾:

- إن اتساع السوق الخارجي وتنفيذ سياسات الإصلاح والتكيف علي المستويين الجزئي والكلبي سيؤدي إلي زيادة حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية، التي من شأنها زيادة الدخل والعمالة والتخفيف من وطأة البطالة.
- من المتوقع أن يؤدي التخفيض الجمركى علي الواردات إلي زيادة حجم الاستهلاك العائلي وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلي توسيع وعاء الضرائب علي الاستهلاك الأمر الذي يحسن الوضع الموازي ويقلص من تبعية الإيرادات الميزانية للجباية النفطية.
- يؤدي تحرير التجارة من خلال هذه الاتفاقية إلي زيادة كل من الصادرات والواردات وتتوقف المحصلة النهائية علي قدرة السياسة الاقتصادية علي تأهيل الاقتصاد حتى يتم التحرير

⁽¹⁾ صالح مفتاح و دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص 7، 8.

النهائي للتجارة، إلا أن فتح الأسواق الجزائرية أمام الصادرات الصناعية الأوروبية سيؤدي إلي تقلص بعض الصناعات وبالذات تلك التي تتمتع بالحماية أما الصناعات القادرة علي زيادة صادراتها سوف تستفيد من هذه المشاركة.

- إمكانية زيادة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين نتيجة انخفاض أسعار المنتجات الوسيطة وقطع الغيار المستوردة، وهو ما سوف يعمل على تحسين نتائج المؤسسات المحلية
- ويجعلها في وضع أفضل تجاه الالتزامات الضريبية، مما يمكن الاقتصاد من الاستفادة في ذات الوقت من زيادة مستوى الإنتاج الاستهلاك وكذا الموارد الجبائية، وفي هذا الإطار لا بد من تكييف النظام الجبائي بشكل يجعله قادرا على الاستفادة من هذا الوضع وتحسين عملية تحصيل الضريبة من خلال إصلاح الإدارة الضريبية.
- تطوير القطاع الخاص الوطني نتيجة لبرامج المساعدة الفنية المقدمة، وهذا يشترط إصلاح المنظومة المصرفية ويمكن في هذا الشأن الاستفادة من التجربة الأوروبية وإقامة شركات وتحالفات وغيرها بين البنوك الجزائرية ومثيلتها في الإتحاد الأوروبي.
- استفادة الجزائر من التحويل التكنولوجي بما يمكنها من التحكم في التكنولوجيات وزيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية حتى وإن كان ذلك يصطدم بعدة مشاكل من بينها:

- عدم أوتوماتيكية التحويل لكون أغلب الدول الصناعية لا زالت تحافظ على مكتسباتها التكنولوجية.

- تكلفة التحويل التكنولوجي المرتفعة الناتجة عن التفوق العلمي للدول الصناعية يمكنها من فرض أسعار مرتفعة لتكنولوجيتها.

- انكشاف المؤسسات الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية الشرسة ورفع الحماية من شأنه أن يحثها على تحسين أدائها والاستفادة من الشراكة في مجالات تمويل الاستثمارات والتسيير والتسويق والتحكم في التكنولوجيا.

وحتى يتمكن الاقتصاد الجزائري من تحقيق هذه المكاسب لا بد أن يحرص على تحقيق مجموعة من الشروط أهمها:

1. إعادة تأهيل مناخ الأعمال بما يؤدي إلى إلغاء أو التخفيف على الأقل على عوائق الاستثمار: كالبيروقراطية تأخر البنية التحتية.
2. إعادة تأهيل المؤسسات عن طريق إعادة تأهيل ورسكلة الموارد البشرية، وإدخال معايير للأداء الدولية في تقييم المؤسسات وإعادة تنظيمها بشكل يساعدها على تحسين قدرتها التنافسية والتقليل من تكاليفها.

3. خوصصة القطاعات الأقل كفاءة بما في ذلك القطاع المصرفي وتحديثه وإدخال أساليب تسيير جديدة تتفق مع المعايير المعمول بها عالميا.

4. الشراكة مع المؤسسات الأوروبية والاستفادة من الخبرات في مختلف مجال التسيير، التكنولوجيا والتسويق.

-إيجابيات الاتفاق من ناحية المساعدات المالية :

ويمكن توضيحها في النقاط التالية⁽¹⁾:

أولاً: الاستفادة من المساعدات المالية حسب برنامج (PIN)^{*} وهو البرنامج الاستدلالي الوطني والذي قدر بمقدار 150 مليون أورو لسنوات 2002-2004، والذي يعني بـ:

- تعزيز الحريات الفردية وحقوق الإنسان.
 - تقوية المؤسسات الاقتصادية في إطار اقتصاد السوق.
 - تنمية المواد البشرية، بما فيها دعم التعليم العالي.
- أما بالنسبة للبرنامج الثاني (PIN) 2005-2006 والذي يقدر الغلاف المالي له بـ106 مليون أورو ، ويشمل المجالات التالية:

- دعم الإصلاحات الاقتصادية وإدارة الاقتصاد.
- دعم الهياكل والمنشآت القاعدية (النقل والمياه).
- تثمين الموارد البشرية.
- دعم وتطوير القطاع الخاص في إطار برنامج (FEMIP)^{**}.
- تلقت الجزائر مبلغ 220 مليون أورو للفترة من 2007 الى 2010 و هذا بمتوسط 55 مليون أورو 55 مليون أورو.

إن إجمالي ميزانية المساعدات الثنائية التي سيقدمها الاتحاد الأوربي إلى الجزائر في إطار الآليات الأوروبية للجوار و الشراكة سيصل إلى 172 مليون أورو أو ما يعادل 57.33 مليون أورو سنويا و ذلك وفقا للمخطط الإرشادي الذي اعتمده المفوضية الأوروبية للجزائر للفترة من العام 2011 إلى 2013 ،مما يشكل زيادة بنسبة 4.2 % بالمقارنة بميزانية البرنامج عن الفترة 2007-2010 حيث تم تخصيص 55 مليون أورو سنويا.

⁽¹⁾http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/country/enpi_csp_nip_algeria_fr.pdf.

^{*}Programme Indicatif National (de l'Algérie).

^{**}la Facilite Euromed d'Investissement et de Partenariat.

و تحدد الورقة الإستراتيجية الخاصة بالجزائر للفترة من 2007 إلى 2013 ثمانية مجالات يجوز تقديم المساندة لها:

1. تسهيل التبادل التجارية.
 2. الإصلاح في مجال حقوق الإنسان .
 3. الإصلاح في مجالات العدالة وتدفق الهجرة و الإرهاب.
 4. تنويع الاقتصاد.
 5. التنمية المستدامة.
 6. تنمية التعليم.
 7. تدعيم البرامج الاجتماعية.
 8. تطوير البنية التحتية.
- إضافة إلى المساعدات الخاصة للجمعيات والمنظمات غير الحكومية.

ثانيا: الاستفادة من الإعفاءات الجمركية والمزايا المقدمة للصادرات الجزائرية خاصة السلع الصناعية ومنتجات الصيد البحري نظرا لأنها لا تتحمل أي رسم جمركي ابتداء من تاريخ نفاذ الاتفاقية.

ثالثا: الاستفادة من الخبرات والتكنولوجية والمعارف العلمية التي يمنحها اتفاق الشراكة للجزائر.

رابعا: الاستفادة من تدفق الاستثمار الأوربي نحو الجزائر في مختلف المجالات خاصة صناعة النفط والغاز وما يرتبط بها.

ولا يختلف اثنان أن الشراكة بعد توقيعها أصبحت حتمية يجب مواجهتها قبل فوات الأوان وذلك باتخاذ إجراءات صارمة وجدية على تغيير الواقع الاقتصادي للجزائر لان الإمكانيات المادية و البشرية متوفرة لكن الإرادة لتغيير حقيقي غير متوفرة للأسف ،فعلينا التركيز على إصلاح النظام الجمركي وتكييفه مع اتفاقية الشراكة والعمل على جذب المستثمر الأجنبي الأوربي في المجالات غير المحروقات لتقليص البطالة والاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا ،وهي النقطة التي يمكن أن تعوض بها الجزائر الخسائر الفادحة من جراء اتفاقية غير متوازنة،بالإضافة إلى الاهتمام بالقطاعات التي تمتلك فيها الجزائر مزايا تنافسية خصوصا الزراعة والسياحة، ووضع إستراتيجية صناعية بعيدة المدى،و نلاحظ أن الجانب الأوربي ركز على قطاع المحروقات في الاتفاقية لتسهيل دخول الشركات الأوربية لصحراء الجزائر والاستفادة من امتيازات ومنافسة شركات عالمية خاصة الأمريكية ،بدون عوائق وأهم القطاعات الأخرى.

المطلب الثاني: الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة

إن طلب الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة جاء في سياق تطبيقها لتوصيات صندوق النقد الدولي الذي انتهى سريانه في ماي 1998، في إطار اتفاق التسهيلات التمويلية الموسعة للقراءة المتأنية لبنود هذا الاتفاق تقودنا إلى استنتاج أنه خطوة تمهيدية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال إجراءات تحرير التجارة الخارجية⁽¹⁾، و يدل طلب الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة منذ سنة 1987 على رغبة في القطيعة مع النظام الاقتصادي السائد في تلك الفترة .

1. أسباب ودوافع طلب الجزائر لعضوية المنظمة العالمية للتجارة:

تود الجزائر من خلال صياغة طلب انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة تعزيز ودعم الرغبة في الانفتاح على التجارة الخارجية، خاصة بعد أن شرعت في الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق، الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية. و الهدف هو تخفيف آثار الانضمام، وتجنب تكاليفه الباهظة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين الوطنيين وهذا الخيار يعتمد على قواعد المنظمة العالمية للتجارة، التي لا تجبر المرشح على سقف محدد فيما يخص الحماية الاقتصادية، بحيث تكون النتيجة عبارة عن حد أدنى من التحرير المقبول من طرف أعضاء فريق العمل، والأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها من وراء الانضمام:

1- إنعاش الاقتصاد الوطني:

حيث أن عملية تحرير التجارة الخارجية وربط التعريفات الجمركية والتخلي عن نظام الحصص من شأنه أن يرفع من قيمة وحجم المبادلات من وإلى الخارج، مما سينتج عنه زيادة المدخلات خاصة التكنولوجية والمعرفة العلمية المستخدمة في الإنتاج، مما يؤدي إلى تحسين الأداء والتحكم في تكاليف الإنتاج والارتقاء بمستوى المنتج الوطني إلى مستوى العالمية، ومن جهة ثانية فإن فتح السوق الوطني أمام المنتجات الأجنبية سيفتح مجال المنافسة واسعا أمام المنتجين الجزائريين مما سيؤدي إلى تنويع المنتجات وتحسينها ومنه الدخول إلى الأسواق الأجنبية.

(1) إبراهيم بختي، البنية التحتية للانترنت والتجارة، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، أيام 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31 أفريل 2003، ص 26.

2- تحفيز وتشجيع الاستثمارات:

في هذا المجال قامت الجزائر بمنح مزايا و تفضيلات هامة للمستثمرين الأجانب، كذلك الحال بالنسبة للمستثمرين المحليين الجزائريين تسمح لهم بتحويل رؤوس أموالهم إلى الخارج.

وعليه فإن الاستثمار الأجنبي من شأنه تحقيق المزايا التالية:

- خلق مناصب شغل جديدة.
- ترقية وتأهيل اليد العاملة الجزائرية الموجودة.
- حيازة الوسائل التقنية والخبرات المعرفية الجديدة واستثمارها داخل الوطن في مختلف قطاعات الإنتاج.

- الاستفادة من براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية الممنوحة في الجزائر وفق القوانين والاتفاقيات الدولية.

هذه المزايا يمكن تحقيقها في الجزائر من خلال قواعد المنظمة العالمية للتجارة التي تمنحها للدول الأعضاء.

إعطاء إشارة قوية للمتعاملين سيما المستثمرين الأجانب و الوطنيين من خلال استقرار التشريع.

3-رفع المستوى العام للقدرة التنافسية للقطاع الصناعي:

و الغرض من ذلك هو تحضيره لمواجهة آثار منافسة أكثر فأكثر قوة، ناتجة عن تواجد السلع الأجنبية في الأسواق المحلية، و قد تؤدي هذه المنافسة إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، فوجودها يمكن استعماله كأداة ضغط تجبر المنتجين المحليين على تحسين منتجاتهم من حيث الجودة والتسيير من أجل البقاء في السوق. و من جهة ثانية زيادة المبادلات التجارية قد تسمح باحتكاك المنتجات المحلية بالأجنبية، وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة و التقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج، و هو ما يساهم في إنعاش وبعث الاقتصاد الوطني.

و تتم مواصلة هذه السياسة مع تعديل التخفيضات التدريجية للحماية الجمركية تبعا للتقدم في أداء المنتجين الصناعيين المحليين. إن آثار النظام التجاري العالمي الجديد لن تطال فقط الدول الأعضاء في المنظمة بل تتعداه إلى تلك الموجودة خارجها، وهذا لان معظم التجارة العالمية تمر عبر المنظمة العالمية، وعليه يبقى انضمام الدول إليها حتمية لا بد منها، وعليه تقبل فكرة تحمل هذه الآثار، فكما قال احد الاقتصاديين العرب "إن غالبية الآثار السلبية مؤكدة الوقوع، بينما غالبية الآثار الايجابية احتمالية".

من هذا المنطلق ليس أمام الجزائر إلا العمل على رفع الصعوبات التي تحد من القدرة التنافسية لاقتصادها و محاولة الاستفادة من الاندماج بأقل تكلفة ممكنة عن طريق تأهيل الاقتصاد في كافة المجالات⁽¹⁾.

4- الاستفادة من المزايا الممنوحة للدول النامية الأعضاء:

أن هذه المزايا والإعفاءات الممنوحة من طرف المنظمة العالمية للتجارة للدول الأعضاء خاصة الدول النامية تعتبر بمثابة دوافع وحوافز للانضمام إليها، والجزائر تحاول الاستفادة من هذه المزايا عن طريق عضوية المنظمة، وهذه المزايا والتفصيلات جاءت مفصلة في كل الاتفاقيات سواء القطاعية أو غير القطاعية.

ومن بينها حق الدول النامية في حماية منتجها الوطني من المنافسة في المدى القصير بإمكانية إبقائها على تعريفه جمركية مرتفعة نوعا ما، كذلك مدة التحرير والتي تعتبر بمثابة فترة انتقالية للبلد للتأقلم مع قواعد المنظمة، حتى لا يتضرر اقتصادها ويسمح له بالدخول التدريجي في التقسيم الدولي للعمل وفق مبدأ الميزة النسبية.

5- تسوية النزاعات التجارية:

ان الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة يمنح الجزائر امكانية تسوية أي نزاع قد يطرا على مستوى العلاقات التجارية مع بلد ما ،وبالتالي اذا كان للجزائريوم خلافا مع بلد ما بخصوص اجراء قد يعتبر أحادي الطرف و غير مبرر فان بلادنا لا تتوفر على امكانيات امكانيات الطعن في المجال التجاري و لن يكون هناك الا موازين قوى و اجراء تحكيم قد يطول و يضحى جد مكلفا في بعض الأحيان .

فصفة العضو في المنظمة تمنح امكانية اللجوء الى جهاز تسوية الخلافات، فالانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة يعتبر ضمانا قانونيا بالنسبة للمستثمرين.

6- مسايرة التطورات العالمية:

بما أن هذا النظام الجديد للتجارة هو حديث النشأة وآثاره سوف تنعكس سلبا أو إيجابا على مختلف الدول سواء كانت أعضاء فيه أو لا فإن كان ضروريا على الجزائر كغيرها من الدول النامية أن تقدم طلب العضوية للمنظمة على الأقل للاستفادة من المزايا والتفصيلات الممنوحة للدول النامية في مجال نقل التكنولوجيا والتدفقات الرأسمالية والمساعدات الفنية، وكذا تحقيق أفضل استخدام وتخصيص ممكن

(1) جريدة بلعة، القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، لسنة 2010، ص 244، 245.

للموارد المتاحة في ظل مبدأ المزايا النسبية وهو ما يعني رفع مقدرة هذه الصناعات على مواجهة المنافسة، وهو ما تحتاجه الجزائر حاليا لتحسين أداء اقتصادها.

تقديم طلب الانضمام : تقدمت الجزائر بطلب الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة في 03 جوان 1987 وتم قبول طلب الانضمام من طرف مجلس ممثلي الأعضاء في 17 جوان 1987 ، وتشكل فريق العمل الخاص بالجزائر الذي تم تحويله فيما بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة⁽¹⁾ .
عراقيل انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة:

ومن بين الأسباب التي أدت بها إلى الفشل (2):

-عدم وضع شروط الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة حيث يتم التفاوض مع اعضاءها وفق المادة 12 ،التي لا تحتوي على شروط محددة ،مما فتح المجال لشروط مختلفة بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة الخارجية.

-صعوبة الحصول على صفة دول نامية:بحيث اصبحت صفة الدول النامية لا تمنح حتى لو كانت الدول نامية .

-عدم وضوح خطة واضحة تسير الجزائر تسير الجزائر وفقها للتفاوض ،واتباعها لاسلوب واحد في مفاوضاتها مع الاتحاد الاوربي.

-تضييق الخناق على المفاوضات الجزائرية بحيث يغلب الجانب السياسي على الجانب الاقتصادي في مفاوضاته.

- ان مسألة حماية الاقتصاد الوطني هي جوهر اشكالية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة فمن الضروري بدء تنفيذ استراتيجية رفع التعريفات واجراء افتراضات دراسية لهذه الاخيرة على مستوى الجمارك والمصلحة الوطنية للإصلاح ،لكن يوجد هناك عوائق في المفاوضات وهو الملف المتعلق بتطبيق التسعيرة الموحدة على الطاقة اذن لابد علينا من الدفاع عن مصالحنا لان الانضمام يتطلب معالجة هذا الملف⁽³⁾.

(1) جميلة الجوزي،ميزان المدفوعات الجزائري في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة،مجلة الباحث ،عدد11/2012، ص227.

(2) نفس المرجع،ص228.

(3)Benyahia Farid et Mecheri Ilhem,L'économie Algérienne Enjeux et condition à son adhésion à L'OMC ,Edition :Dar EL-Houda ,Ain M'lila,Algérie,p31.

المطلب الثالث :تحليل التجارة الخارجية الجزائرية:

تزداد أهمية التجارة الخارجية للجزائر لأنه من خلالها تستطيع تصدير الفائض من منتجاتها السلعية المحدودة العدد والشديدة التركيز في سلعة واحدة واستخدام عوائدها في تمويل مستورداتها شديدة التنوع اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها،وقد أدى ذلك إلى إيجاد علاقة ارتباطيه غير متكافئة مع دول العالم الخارجي وهم عدد معين من الشركاء التجاريين،أهمهم الاتحاد الأوربي.

من معطيات الجدول في الملحق رقم 02 والجدول في الملحق رقم 03 والجدول في الملحق رقم 04 ،كل من الصادرات والواردات بنفس الوحدة وهي مليار دولار امريكي وخلال الفترة 2000-2009 نلاحظ :

في سنة 2000 نلاحظ قيمة الصادرات 21.65 مليار دولار ،اما الواردات 9.35 مليار دولار بفائض ميزان تجاري قدر ب:12.3 مليار دولار.

في سنة 2001 نلاحظ ان الفائض التجاري الموجب تقلص بانخفاض قدره 20مليار دولار وبمعدل تصدير للمحروقات قدر ب:96.64% ،فيما تنوعت الواردات واكبر نسبة للواردات من سلع التجهيز الصناعي بنسبة 34.56% وهذا راجع لافتقار الجزائر للتكنولوجيا.

في سنة 2002 :نلاحظ انخفاض قيمة الصادرات بنسبة 12% ،وبحصيلة قدرها 13.32 مليار دولار ،وانخفاض الميزان التجاري الى 6.7 مليار دولار بنسبة انخفاض 30%.

سنة 2003 :نلاحظ ارتفاع الميزان التجاري بمجموع 11.5 مليار دولار محققا فائضا بنسبة 66% وهذا راجع لارتفاع الصادرات التي سجلت قيمة 24.47 مليار بنسبة نمو 30% ،كذلك ارتفاع حصيلة الواردات بمجموع 13.32 وبنسبة نمو 10%.

في سنة 2004 :سجلت الصادرات ارتفاعا بنسبة 32% و بحصيلة 32.22 مليار دولارونسب نسبة الزيادة تقريبا كانت في الواردات ب34% و بحصيلة 17.95% وبهذا حقق الميزان التجاري فائضا قدره 14.27 مليار دولار اي بزيادة 28%.

في سنة 2005: سجل الميزان التجاري حصيدا 26.47 مليار دولار بنسبة نمو 85 % وهذا ناتج عن حصيدا الصادرات التي حققت 46.33 مليار دولار بنسبة نمو 44 % ،اما الواردات فقد سجلت حصيدا 19.86 مليار دولار بنسبة نمو 10%.

في سنة 2006: سجلت الصادرات قيمة 54.74 مليار دولار بنمو قدره 18 % ،اما الواردات فقد سجلت قيمة 20.69 مليار دولار بنسبة نمو 10 % ،وهذا ما حقق ميزانا تجاريا ايجابيا بقيمة 34.05 مليار دولار بنمو قدره 28 %.

في سنة 2007: سجلت الصادرات قيمة 60.59 مليار دولار بنسبة نمو 10 % ،اما الواردات فقد حققت نموا ب 27 % وبحصيدا 26.35 مليار دولار ،وبهذا حقق ميزان تجاري ايجابي قدره 34.24 مليار دولار ،اما نسبة النمو فيه فقد كانت ضئيلة مقارنة بالسنوات الماضية وهذا بنسبة 0.5%.

في سنة 2008: سجلت الصادرات قيمة 78.59 مليار دولار بنمو قدره 30 %،اما الواردات فسجلت قيمة 37.99 مليار دولار بنمو قدره 44 % ،فحقق الميزان التجاري من خلالهما قيمة 40.6 مليار دولار بنمو قدره 18 % عن السنة السابقة.

في سنة 2009 : الصادرات 45.18 مليار دولار بانخفاض نسبته 42 %،الواردات سجلت 37.4 مليار دولار بانخفاض 1.5 % ،الميزان التجاري حقق عجزا نسبته 80 % ،وبقيمة 7.78 مليار دولار. وخلال هذه المرحلة نلاحظ ارتفاع اسعار النفط والصادرات بصورة متناسبة دلالة على ان صادرات الجزائر مرتبطة بسعر برميل النفط وفقا للجدول التالي:

جدول رقم: 08 تطور سعر برميل البترول الجزائري خلال المرحلة 2009-2000.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر برميل البترول بالدولار	28	24,8	25,24	29,03	38,66	54,4	65,85	74,95	99,97	100

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات و الاعلام الالي.

وهذا يعرض الصادرات لتقلبات الاسعار وهذا ما يقلل من قدرتها على تحمل الصدمات الخارجية وتبعات تحرير التجارة والتنافسية الدولية.

الجدول رقم: 09: التوزيع الجغرافي لصادرات ووردات الجزائر بالنسب المئوية

السنوات	الاتحاد الاوربي		امريكا الشمالية		اسيا		المغرب العربي		باقي دول العالم		المجموع
	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	
2000	57,30	62,60	15,20	19,10	9,80	1,10	0,50	1,20	17,2	16	100
2001	59,20	63,80	13,00	17,80	7,90	3,00	0,70	1,50	19,2	13,9	100
2002	55,30	64,00	12,50	19,20	11,00	2,70	1,10	1,40	20,1	12,7	100
2003	57,30	59,20	7,50	25,60	11,80	2,50	0,90	1,00	22,5	11,7	100
2004	53,40	54,80	7,40	28,20	14,50	1,40	0,90	1,50	23,8	14,1	100
2005	52,60	55,60	7,80	28,00	1,10	0,90	2,10	1,30	36,4	14,2	100
2006	54,40	52,50	7,90	33,80	17,60	3,40	1,10	0,90	19	9,4	100
2007	51,90	43,60	9,50	37,80	19,60	7,10	1,00	1,30	18	10,2	100
2008	52,80	52,20	6,30	4,00	21,20	5,80	1,00	2,00	18,7	36	100
2009	52,40	51,30	6,20	28,30	22,3	7,90	1,20	1,90	17,9	10,6	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات نتائج 2007-2009 اصدار 2010، ماعدا إحصائية 2005 من

finance and Développement in Africa 2009 Annual Report on International

نلاحظ من الجدول أن الاتجاه العام للصادرات والواردات لم يتغير خلال فترة الدراسة وهو في الاتجاهين لصالح الاتحاد الأوروبي لخلفيات تاريخية أدت إلى هيمنة هذه الدول الأوروبية على مبادلات الجزائر في مقدمتها فرنسا، وأكدت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لاثـر التحرير التجاري على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

لدراسة اثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية نقتـرح نموذج الانحدار الخطي البسيط الذي هو عبارة عن علاقة خطية من الدرجة الاولى تمثل بمعادلة تمثل المتغير المستقل تحرير التجارة الخارجية والمتغير التابع الممثل في المؤشرات الاقتصادية الكلية كل على حدى ، ولقياس تحرير التجارة الخارجية كـميا اخذنا الانفتاح الاقتصادي كمقياس لأنه يمثل الصادرات و الواردات بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي وبما انه عبارة عن نسب مئوية متغيرة خلال الفترة المدروسة من 2000-2009 ، فقد اخذنا المتغير التابع في شكل نسب مئوية كي يتناسب المتغيران.

المطلب الاول: المنهجية الاحصائية المستخدمة:

1- منهج الاقتصاد القياسي:

يتكون الاقتصاد القياسي من كلمتين أصلهما إغريقي هما : Economy اقتصاد ، Metrics قياسات، ويتبين من هذا التعريف أن الاقتصاد القياسي هو مزيج من النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي والإحصاء من أجل الحصول على قيم عددية لمعاملات العلاقات الاقتصادية ويهدف الاقتصاد القياسي إلى :

- تحليل واختبار النظريات الاقتصادية المختلفة ولا يمكن أن تكون النظرية الاقتصادية صحيحة ومقبولة ما لم تجتاز اختبارا كـميا عدديا يوثق قوة النموذج ويفسر قوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.
- رسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيمة عددية لمعاملات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد في اتخاذ القرارات الحالية.
- التنبؤ بقيمة المتغيرات الاقتصادية في المستقبل وهذا يساعد رجال الأعمال والحكومات في وضع سياسات من خلال توفير القيمة العددية لمعاملات المتغيرات الاقتصادية والتنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة الاقتصادية مستقبلا. (1)

(1) مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد القياسي، دار وائل للنشر، ط1، 1998 ،عمان، الأردن،ص 23.

فموضوع الاقتصاد القياسي هو النمذجة الاقتصادية أي بناء النماذج الرياضية الاقتصادية، و من بين أهم الأساليب المستخدمة في العلوم الاجتماعية ومنها العلوم الاقتصادية لدراسة العلاقة بين متغيرين كميين نموذج الانحدار الخطي البسيط .

2-تكوين النموذج القياسي:

يعني تشكيل النموذج القياسي تكوين الصيغة الرياضية للمشكلة المدروسة التي تربط بين الظاهرة المدروسة والعناصر التي تتحكم فيها، وتحديد هذه الصيغة.(1)

نموذج الانحدار الخطي البسيط: "وهو النموذج الذي يتكون من متغير مستقل واحد، ويكون خطيا اذا كانت العلاقة بين المؤشرين المدروسين معبر عنها في شكل معادلة خط مستقيم".

1-تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط:(2)

$$b = \frac{n \sum xy - (\sum x)(\sum y)}{n \sum x^2 - (\sum x)^2}$$
$$a = \frac{(\sum y) - b(\sum x)}{n}$$

ملاحظة هامة:

- ميل الخط تمثيل كمية المتغير في Y المناظرة للتغير في X بمقدار وحدة واحدة.
- اشارة معامل الانحدار تدل على نوع الارتباط (طردي او عكسي).
- توجد علاقة بين معامل الانحدار ومعامل الارتباط الخطي .

2-تقييم نموذج الانحدار البسيط:

قبل استخدام النموذج القياسي المقدر يجب التأكد من جودة الأداء العام لهذا النموذج أي يجب تحليل معادلة التمثيل المقترحة وتقييم مدى الدقة التي تمثل فيها هذه المعادلة العلاقة المفروضة بين مؤشرين y،x .

معامل الارتباط:

هو مقياس رقمي يقيس قوة الارتباط بين متغيرين نرمز له ب: r تتراوح قيمته بين $-1 \leq r \leq 1+$

ملاحظة: اشارة معامل الانحدار b تدل على نوع الارتباط :

➤ $0 \leq r \leq 1+$:ارتباط طردي.

(1) علي مكيد ،الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة،ديوان المطبوعات الجامعية،2007 ، الجزائر،ص11.

(2) نفس المرجع ،ص29.

➤ $-1 \leq r \leq 0$: ارتباط عكسي .

➤ إذا كان $r = 0$ ليس معناه انه لا يوجد ارتباط بل هناك ارتباط غير خطي.

دراسة العلاقة الارتباطية:

إن دراسة نوع ومتانة العلاقة الارتباطية بين y, x يتمثل فيما يلي⁽¹⁾:

- تحليل الظاهرة المدروسة و البحث عن الأسباب التي تؤدي إلى حدوثها وتغيرها باستمرار.
- تحديد العلاقة المتينة بين الظاهرة الناتجة والعوامل المسببة لها بكل وسائل التحليل والبحث .
- قياس شكل تلك العلاقة والتأكد من مكانتها.
- البحث عن العلاقة بين الظاهرة المدروسة و أسبابها .
- الكشف عن هذه العلاقة الارتباطية وقياس درجة متانتها باستعمال طرق مختلفة من أهمها معامل الارتباط الخطي البسيط "معامل برون" ، ويستعمل عادة معامل الارتباط الخطي البسيط في قياس قوة ومتانة العلاقة الارتباطية الخطية بين الظاهرتين.
- يستعمل عادة معامل الارتباط الخطي البسيط في قياس قوة ومتانة العلاقة الارتباطية الخطية بين الظاهرتين و المدروستين ، ويحسب كمايلي:

$$r_{xy} = \frac{n \sum(y \cdot x) - (\sum y) \cdot (\sum x)}{\sqrt{[n \cdot \sum x^2 - (\sum x)^2] \cdot [n \cdot \sum y^2 - (\sum y)^2]}}$$

3-تقييم نتائج تقدير نموذج الانحدار المقترح:

اولاً:تقييم معادلة الانحدار المقترحة:

1. معامل التحديد البسيط: r^2

نستعمل إحصائية r^2 في سلسلة الإختبارات الموجهة للحكم على مدى صلاحية النموذج ، و يشير معامل التحديد إلى النسبة المئوية من التغير الكلي في المتغير التابع (Y) ، التي يمكن تفسيرها بدلالة المتغير المستقل .⁽²⁾

(1) نفس المرجع ، ص 43 ، 44.

(2) عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 ، ص 154.

$$r^2 = (r_{xy})^2$$

كلما كانت قيمة r^2 قريبة من 1 كلما كانت العلاقة بين XY متينة وقوية و النموذج الرياضي المقترح واقعي و بسيط.

2. اختبار أو مقياس فيشر: F-test

يستخدم هذا المقياس في تقييم جودة تمثيل معادلة الانحدار المقترحة واختبار موضوعية معامل التحديد، ويتمثل ذلك في اختبار الفرضية الصفرية H_0 لمقياس فيشر حول المعنوية الإحصائية لمعادلة النموذج المقترح ومدى موضوعية قيمة معامل التحديد المحصل عليها، من أجل ذلك نقوم بمقارنة القيمة الفعلية $F_{réel}$ ، والقيمة الحرجة أو الجدولية F_{tab} المستخرجة من جدول إحصائية فيشر. (1)

قيمة $F_{réel}$ تحسب كما يلي:

$$F_{réel} = \frac{R^2}{1 - R^2} * \frac{n - m - 1}{m}$$

ثانياً: تقييم معاملات الانحدار المقدرة b, a : (2)

من أجل تقييم الأهمية الإحصائية لتكوين معاملات الانحدار المقترحة يتم حساب مقياس t لستيوذنت لهذه المعاملات ومجال ثقة كل واحد منهم.

يسمح حساب مقياس ستيوذنت من اختبار الفرضية H_0 حول الطبيعة العشوائية أو الموضوعية لتكوين معاملات معادلة الانحدار، إن إجراء هذا الاختبار يتم بمقارنة القيمة الفعلية أو المحسوبة $t_{réel}$ لستيوذنت بقيمته الجدولية t_{tab} المستخرجة من جدول التوزيع لستيوذنت.

$$t_a = a / \sqrt{\frac{\sum (y - y'')^2}{n - m - 1} * \frac{\sum x^2}{n \sum (x - \bar{x})^2}}$$

(1) علي مكيد، مرجع السابق، ص 47.

(2) نفس المرجع، ص 52.

$$tb = b / \sqrt{\frac{\sum (y - y'')^2 / (n - m - 1)}{\sum (x - \bar{x})^2}}$$

المطلب الثاني: دراسة اثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية

*اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري:

الجدول رقم 10: الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2000-2009

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الميزان التجاري	12,3	9.61	6.7	11.15	14.27	26.47	34.05	34.24	40.6	7.78

المصدر: بيانات التقرير السنوي لبنك الجزائر.

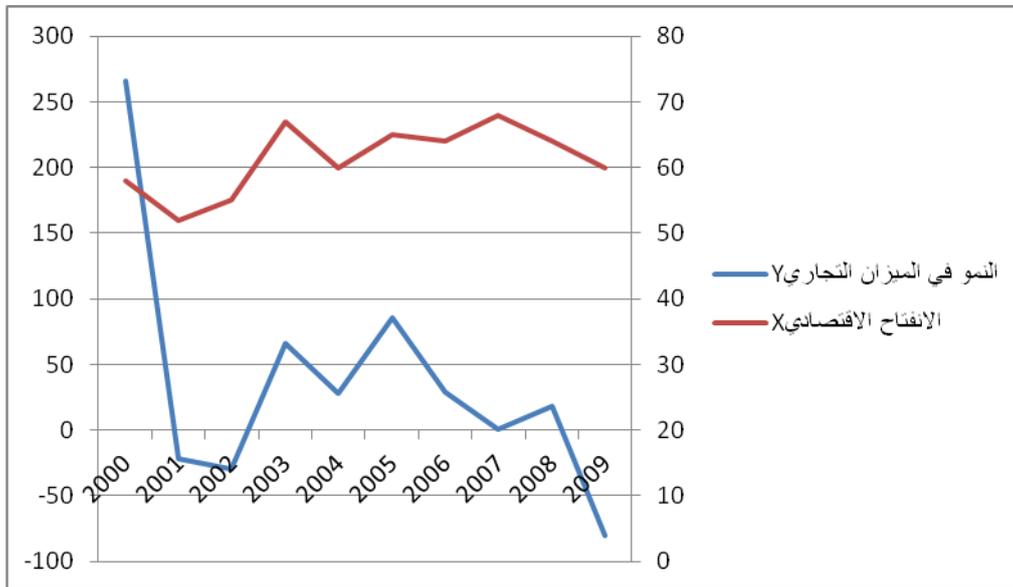
جدول رقم 11: نسبة انفتاح الاقتصاد الجزائري على الخارج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الانفتاح الاقتصادي	0,58	0,52	0,55	0,67	0,60	0,65	0,64	0,64	0,68	0,60

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات التقرير السنوي لبنك الجزائر.

وسوف نعتمد على معطيات هذا الجدول في بقية الدراسة.

الشكل رقم 01 : الانفتاح الاقتصادي والميزان التجاري .



الجدول رقم 12: حساب النموذج-اثر التحرير التجاري على الميزان التجاري-

السنوات	الانفتاح الاقتصادي Xi	نسبة النمو في الميزان التجاري Yi	XiYi	Xi ²	Yi ²
2000	58	266	3364	3364	70756
2001	52	-22	2704	2704	484
2002	55	-30	3025	3025	900
2003	67	66	4489	4489	4356
2004	60	28	3600	3600	784
2005	65	85	4225	4225	7225
2006	64	29	4096	4096	841
2007	68	0,5	4624	4624	0,25

2008	64	18	4096	4096	324
2009	60	-80	3600	3600	6400
المجموع	613	360,5	37823	37823	92070,25

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات التقرير السنوي لبنك الجزائر.

$$b = \frac{n \sum xy - (\sum x)(\sum y)}{n \sum x^2 - (\sum x)^2}$$

$$b = \frac{10 * 37823 - 613 * 360.5}{10 * 37823 - 613 * 613}$$

$$b = 1.64$$

$$a = \frac{(\sum y) - b(\sum x)}{n}$$

$$a = \frac{360.5 - 1.64 * 613}{10}$$

$$= - 64.66a$$

ومنه معادلة الانحدار الخطي البسيط لنسبة النمو في الميزان التجاري:

$$Y = - 64.66 + 1.64 X.$$

2-دراسة العلاقة الارتباطية بين المؤشرين Y، X

لقياس درجة متانة العلاقة الارتباطية بين X، Y نحسب معامل الارتباط برسون

$$r_{xy} = \frac{n \sum (y.x) - (\sum y).(\sum x)}{\sqrt{[n.\sum x^2 - (\sum x)^2].[n.\sum y^2 - (\sum y)^2]}}$$

$$r = 0.089$$

هذا يدل ان هناك علاقة خطية طردية ضعيفة بين المتغيرين محل الدراسة بمعنى ان الزيادة في الانفتاح الاقتصادي تؤدي الى الزيادة في النمو في الميزان التجاري لكن العلاقة ضعيفة ،وهي نتيجة ايجابية اقتصاديا.

3-تقييم نموذج الانحدار المحصل عليه

حساب معامل التحديد البسيط r^2 :

$$r^2 = (r_{xy})^2$$

$$r^2 = 0.008$$

إن قيمة 0.008 تدل أن تمثيل العلاقة بين x y بواسطة المعادلة الخطية المقترحة لا يعتبر ذو فعالية كبيرة، ليس ذو جودة عالية وهذا يعني أيضا أن 0.8% من التغيرات التي تحدث في النمو في الميزان التجاري سببها الانفتاح، أي ليس هناك تأثير كبير و 99.2% لمؤثرات أخرى.

-اختبار فرضية H0: حتى نتحقق من أن قيمة معامل التحديد البسيط r^2 التي وجدناها هي موضوعية نستخدم مقياس فيشر **F reel**.

لاختبار فرضية H0 حول الطبيعة العشوائية لمعادلة الانحدار ومعامل التحديد:

$$=0.3*8=0.06F \text{ reel} = \frac{R^2}{1-R^2} * \frac{n-m-1}{m}$$

نستخرج قيمة F_{tab} من جدول التوزيع الإحصائي لفischer المقابلة لدرجات حرية عددها $V1=m=1$ وهذا بالتنقل أفقيا على الجدول ودرجات حرية مقدارها $V2=n-m-1=8$ بالتنقل عموديا على الجدول و مستوى معنوية $\alpha = 0.05$

$$F_{tab}=5.32$$

$$F_{tab} < F \text{ reel}$$

يجب قبول فرضية العدم H0 حول الطبيعة العشوائية لمعادلة الانحدار المقترحة إن هذه النتيجة لمقياس فيشر تؤكد إن معادلة التمثيل ليست جيدة وإن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة غير موضوعية ولا تصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الانحدار للعلاقة المدروسة بين الانفتاح الاقتصادي والتغير في الميزان التجاري.

تقييم معاملات الانحدار:

اختبار معنوية قيم a و b

$$t_a < t_{tab}$$

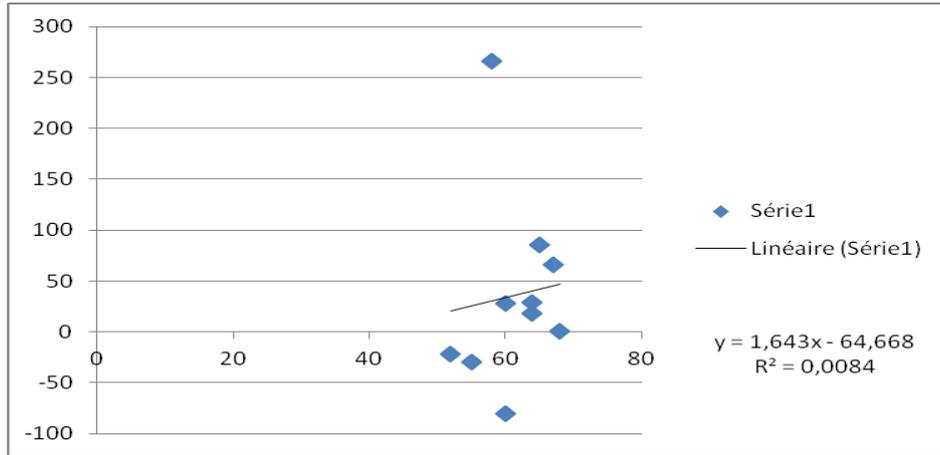
$$t_b < t_{tab}$$

ومنه نقبل فرض العدم بان قيمة a و b لا تختلف معنويا عن الصفر أي عدم المعنوية الاحصائية

لمعاملات الانحدار والطابع العشوائي لتكوينها وانه لا تأثير للمتغير X في تكوينها.

الشكل رقم 02: العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والميزان التجاري عن طريق معادلة الانحدار الخطي

البسيط.



وتطابقت النتائج مع نتائج برنامج Excel في الملحق رقم 05، ومن النتائج المحصلة نستنتج ان الانفتاح الاقتصادي يؤثر بدرجة صغيرة على الميزان التجاري.

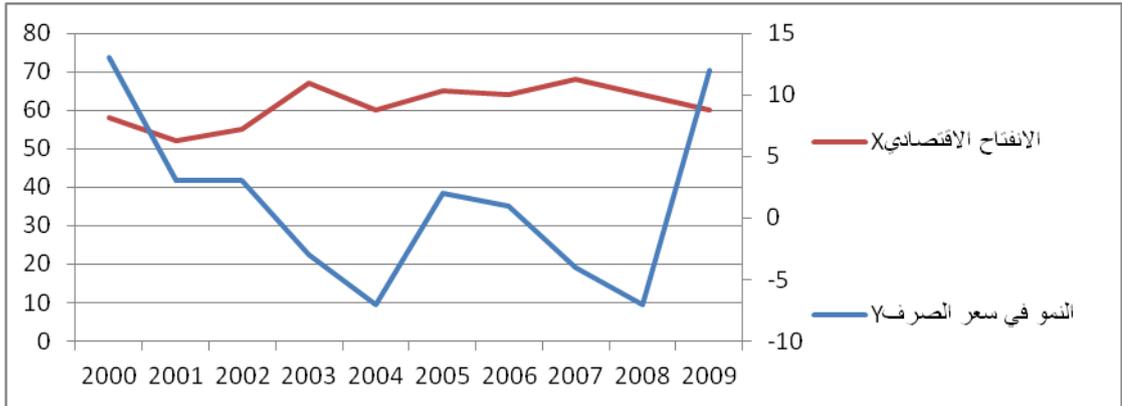
*اثر تحرير التجارة الخارجية على سعر صرف:

جدول رقم 13: سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار للفترة 2000-2009

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر الصرف مقابل الدولار	75,26	77,21	79.68	77.39	72.06	73.27	72.64	69.64	64.58	72.64

المصدر: بيانات التقرير السنوي لبنك الجزائر.

الشكل رقم 03: الانفتاح الاقتصادي و النمو في سعر الصرف



تشكيل نموذج الانحدار :

من شكل انتشار ازواج القيم Y, X نلاحظ ان الاتجاه العام الذي يمثل علاقة المستقيم الخطية، لذلك نعلم

في تمثيلها على المعادلة العامة للمستقيم $Y=a+bX$

السنوات	الانفتاح الاقتصادي X_i	نسبة النمو في سعر الصرف Y_i	$X_i Y_i$	X_i^2	Y_i^2
2000	58	13	754	3364	169
2001	52	3	156	2704	9
2002	55	3	165	3025	9
2003	67	-3	-201	4489	9
2004	60	-7	-420	3600	49
2005	65	2	130	4225	4
2006	64	1	64	4096	1
2007	68	-4	-272	4624	16

2008	64	-7	-448	4096	49
2009	60	12	720	3600	144
المجموع	613	13	648	37823	459

جدول رقم 14: حساب النموذج-اثر التحرير التجاري على سعر الصرف-

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات التقرير السنوي لبنك الجزائر.

$$b = \frac{n \sum xy - (\sum x)(\sum y)}{n \sum x^2 - (\sum x)^2}$$

$$b = \frac{10 * 648 - 613 * 13}{10 * 37823 - 613 * 613}$$

$$b = -0.6$$

$$a = \frac{(\sum y) - b(\sum x)}{n}$$

$$a = \frac{13 - (-0.6 * 613)}{10}$$

$$= 38.38a$$

ومنه معادلة الانحدار الخطي البسيط لنسبة النمو في سعر الصرف:

$$Y = 38.38 - 0.6X$$

2-دراسة العلاقة الارتباطية بين المؤشرين Y،X

لقياس درجة متانة العلاقة الارتباطية بين X، Y نحسب معامل الارتباط برسون

$$r_{xy} = \frac{n \sum (y \cdot x) - (\sum y) \cdot (\sum x)}{\sqrt{[n \cdot \sum x^2 - (\sum x)^2] \cdot [n \cdot \sum y^2 - (\sum y)^2]}}$$

$$r = -0.48$$

هذا يدل ان هناك علاقة خطية عكسية متوسطة بين المتغيرين محل الدراسة بمعنى ان الزيادة في الانفتاح الاقتصادي تؤدي الى انخفاض النمو في سعر الصرف اي استقرار اسعار الصرف،وهي نتيجة ايجابية اقتصاديا.

3-تقييم نموذج الانحدار المحصل عليه

حساب معامل التحديد البسيط r^2 :

$$r^2 = r_{xy}^2 = (-0.48)^2 = 0.21$$

$$r^2 = 0.21$$

ان قيمة 0.21 تدل ان تمثيل العلاقة بين xy بواسطة المعادلة الخطية المقترحة لا يعتبر ذو فعالية كبيرة ليس ذو جودة عالية وهذا يعني ايضا ان 21 % من التغيرات التي تحدث في النمو في سعر الصرف سببها الانفتاح،اي ليس هناك تاثير كبير و 79% لمؤثرات اخرى.

-اختبار فرضية H0:حتى نتحقق من ان قيمة معامل التحديد البسيط r^2 التي وجدناها هي موضوعية

نستخدم مقياس فيشر **F reel** .

لاختبار فرضية H0 حول الطبيعة العشوائية لمعادلة الانحدار ومعامل التحديد:

$$F_{reel} = \frac{R^2}{1-R^2} * \frac{n-m-1}{m} = 0.3 * 8 = 2.12$$

نستخرج قيمة F_{tab} من جدول التوزيع الإحصائي لفischer المقابلة لدرجات حرية عددها $V1=m=1$ وهذا بالتنقل افقيا على الجدول ودرجات حرية مقدارها $V2=n-m-1=8$ بالتنقل عموديا على الجدول و مستوى معنوية $\alpha = 0.05$

$$F_{tab} = 5.32$$

$$F_{tab} < F_{reel}$$

يجب قبول فرضية العدم H0 حول الطبيعة العشوائية لمعادلة الانحدار المقترحة ان هذه النتيجة لمقياس فيشر تؤكد ان معادلة التمثيل ليست جيدة وان قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة غير موضوعية ولا تصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الانحدار للعلاقة المدروسة بين الانفتاح التجاري والتغير في سعر الصرف.

تقييم معاملات الانحدار:

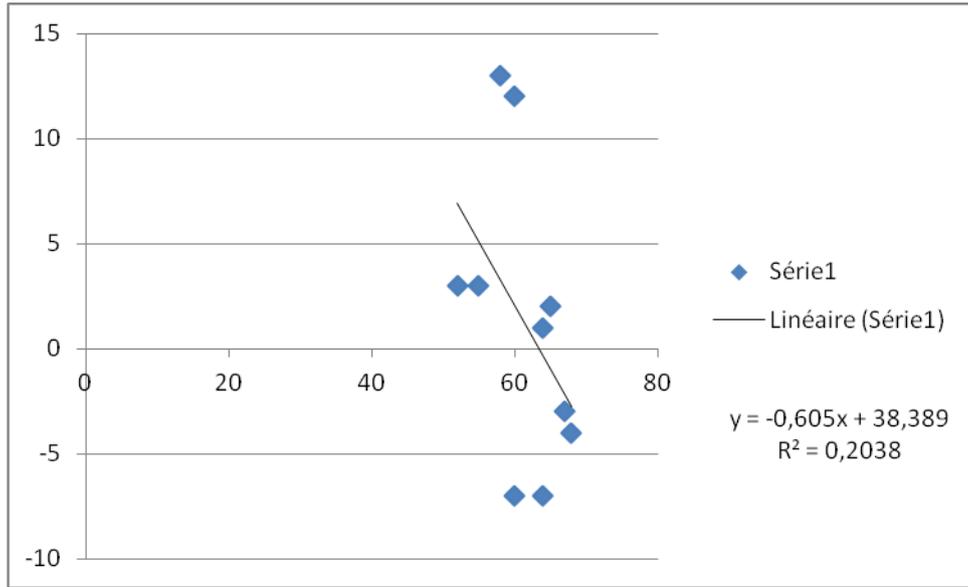
اختبار معنوية قيم a و b

$$t_a < t_{tab}$$

$$t_b < t_{tab}$$

ومنه نقبل فرض العدم بان قيمة a و b لا تختلف معنويا عن الصفر اي عدم المعنوية الاحصائية لمعاملات الانحدار والطابع العشوائي لتكوينها وانه لا تأثير للمتغير X في تكوينها.

الشكل رقم 04:العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي و النمو في سعر الصرف عن طريق معادلة الانحدار الخطي البسيط.



وتطابقت النتائج مع نتائج برنامج Excel في الملحق رقم 06.

المطلب الثالث: دراسة اثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات

الاقتصادية الكلية الداخلية

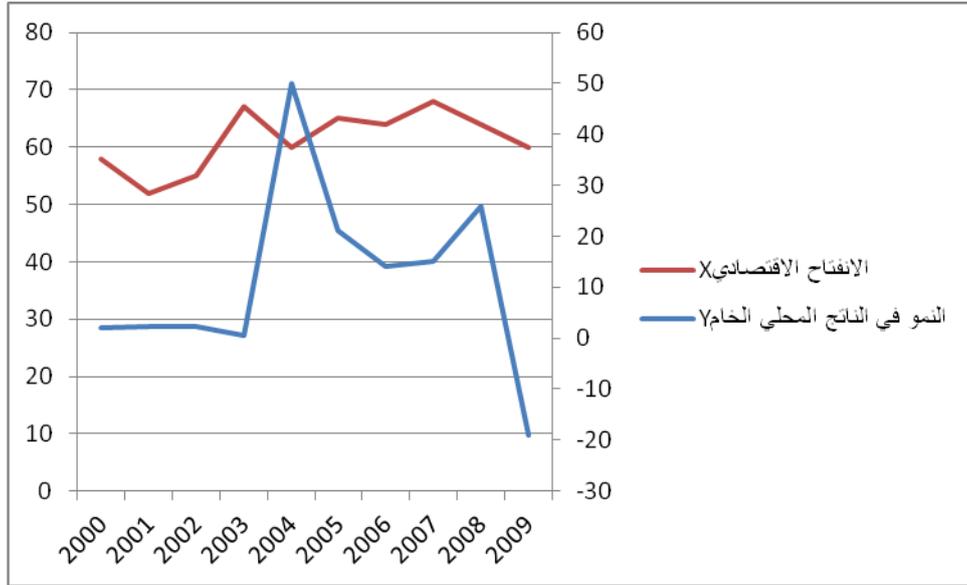
*دراسة اثر تحرير التجارة الخارجية على الناتج المحلي الخام:

جدول رقم15 : الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال الفترة 2000-2009

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الاجمالي	53,44	54,64	55,91	56,22	84,16	102,4	117,17	134,96	171,39	137,92

المصدر: بيانات التقرير السنوي لبنك الجزائر

الشكل رقم 05: النمو في الناتج المحلي الخام و الانفتاح الاقتصادي.



جدول رقم 16: حساب النموذج-اثر التحرير التجاري على الناتج المحلي الخام

السنوات	الانفتاح الاقتصادي Xi	نسبة النمو في الناتج المحلي الخام Yi	XiYi	Xi ²	Yi ²
2000	58	2,1	121,8	3364	4,41
2001	52	2,2	114,4	2704	4,84
2002	55	2,3	126,5	3025	5,29
2003	67	0,5	33,5	4489	0,25
2004	60	50	3000	3600	2500

2005	65	21	1365	4225	441
2006	64	14	896	4096	196
2007	68	15	1020	4624	225
2008	64	26	1664	4096	676
2009	60	-19	-1140	3600	361
المجموع	613	114,1	7201,2	37823	4413,79

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على بيانات التقرير السنوي لبنك الجزائر

$$b = \frac{n \sum xy - (\sum x)(\sum y)}{n \sum x^2 - (\sum x)^2}$$

$$b = \frac{10 * 7201.2 - 613 * 114.1}{10 * 37823 - 613 * 613}$$

$$b = 0.84$$

$$a = \frac{(\sum y) - b(\sum x)}{n}$$

$$a = \frac{114.1 - 0.84 * 613}{10}$$

$$= - 40.11a$$

ومنه معادلة الانحدار الخطي البسيط لنسبة النمو الناتج المحلي الخام:

$$Y=0.84-40.11X.$$

2-دراسة العلاقة الارتباطية بين المؤشرين X، Y:

لقياس درجة متانة العلاقة الارتباطية بين X، Y نحسب معامل الارتباط برسون

$$r_{xy} = \frac{n \sum (y.x) - (\sum y).(\sum x)}{\sqrt{[n.\sum x^2 - (\sum x)^2].[n.\sum y^2 - (\sum y)^2]}}$$

$$r = 0.22$$

هذا يدل ان هناك علاقة خطية طردية متوسطة بين المتغيرين محل الدراسة بمعنى ان الزيادة في

الانفتاح التجاري تؤدي الى الزيادة في نمو الناتج المحلي الخام، وهي نتيجة ايجابية اقتصاديا.

3-تقييم نموذج الانحدار المحصل عليه:

حساب معامل التحديد البسيط r^2 :

$$r^2 = r_{xy}^2 =$$

$$r^2 = 0.05$$

ان قيمة 0.05 تدل ان تمثيل العلاقة بين xy بواسطة المعادلة الخطية المقترحة لا يعتبر ذو فعالية كبيرة ليس ذو جودة عالية وهذا يعني ايضا ان 5% من التغيرات التي تحدث في النمو في الناتج المحلي سببها الانفتاح،اي ليس هناك تاثير كبير و 95 % لمؤثرات اخرى.

-اختبار فرضية H_0 : حتى نتحقق من ان قيمة معامل التحديد البسيط r^2 التي وجدناها هي موضوعية

نستخدم مقياس فيشر F_{reel} .

لاختبار فرضية H_0 حول الطبيعة العشوائية لمعادلة الانحدار ومعامل التحديد:

$$=0.3*8=0,47F_{reel} = \frac{R^2}{1-R^2} * \frac{n-m-1}{m}$$

نستخرج قيمة F_{tab} من جدول التوزيع الإحصائي لفischer المقابلة لدرجات حرية عددها $V_1=m=1$ وهذا بالتنقل افقيا على الجدول ودرجات حرية مقدارها $V_2=n-m-1=8$ بالتنقل عموديا على الجدول و مستوى معنوية $\alpha = 0.05$

$$F_{tab}=5.32$$

$$F_{tab} < F_{reel}$$

يجب قبول فرضية العدم H_0 حول الطبيعة العشوائية لمعادلة الانحدار المقترحة ان هذه النتيجة لمقياس فيشر تؤكد ان معادلة التمثيل ليست جيدة وان قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة غير موضوعية ولا تصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الانحدار للعلاقة المدروسة بين الانفتاح التجاري والتغير في سعر الصرف.

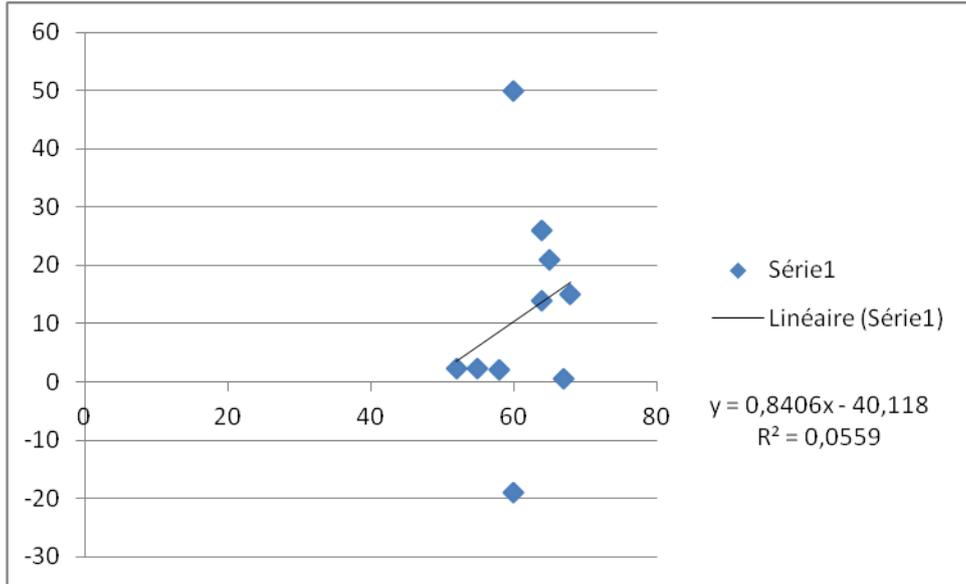
تقييم معاملات الانحدار:

اختبار معنوية قيم a و b

$$t_a < t_{tab}$$

$$t_b < t_{tab}$$

ومنه نقبل فرض عدم بان قيمة a و b لا تختلف معنويا عن الصفراي عدم المعنوية الاحصائية لمعاملات الانحدار والطابع العشوائي لتكوينها وانه لا تاثير للمتغير X في تكوينها.
الشكل رقم 06: العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والنمو في الناتج المحلي الخام بواسطة معادلة الانحدار الخطي البسيط.



وتطابقت النتائج مع نتائج برنامج Excel في الملحق رقم 07.
ومن النتائج المحصلة نستنتج ان الانفتاح الاقتصادي يؤثر بدرجة صغيرة على النمو في الناتج المحلي الخام.

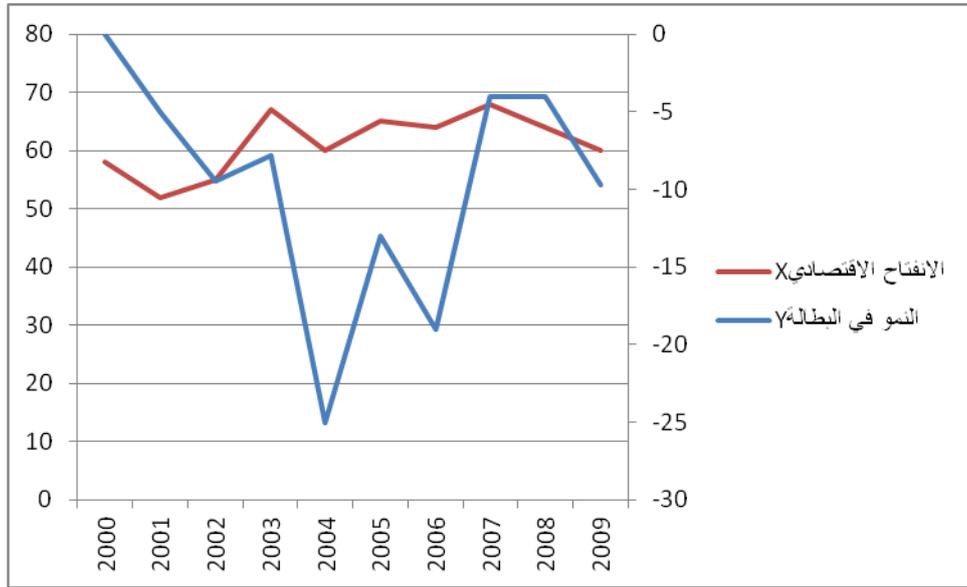
*اثر تحرير التجارة الخارجية على البطالة:

جدول رقم 17: معدل البطالة المسجلة خلال الفترة 2000-2009

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
البطالة	30.0	28.4	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2
%	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات و الاعلام الالي ONS .

شكل رقم 07: النمو في البطالة و الانفتاح الاقتصادي



جدول رقم 18: حساب النموذج-اثر التحرير التجاري على البطالة-

السنوات	الانفتاح الاقتصادي Xi	نسبة النمو في البطالة Yi	XiYi	Xi ²	Yi ²
2000	58	0	0	3364	0
2001	52	-5	-260	2704	25
2002	55	-9,5	-522,5	3025	90,25
2003	67	-7,8	-522,6	4489	60,84
2004	60	-25	-1500	3600	625
2005	65	-13	-845	4225	169

2006	64	-19	-1216	4096	361
2007	68	-4	-272	4624	16
2008	64	-4	-256	4096	16
2009	60	-9,7	-582	3600	94,09
المجموع	613	-97	-5976,1	37823	1457,18

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات التقرير السنوي لبنك الجزائر.

$$b =$$

$$\frac{n \sum xy - (\sum x)(\sum y)}{n \sum x^2 - (\sum x)^2}$$

$$b = \frac{10 * -5976.1 - 613 * -97}{10 * 37823 - 613 * 613}$$

$$b = -0.12$$

$$a = \frac{(\sum y) - b(\sum x)}{n}$$

$$a = \frac{-97 - (-0.12 * 613)}{10}$$

$$= -2.27a$$

ومنه معادلة الانحدار الخطي البسيط لنسبة النمو في معدل البطالة: $Y = -2.27 - 0.12X$.

2-دراسة العلاقة الارتباطية بين المؤشرين Y،X

لقياس درجة متانة العلاقة الارتباطية بين X، Y نحسب معامل الارتباط برسون

$$r_{xy} = \frac{n \sum (y.x) - (\sum y).(\sum x)}{\sqrt{[n.\sum x^2 - (\sum x)^2].[n.\sum y^2 - (\sum y)^2]}}$$

$$r = -0.084$$

هذا يدل ان هناك علاقة خطية عكسية ضعيفة بين المتغيرين محل الدراسة بمعنى ان الزيادة في الانفتاح الاقتصادي تؤدي الى انخفاض النمو في معدل البطالة اي استقرار معدل البطالة،وهي نتيجة ايجابية اقتصاديا.

3-تقييم نموذج الانحدار المحصل عليه

حساب معامل التحديد البسيط r^2 :

$$r^2 = (r_{xy})^2$$

$$r^2 = 0.007$$

ان قيمة 0.007 تدل ان تمثيل العلاقة بين x y بواسطة المعادلة الخطية المقترحة لا يعتبر ذو فعالية كبيرة ليس ذو جودة عالية وهذا يعني ايضا ان 0.7% من التغيرات التي تحدث في النمو في معدل البطالة سببها الانفتاح،اي ليس هناك تأثير كبير و 99.993% لمؤثرات اخرى.

-اختبار فرضية H_0 : حتى نتحقق من ان قيمة معامل التحديد البسيط r^2 التي وجدناها هي موضوعية نستخدم مقياس فيشر **F reel**.

لاختبار فرضية H_0 حول الطبيعة العشوائية لمعادلة الانحدار ومعامل التحديد:

$$=0.3*8=0.06F \text{ reel} = \frac{R^2}{1-R^2} * \frac{n-m-1}{m}$$

نستخرج قيمة F_{tab} من جدول التوزيع الإحصائي لفischer المقابلة لدرجات حرية عددها $V_1=m-1$ وهذا بالتنقل افقيا على الجدول ودرجات حرية مقدارها $V_2=n-m-1=8$ بالتنقل عموديا على الجدول و مستوى معنوية $\alpha = 0.05$

$$F_{tab}=5.32$$

$$F_{tab} < F \text{ reel}$$

يجب قبول فرضية العدم H_0 حول الطبيعة العشوائية لمعادلة الانحدار المقترحة ان هذه النتيجة لمقياس فيشر تؤكد ان معادلة التمثيل ليست جيدة وان قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة غير موضوعية ولا تصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الانحدار للعلاقة المدروسة بين الانفتاح الاقتصادي والتغير في معدل البطالة.

تقييم معاملات الانحدار:

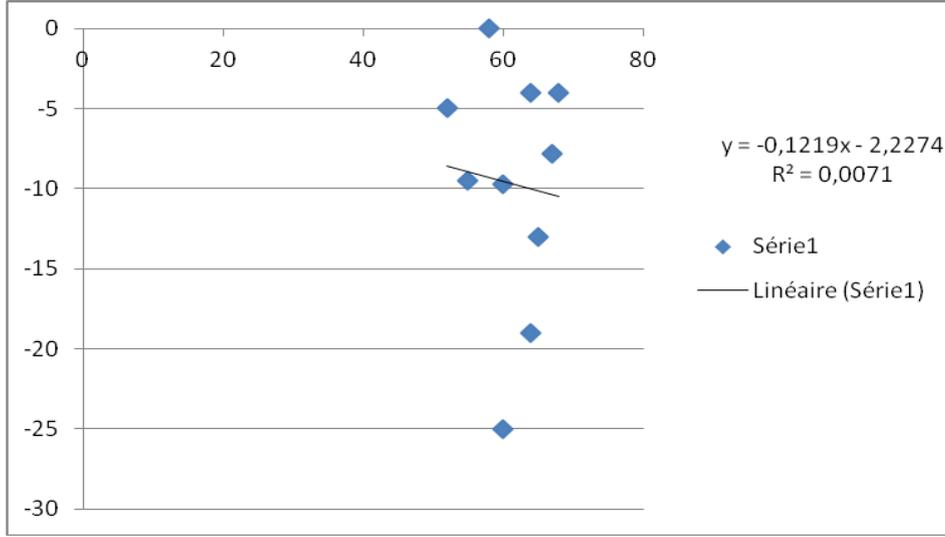
اختبار معنوية قيم a و b

$$t_a < t_{tab}$$

$$t_b < t_{tab}$$

ومنه نقبل فرض العدم بان قيمة a و b لا تختلف معنويا عن الصفر اي عدم المعنوية الاحصائية لمعاملات الانحدار والطابع العشوائي لتكوينها وانه لا تأثير للمتغير X في تكوينها.

شكل رقم 08: العلاقة بين اثر الانفتاح الاقتصادي والنمو في معدل البطالة بواسطة معادلة الانحدار الخطي البسيط.



وتطابقت النتائج مع نتائج برنامج Exel في الملحق رقم 08.

ومن النتائج المحصلة نستنتج ان الانفتاح الاقتصادي يؤثر بدرجة صغيرة على النمو في معدل البطالة. وهذا راجع لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي حددت مدته بثلاث سنوات من 2002 إلى 2004 بهدف دعم النمو وإنعاش المحيط الاقتصادي، وسخر له غلاف مالي يقدر بـ07 مليار دولار. خلال سنة 2003 تأكد تحسن التشغيل وما تركه من نتائج على تراجع البطالة، حيث ارتبط عدد مناصب الشغل المنشأة في هذه السنة أساسا بالنفقات العامة وسيما برنامج الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني لتطوير الفلاحة وأجهزة تشغيل الشباب، فتم إنشاء حوالي 800.000 منصب شغل، وبلغ عدد المناصب التي تم إنشاؤها في إطار السياسات العمومية خلال السداسي الأول من سنة 2004 حوالي 537930 منصب شغل توزعت كالاتي: أجهزة التشغيل 348676 منصب، مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 98700 منصب والبرنامج الوطني للتنمية الريفية والفلاحية 90554 منصب. في سنة 2005 تم بعث برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 ويتضمن محورين، الأول يقوم على بعث برنامج استثماري قدره 55 مليار دولار، لتدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية، أما الثاني فيقوم على التحكم في الإنفاق الجاري بالحفاظ على استقرار كتلة الأجور وتحسين ادارة الدين العام. خلال هذا البرنامج تم بعث عديد المشاريع مع شركاء أجنب، منها الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1200 كم، انجاز مليون وحدة سكنية، هذا ما أدى إلى توفير عدد معتبر من مناصب الشغل، وهو ما يفسر الاتجاه التنزلي لمعدلات البطالة، والتي بلغت في المتوسط 12.06% (1).

(1) بلقاسم رحالي و ركن الدين فلاك، دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2010، مداخلة متعلقة بالملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة بدون ذكر تاريخ المداخلة، ص5، 6.

*اثر تحرير التجارة الخارجية على التضخم:

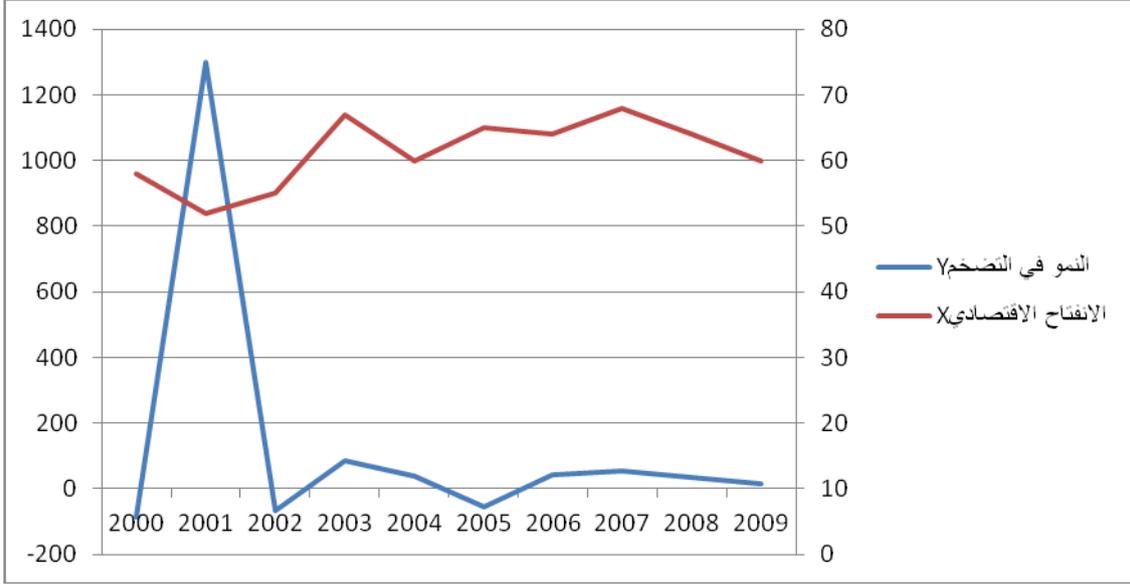
خلال الفترة 2009-2000

جدول رقم 19:نسب التضخم خلال الفترة 2009-2000

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
5.7	4.9	3.6	2.3	1.6	3.6	2.6	1.4	4,2	0,3	التضخم %

المصدر: Moneterie World ,economic outlook,2010 International

الشكل رقم 09: النمو في معدل التضخم و الانفتاح الاقتصادي.



جدول رقم : 20 حساب النموذج - اثر التحرير التجاري على التضخم-

السنوات	الانفتاح الاقتصادي X_i	نسبة النمو في التضخم Y_i	$X_i Y_i$	X_i^2	Y_i^2
2000	58	-88	-5104	3364	7744
2001	52	1300	67600	2704	1690000
2002	55	-66	-3630	3025	4356
2003	67	85	5695	4489	7225
2004	60	38	2280	3600	1444
2005	65	-55	-3575	4225	3025
2006	64	44	2816	4096	1936

2007	68	56	3808	4624	3136
2008	64	36	2304	4096	1296
2009	60	16	960	3600	256
المجموع	613	1366	73154	37823	1720418

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات التقرير السنوي لبنك الجزائر.

$$b = \frac{n \sum xy - (\sum x)(\sum y)}{n \sum x^2 - (\sum x)^2}$$

$$b = \frac{10 * 73154 - 613 * 1366}{10 * 37823 - 613 * 613}$$

$$b = - 42.99$$

$$a = \frac{(\sum y) - b(\sum x)}{n}$$

$$a = \frac{1366 - (-42.99 * 613)}{10}$$

$$= 2772.37a$$

ومنه معادلة الانحدار الخطي البسيط لنسبة النمو في التضخم: $Y = 2772.37 - 42.99X$

2-دراسة العلاقة الارتباطية بين المؤشرين Y, X

لقياس درجة متانة العلاقة الارتباطية بين Y, X نحسب معامل الارتباط برسون

$$r_{xy} = \frac{n \sum (y \cdot x) - (\sum y) \cdot (\sum x)}{\sqrt{[n \cdot \sum x^2 - (\sum x)^2] \cdot [n \cdot \sum y^2 - (\sum y)^2]}}$$

$$r = - 0.55$$

هذا يدل ان هناك علاقة خطية عكسية متوسطة بين المتغيرين محل الدراسة بمعنى ان الزيادة في الانفتاح التجاري تؤدي الى انخفاض النمو في التضخم اي الاستقرار النقدي، وهي نتيجة ايجابية اقتصاديا.

3-تقييم نموذج الانحدار المحصل عليه :

حساب معامل التحديد البسيط r^2 :

$$r^2 = r_{xy}^2 =$$

$$r^2 = 0.30$$

ان قيمة 0.30 تدل ان تمثيل العلاقة بين xy بواسطة المعادلة الخطية المقترحة لا يعتبر ذو فعالية كبيرة ليس ذو جودة عالية وهذا يعني ايضا ان 30 % من التغيرات التي تحدث في النمو في سغر الصرف سببها الانفتاح،اي ليس هناك تاثير كبير و 70 % لمؤثرات اخرى.

-اختبار فرضية H0: حتى نتحقق من ان قيمة معامل التحديد البسيط r^2 التي وجدناها هي موضوعية

نستخدم مقياس فيشر **F reel**.

لاختبار فرضية H0 حول الطبيعة العشوائية لمعادلة الانحدار ومعامل التحديد:

$$=0.3*8=2.12F \text{ reel} = \frac{R^2}{1-R^2} * \frac{n-m-1}{m}$$

نستخرج قيمة F_{tab} من جدول التوزيع الإحصائي لفischer المقابلة لدرجات حرية عددها $V1=m=1$ وهذا بالتنقل افقيا على الجدول ودرجات حرية مقدارها $V2=n-m-1=8$ بالتنقل عموديا على الجدول و مستوى معنوية $\alpha = 0.05$

$$F_{tab}=5.32$$

$$F_{tab} < F \text{ reel}$$

يجب قبول فرضية العدم H0 حول الطبيعة العشوائية لمعادلة الانحدار المقترحة ان هذه النتيجة لمقياس فيشر تؤكد ان معادلة التمثيل ليست جيدة وان قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة غير موضوعية ولا تصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الانحدار للعلاقة المدروسة بين الانفتاح التجاري والنمو في معدل التضخم.

تقييم معاملات الانحدار:

اختبار معنوية قيم a و b

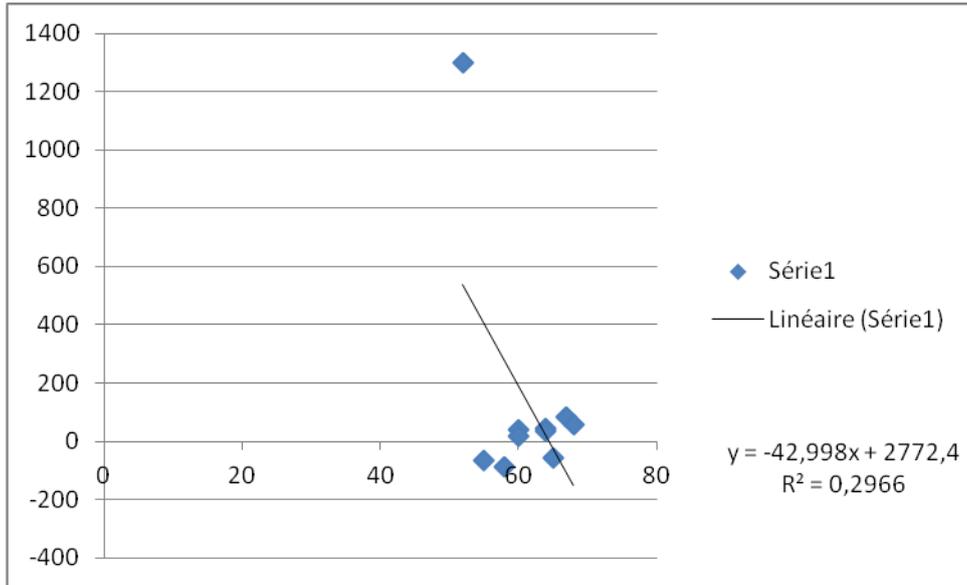
$$t_a < t_{tab}$$

$$t_b < t_{tab}$$

ومنه نقبل فرض العدم بان قيمة a و b لا تختلف معنويا عن الصفر اي عدم المعنوية الاحصائية لمعاملات الانحدار والطابع العشوائي لتكوينها وانه لا تاثير للمتغير X في تكوينها.

الشكل الرقم 10: العلاقة بين اثر الانفتاح الاقتصادي والنمو في معدل التضخم بواسطة معادلة الانحدار

الخطي البسيط.



وتطابقت النتائج مع نتائج برنامج Excel في الملحق رقم 09.

خاتمة الفصل الثالث:

من نتائج اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي نجاح الأخير في استغلال الطفرة المالية للجزائر بدون أن يلتزم بتطبيق البنود المنصوص عليها في الاتفاق الذي نص على مساعدة الجزائر في تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتأهيل النسيج الصناعي ومكافحة الفساد ، وعلى العكس من ذلك تماما كبد الاتفاق الجزائر خسائر سنوية كانت تحصلها الجزائر من الرسوم الجمركية، وهذا بدون احتساب الخسائر الناجمة عن غياب المنافسة بين السلع والخدمات الجزائرية مقارنة بنظيرتها الأوروبية، وهنا يجب الانتباه إلى ضرورة مراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وإعادة النظر في بنوده بما يتناسب مع مصالح الطرفين ،وعلى السلطات والافراد التعاون للاسراع بتاهيل القطاع الصناعي والفلاحي والخدماتي لاجل الانضمام للمنظمة العالمية للحد من احتكار الاتحاد الاوربي للسوق الجزائرية والاستفادة من المزايا الممنوحة للدول المنظمة.

إن هيمنة النفط على الاقتصاد الجزائري تجعله يستجيب لمنطق نظرية المرض الهولندي، والتي تركز على أن اعتماد اقتصاد ما على قطاع معين في تحقيق المداخل من العملات الأجنبية، عند نمو هذا القطاع فإن تدفق الأرصدة الأجنبية يؤدي إلى تغيير الأسعار النسبية مما يؤدي إلى نمو وتطور هذا القطاع وتراجع القطاعات الأخرى المعرضة للمنافسة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الجزائري. وهذا ما يثبت نتائج تأثير الانفتاح التجاري باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط فان التأثير ضعيف على المؤشرات الاقتصادية المدروسة لعدم وجود اقتصادي انتاجي ولتزامن الفترة المدروسة بارتفاع اسعار النفط وهذا ماجعل الجزائر تحقق توازنات كلية واستقرار اقتصادي فلم يظهر الاثر السلبي بصورة واضحة في هذه الفترة.

الخاتمة العامة:

إن الجزائر لم تكن في منأ عن التحولات الاقتصادية الدولية الجارية في العالم بل كان لهذه الأخيرة أشد الأثر على الاقتصاد الجزائري وسائر الدول النامية. ومنذ الثمانينات شرعت الدولة الجزائرية في إجراء إصلاحات اقتصادية و قد ركزت على القطاعات الإستراتيجية، واخذت التجارة الخارجية حيزا كبير من هذه الإصلاحات وكانت هذه الأخيرة تهدف لإقامة اقتصاد خالي من القيود الإدارية ذات توجه تنافسي يحقق معدلات ايجابية في المؤشرات الاقتصادية الكلية ومن أجل بلوغ كل هذه الأهداف شرعت الدولة الجزائرية في إجراء إصلاحات عميقة وهادفة انطلاقا من عقد التسعينات ولم يكن لها الخيار في ذلك في ظروف خارجية وداخلية صعبة.

فدخلت في اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي شملت محاور إستراتيجية مختلفة، شكلت في المجال التجاري مفتاح دخول المنتجات الأوروبية من سلع وخدمات للسوق الجزائرية بكل حرية وارتياحية من الجانب الأوروبي.

فعدم التكافؤ هو ما شكل الميزة الأساسية لهذه الشراكة إضافة إلى الإخلاف بالوعود من الجانب الأوروبي وعدم إعطاء نفس المزايا المقدمة للدول المجاورة .

اما دوليا فقد قدمت الجزائر ملف الانضمام لأول مرة إلى الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية سنة 1987 لكن الصعوبات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر حالت دون تحقيق هذا الانضمام، وتقدمت بالانضمام عدة مرات وهي لحد الان تسعى للانضمام وقد قامت بمفاوضات عديدة مع الدول الأعضاء وحسنت كثيرا من ملفها عن طريق إصدار وتعديل القوانين المناسبة، لعلمها أن التأخر في الانضمام هو لغير صالحها.

وقد حاولنا في هذه البحث أن نبرز آثار الإستراتيجية المتبناة في مجال التجارة الخارجية على الاقتصاد من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية.

نتائج اختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضية الأولى وهي أن التجارة الخارجية تقوم على مبدأ التخصص وتقسيم العمل فمنذ ظهور النظرية الكلاسيكية بداية بفكرة الميزة المطلقة لأدم سميث والتي شرحها وأيدها بحجج منطقية إلى ريكاردو والميزة النسبية إلى النظريات الحديثة ترى أن كل الدول تستطيع المشاركة في التبادل الدولي عن طريق

التخصص وتقسيم العمل دوليا ،فكل دولة تتخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي تمتلك فيها ميزة نسبية سواء كانت هذه الميزة تفوق تكنولوجي او امتلاك ثروات باطنية كالنفط او غيرها من الميزات النسبية.

أدى تحرير التجارة الخارجية إلى تحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية.

أما فيما يخص الفرضية الثانية وهي أن سياسة تحرير التجارة الخارجية أثبتت فعاليتها وقدرتها على زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال إستراتيجية الصادرات،فنجدها صحيحة لان البلدان التي تبنت إستراتيجية تنمية الصادرات حققت معدلات نمو مرتفعة،وأصبحت في مصاف الدول ذات الدخل العالي ككوريا الجنوبية ،ماليزيا،تركيا.

أما الفرضية الثالثة وهي أن هناك علاقة ارتباطيه بين تحرير التجارة الخارجية والمؤشرات الاقتصادية الكلية فهي أيضا صحيحة من خلال دراسات ناتجة من اخذ عينات كبيرة من الدول النامية و المتقدمة كدراسات البنك الدولي ودراسة نوركسي ودراسة ماركس وميردال ،فقد سلط كل هؤلاء الضوء على هذه العلاقة سواء من جانبها الايجابي لما للتجارة الخارجية من اثر كبير على التنمية، نظرا لدورها من حيث كونها وسيلة مهمة لتمويل التنمية والتحفيز أو جانبها السلبي من خلال المنافسة الغير متكافئة ، والتي لها اثر تدميري للاقتصاد على المدى البعيد.

أما الفرضية الرابعة وهي أن تحرير التجارة الخارجية للجزائر أدى إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية فهي خاطئة لأنه من خلال النموذج المستخدم وجدنا أن العلاقة الارتباطية بين الانفتاح الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر هي علاقة ضعيفة جدا في مجملها وان هذا التحسن راجع إلى عوامل أخرى.

هذه الدراسة كانت عبارة عن محاولة الإحاطة بمختلف العوامل التي تلعب دورا أساسيا في تحديد التداخل بين تحرير التجارة الخارجية والمؤشرات الاقتصادية الكلية، وتوضيح العلاقة التكاملية بين استراتجية التنمية والسياسة التجارية التي تعكس بدورها مسعى و أهداف التنمية الاقتصادية .من خلال حصر المتغيرات التي تدل على النمو الاقتصادي الايجابي أو السلبي.

نتائج البحث:

إن ما تنادي به النظريات سواء الكلاسيكية أو الحديثة يخدم مصالح الدول المتقدمة لا غيرها من الدول ويكرس احتكار هذه الدول للتكنولوجيا ،ويبقى الدول المتخلفة في المؤخرة تنقلب اقتصادياتها كما تنقلب أسعار المواد الأولية التي تصدرها.

وما يمكن استنتاجه هو أن آثار الانفتاح التجاري على مؤشرات الاقتصاد الكلي الداخلية والخارجية يختلف من دولة إلى أخرى حسب السياسة والتطور الاقتصادي الذي تعرفه الدولة ونوعية المنتجات التي تصدرها وتستوردها هذه البلدان وخير مثال الاقتصاديات الناشئة في جنوب شرق آسيا أو ما يعرف بالنامور الآسيوية.

يعد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي نقمة للجزائر، ولن تستطيع الجزائر تحسين أو تطوير نسيجها الصناعي والقطاعات الأخر الحساسة كالزراعة لأنها لم تهيئ قطاعاتها الإستراتيجية قبل الدخول في الاتفاقية.

لا نستطيع ملامسة اثر انفتاح التجارة الخارجية للجزائر بسبب ارتفاع أسعار النفط وتمكن الجزائر من تحقيق وفورات مالية وتوازنات كلية وهذا لاعتمادها الكلي على قطاع المحروقات، وهذا ما أثبتته الدراسة القياسية باستعمال نموذج الانحدار الخطي البسيط.

بناء على النتائج المتحصل عليها يمكن اقتراح جملة من التوصيات:

1. لابد من إتباع سياسة تجارية بعيدة المدى تهدف وترجم خطة تنمية واضحة المعالم، وفق أسس وأفكار علمية ممنهجة .

2. البحث عن السبل الكفيلة لتنويع الصادرات فمن غير الممكن أن يكون بلد متنوع في كل المجالات (تنوع التربة، تنوع التضاريس، تنوع الثروات الباطنية، تنوع الثقافات) أن تكون صادراته محصورة في المحروقات.

3. وعلى المدى القصير، ضرورة الاستفادة من الميزة النسبية الوحيدة التي تمتلكها الجزائر وهي النفط في اكتساب صناعات و تكنولوجيا جد متطورة .

4. دراسة نماذج اقتصاديات الدول الناشئة التي سجلت معدلات نمو ايجابية وتتبع مسار هذا النجاح ومحاولة البدء، فكل الإمكانيات متوفرة في الجزائر إلا عدم وجود تسيير منظم.

5. ضرورة ترشيد الاستيراد، وتوجيهه بكيفية تضمن تحقيق الأهداف المنشودة بأكبر قدر ممكن.

6. الإعداد للمفاوضات بصورة جيدة: وذلك بالشروع في تقديم اقتراحات أولية لأعضاء المنظمة، دون انتظار اقتراحاتهم، خاصة تحديد مستويات سقف الحقوق الجمركية لحماية الإنتاج الوطني حاضرا ومستقبلا.

7. إعادة النظر في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي لأنها مبنية على عدم التكافؤ ولن تجني الجزائر منها على الأمد البعيد سوى الاتكال على الغير في الإنتاج أي زيادة الواردات وإغلاق المؤسسات الإنتاجية أي انخفاض الصادرات وبهذه النتيجة لن نتحدث عن تنمية مستقبلية.

8. الدقة في اختيار المفاوضين لمفاوضات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة .

آفاق البحث:

من خلال بحثنا في اثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية نجد ان الموضوع متسع ويمكننا ان نتاول عدة مواضيع من هذا العنوان، و من بينها:

1. تحرير التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية.
2. دراسة قطاع التجارة الخارجية للجزائر خارج قطاع المحروقات .
3. تحديد اثر تحرير التجارة الخارجية للجزائر على المؤشرات الاقتصادية الكلية خارج قطاع المحروقات.
4. التركيز على احد المؤشرات الاقتصادية الكلية واسقاط الأثر عليه بدراسة معمقة.
5. الجزائر واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي ،ماهي الاستراتيجيات الكفيلة بجعل الاتفاقية متكافئة لصالح الطرفين.

المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية:

اولا :الكتب:

1. احمد رمضان. عفاف عبد العزيز عايد. إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، 2004.
2. أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم، ط1، الاهلية للنشر و التوزيع ، 2007.
3. أسامة مجذوب، الجات ومصر و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996.
4. السيد احمد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الدولية، مركز الدراسات السياسية والدولية، مصر، 1999.
5. أمين رشيد كنونه، الاقتصاد الدولي، ط1، مطبعة الجامعة، بغداد، 1980.
6. برنييه و إسيمون ، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين ، ط1، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1989.
7. جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من مزايا نسبية إلى التبادل المتكافئ، ط4، دار النهضة العربية، 1992.
8. جون كنيث جالبرايت ،تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، الكويت، 2000.
9. جمال الدين لعويسات ،العلاقات الاقتصادية و التنمية، دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2000.
10. حسين بني هاني ، إقتصاديات النقود والبنوك الأسس والمبادئ ، ط1 ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2003.
11. خالد واصف الوزني ، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط3، دار وائل للنشر، الاردن، 2000.
12. دومنيك سالفاتور، الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد رضا العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
13. رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات (GATS)، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008.
14. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، الكويت ، 1998.
15. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي "نظرة على بعض القضايا"، الدار الجامعية للطباعة و النشر، لبنان، 1998.
16. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية، 2005.
17. سكينه بن حمودة مدخل لعلم الاقتصاد ، دار المحمدية العامة، الجزائر ، 2009.
18. صالح تومي ، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، ط2، دار اسامة للنشر و التوزيع ، 2009.
19. عاطف السيد، الجات و العالم الثالث، مطبعة رمضان وأولاده، الإسكندرية، 1999.

20. عبد الحميد مبارك، محمود يونس، اقتصاديات النقود والتجارة الدولية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية 1996.
21. عبد الرحمان يسري احمد وآخرون، الاقتصاد الدولي، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005.
22. عبد الرحمان يسري، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004.
23. عبد الستار سلمي، سياسات منظمة التجارة العالمية لتحرير التجارة الدولية في السلع و آثارها على الاقتصاد المصري، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2001.
24. عبد القادر محمد عبد القادر عطية. رمضان محمد احمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2004-2005.
25. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
26. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
27. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية "من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
28. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي "تحليل كلي"، ط1، مجموعة النيل العربية، مصر.
29. عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
30. عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار المجدلاوي، عمان، الأردن، 2002.
31. علي عبد الفتاح ابوشرار، الاقتصاد الدولي "نظريات و سياسات، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
32. علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة أثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية – تطبيقية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2005.
33. علي مكيد، الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007
34. فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، القاهرة، مكتبة مديولي، 2000.
35. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2004.
36. كريم النشاشبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار الاقتصادي و التحول الى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
37. مايكل ابد جمان، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة، دار المريخ للنشر و التوزيع، الرياض، 1999.
38. مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب، القاهرة، 2002.
39. مجدي محمود شهاب، الاتجاهات الدولية لمواجهة ازمة الديون الخارجية بالتطبيق على بعض البلدان العربية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.
40. مجيد علي حسين. عفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد القياسي، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن
41. محمد السريتي، عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2008.
42. محمد السيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001.

43. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
44. محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009/2008.
45. محمد عبد العزيز عجمية، النقود البنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت.
- محمد فوزي ابوالسعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
46. محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 2007.
47. محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية الجديدة للطباعة والنشر، مصر، 1991.
48. مدني بن شهرة ، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل – تجربة الجزائر -، ط1، دار حامد ، الجزائر، 2009.
49. مراد محمودي ،التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي "النظرية العامة للمناطق الحرة"، دار الكتاب الحديث، بدون ذكر بلد النشر، 2002.
50. مصطفى سلمان و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط 1 ،دار المسيرة ، الأردن، 2000.
51. موسى سعيد مطرواخرن، التجارة الخارجية، ط1، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان الاردن، 2001.
52. نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001.
53. نزار سعد الدين عيسى وإبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007.
54. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، ط1، دار جرير للنشر و التوزيع، الأردن، 2006.
55. هيثم الزعبي وحسن ابو الزيت، أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، 2000.

ثانيا: المذكرات والرسائل الجامعية:

1. الصادق بوشنافة، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الادوية -حالة مجمع صيدال -أطروحة دكتورا (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2007/2006.
2. المختار رنان ،تحليل علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخل، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009/2008.
3. سامية بوطمين، انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2001/2000 .
4. سليم عقون ،قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة -دراسة قياسية تحليلية-دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009.
5. صواليي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2005.
6. عبد العزيز عبدوس، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتورا غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2011/2010.
7. عبد الرشيد بن ديب ،تنظيم و تطور التجارة الخارجية-حالة الجزائر- أطروحة دكتورا دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة الجزائر، 2003-2002.
8. عطاء الله بن طيرش، اثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/2010.

9. مداني لخضر، تطور سياسة التعريف الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الاطراف و التكتلات الاقتصادية الاقليمية-دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الاوربي، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
10. مراد زايد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر، أطروحة دكتورا دولة (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2005-2006.
11. منى مسغوني، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970-2001، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2004/2005.
12. نوة بن يوسف، دراسة اقتصادية قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر 1990-2005، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006/2007.

ثالثا: المقالات والبحوث العلمية:

1. إبراهيم بختي، البنية التحتية للانترنت والتجارة، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، أيام 22، 23 افريل 2003.
2. احمد الكواز، النظام الجديد للتجارة العالمية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط.
3. جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، عدد 11/2012.
4. جويذة بلعة، القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، لسنة 2010.
5. حاكمي بوحفص، مسيرة الاقتصاد الجزائري و أثرها على النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 32، جانفي 2007.
6. دادن عبد الغني و بن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2008، مجلة الباحث العدد 10/2010.
7. رزيقة غراب و نادية سجار، محتوى الشراكة الاوروجزائرية، الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أيام 14، 13 نوفمبر 2006.
8. صالح صالح، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟ دراسات اقتصادية، العدد الأول، 1999.
9. صالح مفتاح و دلال بن سميحة، اتفاق الشراكة الأورو-جزائري: الدوافع، المحتوى، الأهمية، الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أيام 14، 13 نوفمبر 2006.
10. عابد بن عابد العبدلي، تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية، قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، عدد 27، 2005، ص 9، على الموقع: www.drabid.net/paper2.pdf
11. عادل محمد خليل، منظمة التجارة العالمية، انشاؤها، والية عملها، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت.
12. عادل محمد خليل، منظمة التجارة العالمية أهم الاتفاقيات، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
13. عبد الحق بو عتروس، أثر تغير سعر الصرف على الاسعار المحلية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 3.
14. عبد العزيز عبدوس، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة: الوجه الاخر.

15. علي اشتين المدادحة، المناطق الحرة المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، ورقة عمل مقدمة ضمن مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي، الجامعة الاردنية، عمان، 20-22 سبتمبر 2004.

16. علي بطاهر، سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول.

17. عمر راشد، كيف تقرا المؤشرات الاقتصادية في مصر، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، الأهرام على الموقع <http://www.ahram.org.eg>

18. عياش قويدرو ابراهيم عبد الله، آثار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية بين التفاؤل و التشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 2.

19. ليلي قطاف، اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية، الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أيام 13، 14 نوفمبر 2006.

20. محمد براق وسمير ميموني، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة: دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاورو-جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أيام 13، 14 نوفمبر 2006.

21. محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، العدد 2002/01.

22. منور اوسرير، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)، مجلة الباحث، العدد 2003/02.

23. ناجي تواتي، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001.

24. و صاف سعدي، تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 2002/01.

رابعاً: القوانين والمراسيم:

1. القانون 16/90 المؤرخ في 07/08/1990 والمتضمن قانون المالية التكميلي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، الصادر في 15 اوت 1990، ص 1100.

2. القانون 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 و المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادر في 18/04/1990، ص 520.

3. المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 13/02/1991، المتعلق بشروط تدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، الصادر في 20 مارس 1991، ص 4180.

خامساً: الجرائد والمنشورات:

يومية المجاهد، مقال تحت عنوان: الجزائر تامل في برمجة الجولة 11 سنة 2011، على الموقع: www.elmoudjahid.com

شبكة النبا المعلوماتية، ماهي الاسباب الداعية الى تحرير التجارة العالمية، الاربعاء 30 ايار 2007.

قائمة المراجع باللغة الاجنبية:

• LES OUVRAGES :

1. ALAIN SAMUELSON ,ECONOMIE INTERNATIONALE CONTEMPORAIRE,SERIE D'ECONOMIE EN PLUS ,OPU,ALGER,1993 .
2. Benyehia Farid et Ilhem Mechri ,L'économie Algériene Enjeux et condition à son adhésion à L'OMC ,Edition :Dar EL-Houda ,Ain M'lila,Algérie.
3. ROGER DEHEM ,PRECIS D'ECONOMIE INTERNATIONALE,DUNOD,PARIS,1985.

4. MULLER Jaques et autres, manuel et applications :économie,Dunod,4eme édition,2004.
5. Tremblay. R, Macroéconomie modernes: théories et réalité, Edition Etudes vivantes,Québec, 1992.
6. Mustapha MEKIDECHE, l`Algérie entre l`économie de rente et économie émergente, édition:dahlab, Alger.
7. Ahmed BENBITOUR, L'Algérie au troisième millénaire, édition: Marinour, Alger, 1998.
8. Hocine BENSSAID,l'Algérie de la planification socialiste à l`économie de marché (1962-2004),ENAG édition: Alger,2004.

- **LES ARTICLES ET LES RECHERCHES SCIENTIFIQUES :**

CHERIET Athmane, Mondialisation de l`économie algérienne :du BIG-PUSH a l`ajustement structurel ,Revue sciences humaines, n°31 , Juin 2009 ,Vol B, économie

. Mehdi ABBAS ,Du GATT à L`OMC,un bilan du soixante ans de libéralisation des échanges de L`OMC ,note de travail de LEP II,N°35/2007 .

مواقع الانترنت:

- <http://www.mci.gov.sa/Agencies/TechnicalAffairs/Departments/Sharq/Pages/1-4-2.aspx>.
- <http://www.nber.org/reports/summer06/irwin.html>.
- www.onefd.edu.dz
- aldjazairalwatanania.com
- WWW.ONS.DZ

الملاحق

الملحق رقم 01: جدول 01: التسهيلات الممنوحة من قبل الجزائر والاتحاد الأوروبي لدخول السلع الزراعية إلى أسواقهما بموجب اتفاقية الشراكة.

المنتجات الزراعية الجزائرية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي	السلع الزراعية الأوروبية الواردة إلى الأسواق الجزائرية
<p>منتجات الصيد البحري: الواردة في البرتوكول رقم 3 من الاتفاقية تستفيد إعفاء كلي من الرسوم الجمركية وكذا بعض المنتجات البحرية المحولة . مصبرات ، دقيق السمك</p> <p>- المنتجات الزراعية: المدونة في البرتوكول رقم 1 من الاتفاقية فسوف يتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسب تتراوح ما بين 20% و100% ولكن في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين.</p> <p>- المنتجات الزراعية المحولة: فلقد تم تقسيمها إلى ثلاث قوائم وهي: -القائمة الأولى : تتضمن 163 منتج يستفيد من إلغاء كامل للرسوم الجمركية ومن دون قيود كمية. -القائمة الثانية: تتضمن 8 منتجات متعلقة بمستحضرات غذائية ومشتقات الحليب (préparations alimentaires) التي تخضع لإعفاء من الرسوم الجمركية الخاضعة لها وهذا في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين مثل (عجائن غذائية 2000 طن، كسكسى 2000 طن، مواد محضرة بالحليب المخمر 1500 طن). -القائمة الثالثة: تتضمن 144 منتج التي يتم تخفيض كلي أجزئي للرسوم الجمركية المفروضة عليها.</p>	<p>-منتجات الصيد البحري: الواردة في البرتوكول رقم 4 من الاتفاقية والتي تبلغ 88 منتج ، فتتمثل التسهيلات التي تخضع لها في: *إلغاء كلي الرسوم الجمركية المفروضة على 39 منتج أوروبي. *تخفيض 25 % من الرسم الجمركي المفروض على 49منتوج، حيث تصبح خاضعة لرسم قدره 22,5 % بدلا من 30% الذي كان مفروضا عليها من قبل.</p> <p>-المنتجات الزراعية: المدونة في البرتوكول رقم 2 من الاتفاقية والتي تشمل على 114 منتج، فسوف يتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسب تتراوح ما بين 20% و 100% ولكن في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين ، مع العلم أن 57 منتج خاضع لرسم 30% و 13 منتج خاضع لرسم 15 % في حين أن 44 منتج خاضع للرسم المخفض والمقدر بـ 5% كما أن الإلغاء الكامل للرسوم الجمركية في حدود الحصص المتفق عليها سيمس 83 منتج و تخفيض بـ 50 % من الرسوم الجمركية لـ 12منتوج في الوقت الذي يتم فيه تخفيض قدره 20% لـ 19 منتج.</p> <p>-المنتجات الزراعية المحولة: ترد هذه المنتجات في البرتوكول رقم 5 من الاتفاقية في قائمتين رئيسيتين ، حيث تحدد القائمة الأولى السلع الزراعية المصنعة التي تخضع لتنازلات فورية إذ تستفيد من إلغاء للرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل يتراوح ما بين 20 % إلى 100 % والتي تتضمن 50 منتج منها 28 منتج خاضع لرسم قدره 30% و 16 منتج خاضع لرسم قدره 15 % في حين أن 6 منتجات الباقية فهي خاضعة للرسم المخفض المقدر بـ 5 %، أما القائمة الثانية فهي تتضمن السلع الزراعية المحولة الخاضعة لتخفيض جمركي تدريجي خلال المرحلة الانتقالية.</p>

الملحق رقم 02: جدول رقم 02 التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2009

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	مواد غذائية	طاقة و زيوت	مواد خام	مواد نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحي	سلع التجهيز الصناعي	سلع استهلاكية	المجموع
2000	2415	129	428	1655	85	3068	1393	9173
%	26,33	1,41	4,67	18,04	0,93	33,45	15,19	100
2001	2395	139	478	1872	155	3435	1466	9940
%	24,09	1,40	4,81	18,83	1,56	34,56	14,75	100
2002	2678	129	542	2344	148	4318	1590	11749
%	22,79	1,10	4,61	19,95	1,26	36,75	13,53	100
2003	2678	114	689	2857	129	4955	2112	13534
%	19,79	0,84	5,09	21,11	0,95	36,61	15,61	100
2004	3597	173	784	3645	173	7139	2797	18308
%	19,65	0,94	4,28	19,91	0,94	38,99	15,28	100
2005	3570	193	732	3981	186	8333	3049	20044
%	17,81	0,96	3,65	19,86	0,93	41,57	15,21	100
2006	3800	244	843	4934	96	8528	3011	21456
%	17,71	1,14	3,93	23,00	0,45	39,75	14,03	100
2007	4954	324	1325	7105	146	10026	3751	27631
%	19,79	1,50	3,53	25,37	0,44	33,16	16,20	100
2008	5810	488	1188	10248	229	15044	6096	39103
%	19,79	1,50	3,53	25,37	0,44	33,16	16,20	100
2009	5810	488	1188	10248	229	15044	6096	39103
%	14,86	1,25	3,04	26,21	0,59	38,47	15,59	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS على الموقع: WWW.ONS.DZ

الملحق رقم 03 : جدول 03: التوزيع السلعي للصادرات من 2000-2009

السنوات	مواد غذائية	طاقة و زيوت	مواد خام	مواد نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحي	سلع التجهيز الصناعي	سلع استهلاكية	المجموع
2000	2431	1611145	3280	35010	837	3566	947	1657216
%	0,15	97,22	0.20	2,11	0,05	0,21	0,06	100
2001	2170	1430668	2852	38638	1713	3384	911	1480336,10
%	0,15	96,64	0.19	2,61	0,12	0,23	0,06	100
2002	2770	1450000	4001	41653	1622	4017	2130	1506193
%	0,18	96,27	0.26	2,77	0,11	0,27	0,14	100
2003	3703	1850000	3855	39419	43	2291	2743	1902054
%	0,19	97,26	0.20	2,07	0,00	0,12	0,14	100
2004	4749	227682	66188	44312	24	3583	10870	347625
%	1,37	65,50	19.04	12.75	0.01	1,03	0,31	100
2005	4942	3355000	9805	47726	34	2643	1399	3421549
%	0,14	98,06	0.29	1,39	0,00	0,08	0,04	100
2006	5327	3895736	14164	57385	65	3163	3162	3979002
%	0,13	97,91	0.35	1,44	0,00	0,08	0,08	100
2007	6413,20	4121790,40	82220,20	761,40	/	1894,20	1083,70	4214163,10
%	0,15	97,81	1,95	0,02	/	0,04	0,03	100
2008	7457,90	4970025,	78125,40	1575,80	/	1889,20	35946,40	5095019,80
%	0,15	97,55	1,53	0,03	/	0,04	0,71	100
2009	8464,80	3270277,	64788,50	1582,50	/	1547,60	1025,1	3347686

	0					50		
100	0,03	0,05	/	0,05	1,94	97,69	0,25	%

الوحدة: 10⁶ مليون دينار جزائري

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS على الموقع: WWW.ONS.DZ

الملحق رقم 04 : جدول 04 الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2009-2000

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات مليار دولار	21,65	19.09	18.71	24.47	32.22	46.33	54.74	60.59	78.59	45.18
الواردات مليار دولار	9,35	9.48	12.01	13.32	17.95	19.86	20.69	26.35	37.99	37.4
الميزان التجاري	12,3	9.61	6.7	11.15	14.27	26.47	34.05	34.24	40.6	7.78

المصدر: بيانات التقرير السنوي لبنك الجزائر.

Coefficient de
détermination
multiple

0,0916609

الملحق رقم 05: اثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات.

Coefficient de détermination	
R ²	0,0084017
Coefficient de détermination	
R ²	-1,25
Erreur-type	99,001178
Observations	1

ANALYSE DE VARIANCE

	Degré de liberté	Somme des carrés	Moyenne des carrés	F	Valeur critique de F
Régression	10	664,359701	66,43597013	<u>0,06778328</u>	#NOMBRE!
Résidus	8	78409,8653	9801,233162		
Total	18	79074,225			

Coefficients	Erreur-type	Statistique t	Probabilité	Limite inférieure pour	Limite supérieure pour	Limite inférieure pour	Limite supérieure
				seuil de confiance = 95%	seuil de confiance = 95%	seuil de confiance = 95,0%	
Constante						1,872E-286	1,872E-286
Variable X 1						-1,026E-307	1,0263E-307
Variable X 2						-1,95E-306	1,9498E-306
Variable X 3						0	0
Variable X 4						-6,095E+180	6,095E+180
Variable X 5						-9,554E-302	1,0189E-301
Variable X 6						-4,43E+184	4,4303E+184
Variable X 7						27,04	27,04
Variable X 8						-2,267E-278	2,2675E-278
Variable X 9	<u>-64,667818</u>	388,116888	<u>-0,16661944</u>	0,87180381	-959,666965	830,33133	-959,666965 830,3313296
Variable X 10	<u>1,6430313</u>	6,31080199	<u>0,260352217</u>	0,8011679	-12,9097042	16,195767	-12,9097042 16,19576676

Coefficient de détermination multiple	0,451417752
Coefficient de détermination R^2	<u>0,203777987</u>
Coefficient de détermination R^2	-1,25
Erreur-type	6,633341467
Observations	<u>1</u>

الملحق رقم 06

دراسة اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو في سعر الصرف

ANALYSE DE VARIANCE

	Degré de liberté	Somme des carrés	Moyenne des carrés	F	Valeur critique de F
Régression	10	90,0902479	9,0090248	<u>2,0474489</u>	#NOMBRE!
Résidus	8	352,009752	44,001219		
Total	18	442,1			

Coefficients	Erreur-type	Statistique t	Probabilité	Limite inférieure pour seuil de confiance = 95%	Limite supérieure pour seuil de confiance = 95%	Limite inférieure pour seuil de confiance = 95,0%	Limite supérieure	
Constante						-6,09E+180	6,0948E+180	
Variable X 1						-18,448033	18,44803308	
Variable X 2						-4,7214257	4,721425651	
Variable X 3						6,6333415	6,633341467	
Variable X 4						0,203778	0,203777987	
Variable X 5						-15,296513	15,29651285	
Variable X 6						-0,4699129	0,46991288	
Variable X 7						26,004861	26,00486082	
Variable X 8						0,4228405	0,42284047	
Variable X 9	<u>38,38886631</u>	26,0048608	<u>1,4762189</u>	0,1781279	-21,57845	98,3561829	-21,57845	98,3561829
Variable X 10	<u>-0,6050386</u>	0,42284047	<u>1,4308909</u>	0,1903401	-1,5801105	0,37003327	-1,5801105	0,370033271

<i>Statistiques de la régression</i>	
Coefficient de détermination multiple	0,236389544
Coefficient de détermination R^2	<u>0,055880017</u>
Coefficient de détermination R^2	-1,25
Erreur-type	19,16381836
Observations	1

ANALYSE DE VARIANCE

	Degré de liberté	Somme des carrés	Moyenne des carrés	F	Valeur critique de F
Régression	10	173,8935266	17,38935266	<u>0,473499281</u>	#NOMBRE!
Résidus	8	2938,015473	367,2519342		
Total	18	3111,909			

Coefficients	Erreur-type	Statistique t	Probabilité	Limite inférieure pour	Limite supérieure pour	Limite inférieure pour	Limite supérieure	
				seuil de confiance = 95%	seuil de confiance = 95%	seuil de confiance = 95,0%		
Constante						1,35E-307	<u>1,35E-307</u>	
Variable X 1						1,39E-307	1,39E-307	
Variable X 2						-2,06E-283	2,06E-283	
Variable X 3						-2,18E-285	2,18E-285	
Variable X 4						-8,98E-308	8,98E-308	
Variable X 5						1,35E-307	1,35E-307	
Variable X 6						1,35E-307	1,35E-307	
Variable X 7						1,39E-307	1,39E-307	
Variable X 8						1,4E-307	1,4E-307	
Variable X 9	<u>40,11836652</u>	75,1284148	<u>-0,53399724</u>	0,607858148	-213,364802	133,12807	-213,3648	133,12807
Variable X 10	<u>0,840593255</u>	1,221592166	<u>0,68811284</u>	0,510837623	-1,97640333	3,6575898	-1,9764033	3,6575898

<i>Statistiques de la régression</i>	
Coefficient de détermination multiple	0,08416331
Coefficient de détermination R^2	<u>0,00708346</u>
Coefficient de détermination R^2	-1,25
Erreur-type	8,00486532
Observations	1

ANALYSE DE VARIANCE

	Degré de liberté	Somme des carrés	Moyenne des carrés	F	Valeur critique de F
Régression	10	3,65704998	0,365705	<u>0,05707197</u>	#NOMBRE!
Résidus	8	512,62295	64,0778688		
Total	18	516,28			

	Coefficients	Erreur-type	Statistique t	Probabilité	Limite inférieure pour seuil de confiance = 95%	Limite supérieure pour seuil de confiance = 95%	Limite inférieure pour seuil de confiance = 95,0%	Limite supérieure
Constante							0	0
Variable X 1							3,7432E-111	3,743E-111
Variable X 2							5,8333E-275	5,833E-275
Variable X 3							-2,1808E-285	2,181E-285
Variable X 4							4,0826E-286	4,083E-286
Variable X 5							0	0
Variable X 6							-6,095E+180	6,095E+180
Variable X 7							0	0
Variable X 8							0	0
Variable X 9	<u>2,22742787</u>	31,3816814	<u>-0,0709786</u>	0,94515709	-74,5937149	70,1388592	-74,59371493	70,1388592
Variable X 10	<u>0,12190167</u>	0,51026787	<u>-0,2388974</u>	0,81719135	-1,29858148	1,05477815	-1,298581483	1,05477815

RAPPORT DÉTAILLÉ

الملحق
رقم: 09

دراسة اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو في معدل التضخم

<i>Statistiques de la régression</i>	
Coefficient de détermination multiple	0,54464836
Coefficient de détermination R^2	<u>0,29664184</u>
Coefficient de détermination R^2	-1,25
Erreur-type	367,223791
Observations	1

ANALYSE DE VARIANCE

	Degré de liberté	Somme des carrés	Moyenne des carrés	F	Valeur critique de F
Régression	10	454995,9	45499,5901	<u>3,374</u>	#NOMBRE!
Résidus	8	1078826,5	134853,312		
Total	18	1533822,4			

Coefficients	Erreur-type	Statistique t	Probabilité	Limite inférieure pour seuil de confiance = 95%	Limite supérieure pour seuil de confiance = 95%	Limite inférieure pour seuil de confiance = 95,0%	Limite supérieure
Constante						0	0
Variable X 1	6,167E-277	1078826,5	5,716E-283	1	-2487778,4	2487778,37	-2487778,4 2487778,37
Variable X 2							-1049222,4 1049222,43
Variable X 3							-18,448033 18,4480331
Variable X 4	0	3,3740061	0	1	-7,7804721	7,78047206	-7,7804721 7,78047206
Variable X 5							0 0
Variable X 6							-6,86E-273 6,859E-273
Variable X 7							-846,81958 846,81958
Variable X 8							-0,6840573 0,68405731
Variable X 9	<u>2772,37546</u>	1439,637	<u>1,92574623</u>	0,0903	-547,43333	6092,18425	-547,43333 6092,18425
Variable X 10	<u>-42,997968</u>	23,408576	<u>-1,8368468</u>	0,1035	-96,978242	10,9823056	-96,978242 10,9823056

